تقييم مدى فعالية النظام المحاسبي في مؤسسة الموانئ في دولة الكويت وإمكانية تطويره

Evaluating the Effectiveness of accounting system in the harbor institution in Kuwait and its development ability

إعداد الطالب

عبدالله فهد محمد العجمي

إشراف

الأستاذ الدكتور عبدالناصر نور

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير المحاسبة

كلية الأعمال / قسم المحاسبة

جامعة الشرق الأوسط

الفصل الأول / 2010-2011

التفويض

أنا عبدالله فهد محمد العجمي أُفوّض جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا بتزويد نسخ من رسالتي ورقياً والكترونياً للمكتبات، أو المنظمات، أو الهيئات والمؤسسات المعنية بالأبحاث والدراسات العلمية عند طلبها.

الاســـــم: عبدالله فهد محمد العجمي

التاريـــخ: 15/ 12 / 2010

التوقيـــع:

قرار لجنة المناقشة

تقييم مدى فعالية النظام المحاسبي في مؤسسة الموانئ في دولة الكويت وإمكانية تطويره

Evaluating the Effectiveness of accounting system in the harbor institution in Kuwait and its development ability

وقد أجيزت بتاريخ 15 / 12 / 2010

الاسم	أعضاء لجنة المناقشة	التوقيع
الأستاذ الدكتور عبدالناصر إبراهيم نور	رئيساً ومشرفاً	....
الدكتورة أنعام محسن زويلف	عضواً	....
الدكتور حسام الدين مصطفى خداش	مناقشاً خارجياً	....

شكر وتقدير

الحمد والشكر لله سبحانه وتعالى الذي منحني العلم والمعرفة والقدرة على إتمام هذا الجهد المتواضع، ويسرني أن أتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى أستاذي الجليل الدكتور عبدالناصر نور الذي واكب هذا الجهد منذ كان فكرة حتى أصبح حقيقة رأت النور برعايته المباركة وتوجيهاته الرشيدة.

كما أتقدم بعظيم الشكر والعرفان للأساتذة الكرام أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة الشرق الأوسط والإداريين والعاملين فيها على حسن المعاملة وطيبها، كما واشكر كل من ساهم في إنجاز هذا الجهد سواء بالتشجيع أو المساندة.

ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر والامتنان إلى إدارة هذا الصرح العلمي الكبير، جامعة الشرق الأوسط ممثلة برئيسها ونوابه الأفاضل على جهودهم الطيبة، كما أشكر الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة الموقرة الدكتورة أنعام محسن زويلف والدكتور حسام الدين مصطفى خداش.

الإهداء

إلى الإنسان الذي لم أجد عبارات تجزيه حقه بالتقدير والاحترام, الإنسان الذي علمني كيف يكون الصبر طريقا للنجاح فكان على الدوام سنداً وقدوة ومعلماً وأمام عجز القلم عن كتابة ما يستحق من تقدير تركت ذلك لله خير الثوابين

والدي الحبيب

إلى صاحبة القلب الكبير النابض بالحياة والمفعم بالحب والحنان رمز العطاء والطهر النابض في قلبها، عهدي لك أن لا أنسى فضلك شموعا أضاءت درب حياتي الطويل, وما انفكت تسهر وتتابع مسيرة حياتي وتمنحني الثقة والأمل بالمستقبل

والدتي الحبيبة

إلى من منحتني الحب والإخلاص وبسمة الحنان الناظرة بعيون الأمل إشراقة الصباح, رفيقة دربي وشريكة حياتي وأم أطفالي التي وفرت لي أسباب الاستمرار في درب المعرفة والعلم باعثة العزم والتصميم والمثابرة وناظرة الحلم يتحقق

زوجتي الغالية

إلى زينة الحياة الدنيا وبلسمها وبراعم شوقها وأملها المستقبلي بقربهم أحيا واشعر بجمال الحياة حقيقة راسخة على مر الأيام, الذين قرأت بعيونهم كلمات جددت آمالي في حياة أفضل

أبنائي وبناتي

إلى الذكريات وأحلام الطفولة الجميلة وشفافيتها جمعتنا مسراتها وعشنا أيامها قلبا نابضا لنمضي في دروب الحياة بعيدا ونعود نلتقي في يوم الوفاء اهديهم محبتي وإخلاصي ووفائي

أشقائي وشقيقتي

إلى جميع الأحبة والأصدقاء وإلى كل من قدم لي العون والمساعدة في إنجاز هذه الرسالة

فهرس المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

الملخص باللغة العربية

تقييم مدى فعالية النظام المحاسبي في مؤسسة الموانئ في دولة الكويت وإمكانية تطويره

إعداد الطالب عبدالله فهد محمد العجمي

إشراف

الأستاذ الدكتور عبدالناصر نور

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم مدى فعالية النظام المحاسبي في مؤسسة الموانئ في دولة الكويت وإمكانية تطويره، شمل مجتمع الدراسة جميع المدراء الماليين والمحاسبين الذين يمارسون العمل المحاسبي في مؤسسة الموانئ في دولة الكويت سواء في الإدارة العامة أو الموانئ التابعة لها, أما العينة فتكونت من (52) مديراً مالياً ومحاسباً، وقد اعتمد الباحث على مصدرين رئيسين لجمع المعلومات والبيانات هما البيانات الثانوية والبيانات الأولية.

استخدم الباحث المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية في التحليل الوصفي, وتم اختبار فرضيات الدراسة بوساطة (T-Test) للمقارنات الثنائية، كما استخدم اختبار تحليل التباين الأحادي (Anova) لاختبار الفروق في تقييمات مجتمع الدراسة لفعالية النظام المحاسبي المطبق في مؤسسة الموانئ الكويتية.

وقد توصل الباحث إلى عدد من النتائج أهمها:

1- أن مؤسسة الموانئ الكويتية لا تعاني من ثغرات ومشاكل كبيرة في تطبيق قواعد وتعليمات النظام المحاسبي القائم.

2- أن الكادر المحاسبي الذي يعمل في مؤسسة الموانئ الكويتية لا يعاني من ضعف التخصص والخبرة والتدريب.

3- أن النظام المحاسبي المطبق في مؤسسة الموانئ الكويتية لا يفتقر إلى الأتمتة الحديثة وهو قادر على الارتقاء بأنشطة المؤسسة من خلال النتائج التي يقدمها.

4- أن النظام المحاسبي المطبق في مؤسسة الموانئ الكويتية ينسجم مع معايير المحاسبة الدولية بشكل دقيق وصحيح.

5- أن هناك حاجة لتطوير النظام المحاسبي القائم لكي يستجيب لمتطلبات التطوير والتحديث المنشودة، وليساهم في رفع كفاءة الأداء المحاسبي بمؤسسة الموانئ الكويتية.

6- أن مخرجات النظام المحاسبي المطبق في المؤسسة تتمتع بخواص الموثوقية والمصداقية والملاءمة والتوقيت المناسب والشمولية والفاعلية والكفاءة العالية.

أخيرا قدم الباحث عددا من التوصيات أهمها:

1- الاستمرار بإعادة النظر في مكونات النظام المحاسبي المطبق في مؤسسة الموانئ الكويتية وفق متطلبات المعايير الدولية ذات الصلة.

2- إشراك القائمين على الإدارات المالية في وضع السياسات والإجراءات والتعليمات المالية المتعلقة بالنظام المحاسبي المطبق في المؤسسة.

3- تطوير النظام المحاسبي القائم ليستجيب لمتطلبات التطوير والتحديث بشكل دوري.

4- إعادة تقييم دورية لبرمجيات نظام المعلومات المحاسبي المطبق في مؤسسة الموانئ الكويتية، وإجراء إصلاحات سريعة ودقيقة تمس الأنظمة القانونية والمالية في المؤسسة.

5- تحديد عدد العاملين بالإدارات المالية وأقسام المحاسبة وبما يتناسب والهيكل التنظيمي وحجم الأعمال المطلوب تنفيذها في الإدارة المالية العامة للمؤسسة والموانئ التابعة لها.

Abstract

Evaluating the Effectiveness of accounting system in the harbor institution in Kuwait and its development ability

Prepared by

Abdullah Al-ajami

Supervised By

Professor Abed- Nasser Noor

The present study aimed at evaluating the effectiveness of accounting system in the harbor institution in Kuwait and its development ability. The population of the study consisted of all the financial managers and accountants who practice accounting at the harbor institution in Kuwait either in the general administration or in the harbors that relate to it. The sample of the study consisted of 52 financial managers and accountants. The researcher depended on two main sources to collect the data and information of the study, those were the primary and secondary data.

Means, standard deviations, and percentages were used in the descriptive analysis. T- test was used to test the hypotheses of the study for the dual comparisons. Moreover, ANOVA was used to test the differences in evaluating the effectiveness of the accounting system applied in Kuwaiti harbor system.

The findings of the study showed that:

1) The Kuwaiti harbor institution does not suffer from big gapes and problems in conducting the principles and instructions of the present accounting system.
2) The accounting staff who work for the Kuwaiti harbor institution does not suffer from the lack of specialty, experience or training.
3) The accounting system conducted in Kuwaiti harbor system does not lack the modern automation and that it has the ability to improve the institution's activities through the results it produces.
4) The accounting system of the Kuwaiti harbor institution is in harmony with the universal accounting standards.

5) There is a need for developing the present accounting system to meet the demands of desired development and progress. And also to contribute in raising the accounting performance competency at the Kuwaiti harbor institution.
6) The outcomes of the institution's present accounting system has the properties of reliability, validity, appropriateness, timing suitability, comprehensibility, effectiveness, and high competency.

In light of the findings, the researcher has the following recommendations:

1) It is necessary to reconsider the composing elements of the applied accounting system in the Kuwaiti harbor institution according to the demands of the related universal standards.
2) The necessity for engaging the financial managers in putting the financial policies, procedures, and instructions related to the accounting system of the institution.
3) The necessity for organizing and holding training, educating, and qualification courses for the accounting staff working at the Kuwaiti harbor institution.
4) The necessity for periodical evaluation for the accounting information system conducted in the Kuwaiti harbor institution in addition to fast and accurate reform for the legal and financial system in the institution.
5) The necessity for limiting the number of the workers in the financial administrations and the accounting departments in a way that suits the bodywork and the business amount to be executed in the general financial administration of the institution and the harbors that follows it.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1-1 المقدمة

1-2 مشكلة الدراسة

1-3 أهداف الدراسة

1-4 أهمية الدراسة

1-5 فرضيات الدراسة

1-6 نموذج الدراسة

1-7 التعريفات الإجرائية

1-8 حدود الدراسة

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1-1 المقدمة

تعتبر مهنة المحاسبة من المهن الضرورية إذ أنها تمد أصحاب القرار في المؤسسة بالمعلومات الضرورية، فمهنة المحاسبة لها دور رئيسي في توجيه الموارد، بحيث يتم تخصيص الموارد بين الاستعمالات البديلة لتحقيق أفضل النتائج، وتزيد فاعلية أداء الأفراد في المؤسسات، إذا كان متخذو القرارات لديهم معلومات تعكس قدرة وأداء هذه المؤسسات لتساعدهم في تقييم البدائل المختلفة (حماد، 2003، ص2).

والمحاسبة كإحدى مكونات إدارة منظمات الأعمال، تهدف إلى تجميع وتصنيف البيانات، تسجيلها ومعاملتها وتفسيرها وتحليلها وعرضها وتقديمها بشكل تقارير ومعلومات، معبرة عنها بوحدة نقدية وفي وقت محدد، تزود المستويات الإدارية المختلفة بهذه المعلومات، لتستفيد منها في عملية إتخاذ القرارات الاقتصادية والإدارية، من أجل إنجاز هذه المراحل من العمليات المحاسبية، لابد من وجود الوسائل اللازمة لتجميع وتسجيل وتفسير وتحليل وعرض هذه البيانات، وهي ما تسمى بالمستندات والمجموعة الدفترية والتقارير المحاسبية، والتي بمجموعها تشكل نظاما متكاملا للمحاسبة (دهمش، وآخرون، 2007، ص3).

لقد تطور مفهوم عمليات تسجيل المعاملات التجارية خلال المراحل التاريخية المختلفة، من مفهوم ضيق يقتصر على مسك الدفاتر إلى أن أصبح اليوم معروف بمفهوم النظام

المحاسبي، ويصنف النظام المحاسبي بمعناه الواسع بأنه احد فروع علم الاقتصاد (الاقتصاد القياسي أو الكمي)، ويرتبط ارتباطاً واسعاً بعلم الرياضيات والإحصاء، حيث أن نظرية المحاسبة الحديثة (نظام القيد المزدوج)، تعتمد على مبدأي المدين والدائن، وأن المجموع الجبري للجانب المدين يساوي المجموع الجبري للجانب الدائن، وأن الفرق بينهما يساوي صفر (دهمش، وآخرون،2007، ص15).

تعتبر الموانئ وسيلة الاتصال البحري بين الدول, وهي من أهم مراكز التفاعل الحضاري بين الشعوب منذ أقدم العصور، وقد مثلت الموانئ الواجهة الرئيسية التي تطل من خلالها حضارات الشعوب وثقافاتهم على الأمم الأخرى، لتنقل إليها المعارف المختلفة وتتبادل معها المصالح والخبرات، كذلك يعتبر النقل البحري الشريان الذي يغذي مختلف الدول باحتياجاتها المتنوعة من السلع والبضائع, وهو أرخص وسيلة لإيصال تلك البضائع من دولة لأخرى, إذ لا تكاد أي دولة أن تستغني عن غيرها من الدول في تزويدها بما تحتاج إليه من سلع أو مستلزمات، سواء كانت مواد غذائية أو ألبسة أو مواد إنشائية أو كماليات كما هو الحال في زمننا الحديث، كما تحتل السفن والبواخر أهم موقع بين وسائل النقل– قديماً وحديثاً– لإيصال البضائع والمسافرين من بلد إلى بلد, حيث أدت على مدى التاريخ دوراً مهماً في توثيق أواصر العلاقات بين الشعوب وتفاعل الحضارات، مما أدى إلى ربطها ببعضها البعض وأسهم في تبادل الثقافات والتعارف بين الأمم المختلفة (جمال، 2002، ص17).

وإذا كانت الموانئ مهمة كنافذة للدول على العالم، فهي أكثر أهمية بالنسبة لدولة الكويت التي ارتبطت في نشأتها وتطورها بهذه الموانئ، وقد كان للموانئ الكويتية ومازال دوراً مهماً في

مسيرة دولة الكويت الاقتصادية والعمرانية، وتحتل موقع التميز وتتقدم باقي القطاعات الاقتصادية، إذ باتت تلعب دوراً هاماً في الأنشطة الاقتصاديَة، وقد طرأت تطورات بارزة على مختلف القطاعات حول العالم، فالتطور التكنولوجي السريع وتقدم وسائل الاتصال بسرعة كبيرة كان له عظيم الأثر في استحداث أنظمة محاسبية عصرية.

وتنبع أهمية الأنظمة المحاسبية المطبقة في مؤسسة الموانئ من كونها تشكل أساساً لتسجيل ومعالجة مختلف الأنشطة والعمليات الإدارية والإنتاجية، هذا وتلعب مؤسسة الموانئ الكويتية (كأحد أهم المؤسسات التابعة للقطاع العام العامل في الكويت) دوراً كبيراً في العمليات التجارية المتعلقة بالتجارة الدولية، ومن هنا تأتي أهمية دراسة واقع النظام المحاسبي المطبق فيها وضرورة تحديث هذا النظام لضمان نوعية ما ينتجه من معلومات محاسبية تستخدم لتقييم نشاط المؤسسة.

وبالرغم من الاهتمام العالمي بالوظيفة المحاسبية، إلا أن هناك اموراً كثيرة ما زالت محل نقاش في الفكر المحاسبي حول مدى فاعلية وملاءمة الأنظمة المحاسبية للاستخدامات المتعددة وللنماذج القرارية المتباينة، خاصة وأن نطاق الاهتمام بالنظام المحاسبي لم يعد قاصراً على فئة معينة، في ظل ما يعيشه عالم الأعمال اليوم من تغيرات سريعة ومتلاحقة نتيجة التحولات الخطيرة في النظام الاقتصادي العالمي، وبناءً على ما تقدم فإن هذه الدراسة تتناول آلية ومنهجية تطوير النظام المحاسبي المطبق في مؤسسة الموانئ الكويتية، في ضوء التشغيل الالكتروني للبيانات المحاسبية وأتمتة النظام المحاسبي، وبما يتلاءم مع متطلبات معايير المحاسبة الدولية ذات الصلة.

2-1 مشكلة الدراسة

يعتبر النظام المحاسبي المنتج الأساسي للمعلومات المحاسبية وهي تمثل مؤشراً رئيسياً على سير العمل وكفاءته داخل المؤسسة، وقد لاحظ الباحث من خلال عمله في مؤسسة الموانئ الكويتية أن النظام المحاسبي المطبق فيها يتطلب من المؤسسة إيجاد آلية جديدة تتعلق بنظامها المحاسبي تمكنها من العمل على كافة الأصعدة وبكفاءة عالية لمواكبة القرن الحادي والعشرين، وبالتالي فإن مشكلة الدراسة تتلخص بشكل أساسي في كون النظام المحاسبي المطبق في المؤسسة يعاني من خلل وقصور في بعض الجوانب تجعله غير قادر على مواجهة التحديات الاقتصادية الداخلية والخارجية الراهنة.

عناصر مشكلة البحث

بناءً على ما تقدم ولتحقيق الغرض من الدراسة قام الباحث بطرح التساؤلات التالية:

السؤال الأول: هل تعاني مؤسسة الموانئ الكويتية من مشاكل في تطبيق قواعد وتعليمات النظام المحاسبي القائم؟

السؤال الثاني: هل يعاني الكادر المحاسبي الذي يعمل في مؤسسة الموانئ الكويتية من ضعف التخصص والخبرة التقليدية والتدريب؟

السؤال الثالث: هل يفتقر النظام المحاسبي المطبق في مؤسسة الموانئ الكويتية إلى الأتمتة الحديثة؟

السؤال الرابع: هل ينسجم النظام المحاسبي المطبق في مؤسسة الموانئ الكويتية مع معايير المحاسبة الدولية بشكل دقيق وصحيح؟

السؤال الخامس: هل يستجيب النظام المحاسبي لمتطلبات التطوير والتحديث المنشودة في أداء الأنشطة المحاسبية بمؤسسة الموانئ الكويتية؟

السؤال السادس: هل يوجد فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات عينة الدراسة حول فعالية النظام المحاسبي المطبق في مؤسسة الموانئ الكويتية تعزى للعوامل الديموغرافية (الجنس، والعمر، وسنوات الخبرة، والتخصص)؟

1-3 أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1- التعرف على أهم المشاكل المتعلقة في تطبيق قواعد وتعليمات النظام المحاسبي المطبق في مؤسسة الموانئ الكويتية من جوانبه المختلفة وتحديد أهم الثغرات والمشكلات التي تكتنفه، وما هي السبل لرفع كفاءة الأداء المحاسبي.

2- التعرف على أهم المظاهر التي تعيق العمل المحاسبي من الناحية الشكلية والفنية والقانونية في إطار الأتمتة الحديثة للارتقاء بأنشطة المؤسسة.

3- التعرف على مدى استجابة النظام المحاسبي القائم في مؤسسة الموانئ الكويتية لمتطلبات التطوير التكنولوجي والتحديث المستمر في النظم المحاسبية، وإمكانية استبداله بنظام محاسبي الكتروني قادر على التعاطي مع معطيات هذا التطور.

4- من الممكن التوصل إلى نتائج يمكن في ضوئها تقديم التوصيات المناسبة لتطوير النظام المحاسبي المطّبق بحيث يوّفر قاعدة بيانات ملائمة.

5- قياس فاعلية النظام المحاسبي المطبق في مؤسسة الموانئ الكويتية للوقوف على مدى الحاجة لاستبدال النظام المحاسبي المطبق في مؤسسة الموانئ الكويتية بنظام محاسبي إلكتروني قادر على تمثيل معطيات التطور التكنولوجي المستمر ومواكب للتطورات التي تفرضها المعايير الدولية.

1-4 أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة من أنها تقوم على استقراء وتشخيص الواقع المحاسبي الحالي لمؤسسة الموانئ الكويتية، وتحليله وتقييم مدى استجابته لمتطلبات التطوير والتحديث في هذا المجال، ورفع كفاءة إدارتها وتحقيقها للأغراض المختلفة والمتمثلة بشكل أساسي في قياس عناصر التكاليف، ونتيجة النشاط الاقتصادي وتوفير المعلومات الملائمة والكافية وبالتوقيت المناسب من أجل اتخاذ القرارات، كما تظهر أهمية الدراسة عند الحديث عن متطلبات الأطراف الخارجية المتعاملة مع المؤسسة سواءً بالداخل أو بالخارج، لذلك فإن هذه الدراسة تكتسب أهميتها من خلال النظر إلى الأمور التالية:

1- أنها تمثل إضافة علمية متخصصة في النظام المحاسبي وتقيس كفاءته وفاعليته وإمكانيات تطويره في المستقبل.

2- أنها توفر قاعدة معلومات وبيانات حول واقع الأنظمة المحاسبية المطبقة في دولة الكويت، مماٌ يسهم في إثراء المكتبة العربية بشكل عام والمكتبة الكويتية بشكل خاص.

3- إنها تأتي كمساهمة في التعريف بأهمية مؤسسة الموانئ الكويتية كرافد هام من روافد الاقتصاد الوطني لدولة الكويت.

4- إمكانية الوصول إلى نتائج ذات دلالة إحصائية حول فعالية الأنظمة المحاسبية المطبقة في مؤسسة الموانئ الكويتية، وترفدها بالملاحظات والتقييم المناسب الذي ينعكس على تطوير أدائها.

5-1 فرضيات الدراسة

تستند هذه الدراسة على الفرضيات التالية:

HO1 أن مؤسسة الموانئ الكويتية تعاني من ثغرات ومشاكل كبيرة في تطبيق قواعد وتعليمات النظام المحاسبي القائم.

HO2 أن الكادر المحاسبي الذي يعمل في مؤسسة المؤانئ الكويتية يعاني من ضعف التخصص والخبرة والتدريب.

HO3 أن النظام المحاسبي المطبق في مؤسسة الموانئ الكويتية يفتقر إلى الأتمتة الحديثة.

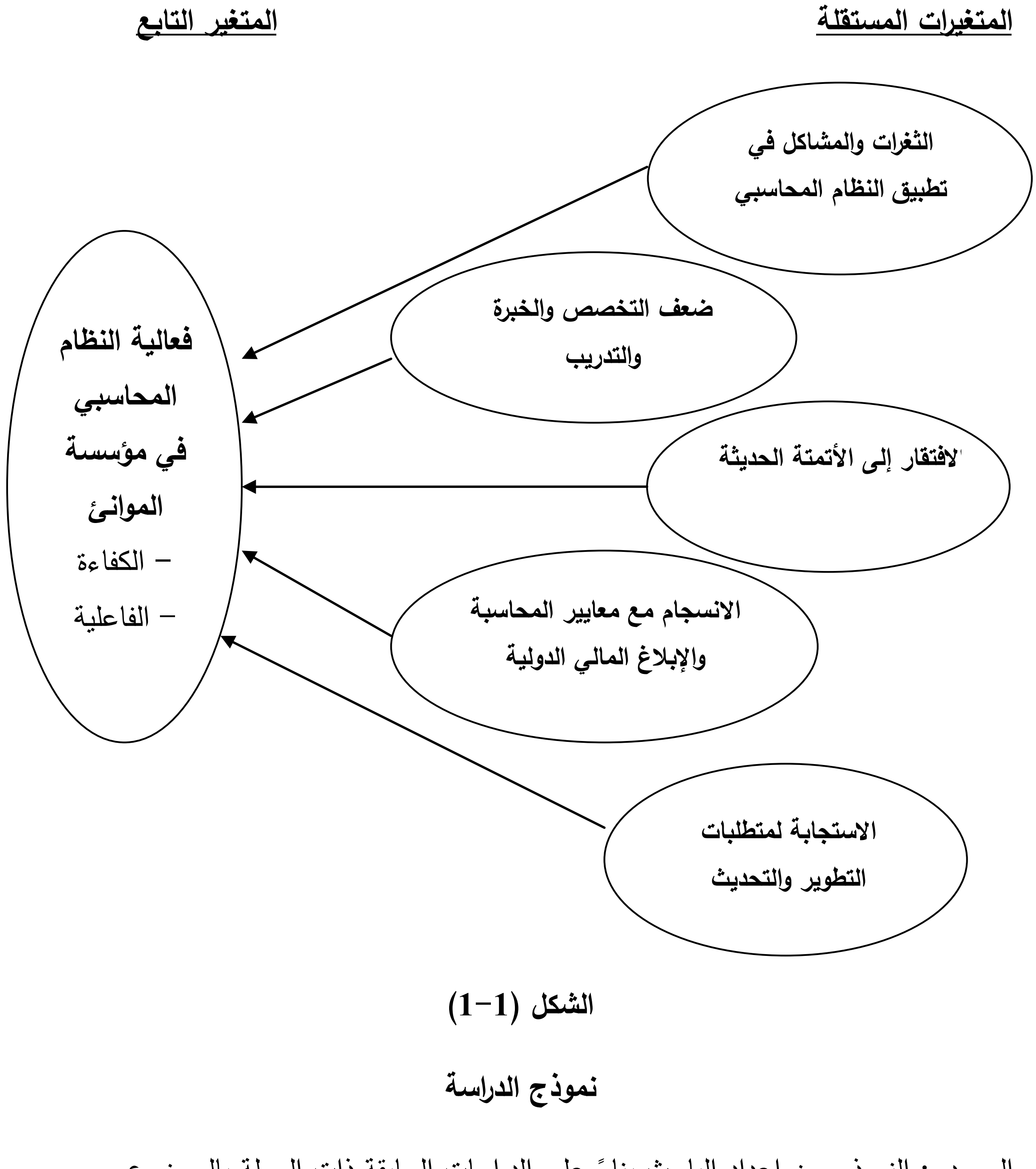
HO4 أن النظام المحاسبي المطبق في مؤسسة الموانئ الكويتية لا ينسجم مع معايير المحاسبة الدولية بشكل دقيق وصحيح.

HO5 أن النظام المحاسبي لا يستجيب لمتطلبات التطوير والتحديث المنشودة في أداء الأنشطة المحاسبية بمؤسسة الموانئ الكويتية.

HO6 لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات عينة الدراسة حول فعالية النظام المحاسبي المطبق في مؤسسة الموانئ الكويتية تعزى للعوامل الديموغرافية (الجنس، والعمر، وسنوات الخبرة، والتخصص).

1-6 نموذج الدراسة

قام الباحث بتصميم وتطوير نموذج خاص بالدراسة الحالية، وذلك من اجل تفسير وفهم طبيعة العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع ويوضح الشكل رقم (1-1) علاقات هذه المتغيرات.



الشكل (1-1)

نموذج الدراسة

المصدر: النموذج من إعداد الباحث بناءً على الدراسات السابقة ذات الصلة بالموضوع

7-1 التعريفات الإجرائية

قام الباحث بتحديد المعاني الإجرائية للمصطلحات المستخدمة في الدراسة، وحسب ما يعنيه كل مصطلح في الدراسات التي أجريت في مجال الأنظمة المحاسبية.

النظام المحاسبي: هو الهيكل أو التشكيلة أو الوحدة المستخدمة في تنفيذ العمل المحاسبي وتنظيم وإنجاز الدورة المحاسبية الكاملة، وتتضمن مجموعة مترابطة من المستندات والدفاتر والسجلات والتقارير والقوائم المحاسبية والأعمال والإجراءات والترتيبات التي يتم عن طريقها تجميع وتحليل وتسجيل وتبويب وتلخيص وتفسير البيانات المتعلقة بالمعاملات الاقتصادية ذات الصفة المالية، والتي تقدم عليها مؤسسة الموانئ الكويتية خلال الفترة المحاسبية (فخر، 2002، ص21).

المعايير المحاسبية الدولية: هي دليل إرشادي للتطبيق المحاسبي والممارسات العملية لوظيفة المحاسبة، والمتمثلة في البيانات الإدارية الصادرة عن الهيئة المهنية المحاسبية فيما يتعلق بعنصر محدد من القوائم المالية أو نوع محدد من العمليات المحاسبية، أو الأحداث التي تؤثر على المركز المالي للشركة وبيان نتائج أعمالها (توفيق، 2011، ص ص41-57).

الاستجابة لمتطلبات التحديث والتطوير: هي مدى وقدرة النظام المحاسبي المطبق في مؤسسة الموانئ الكويتية على التكيف والاستجابة للتعديلات والتطوير وفق الأنظمة المحاسبية المعمول بها, إضافة إلى القدرة على الاستجابة لمتطلبات التطوير التكنولوجي والتحديث المستمر في النظم المحاسبية، وإمكانية استبداله بنظام محاسبي احدث.

الإبـلاغ المـالي الـدولي: هو إظهار عناصر ونتائج أعمال المشروع بشكل دقيق يمثل حقيقة الوضع المالي للمشروع (الشريف، 2000، ص55).

الأتمتة الحديثة: هو عملية تحويل النظام المحاسبي اليدوي المعمول به في مؤسسة الموانئ إلى نظام يعمل آلياً (الشريف، 2000، ص55).

الكفاءة: هي العلاقة النسبية بين المدخلات والمخرجات التي تعبر عن قدرة الشركة في استثمار مواردها المختلفة بأفضل صورة وتشغيلها واستخدامها الاستخدام الأمثل (توفيق، 2011، ص ص41–57).

الفاعلية: وتعني أداء الأعمال الصحيحة وقدرة الشركة على تحقيق الأهداف واستغلال الفرص المتاحة لها في البيئة, بما يضمن بقاءها واستمرارها وإشباع الحاجات العامة (توفيق، 2011، ص ص41–57).

مؤسسة الموانئ الكويتية: هي مؤسسة حكومية كويتية ذات شخصية اعتبارية مستقلة تدار على الأسس التجارية، أنشئت المؤسسة عام 1977 بهدف إدارة الموانئ الكويتية (ميناء الشويخ وميناء الدوحة وميناء الشعيبة)(النشرة التعريفية الصادرة عن مؤسسة الموانئ الكويتية، 2009، ص1).

ميناء الشويخ: يعتبر الميناء التجاري الرئيسي في البلاد حيث تعتمد حركة السفن القادمة إلى الميناء والمغادرة منه على قناة ملاحية محفورة في جون الكويت يبلغ طولها حوالي 8 كيلو متر وعمقها 8.5 متر تحت منسوب أدنى جزر، ويستطيع الميناء استقبال سفن غاطسها 7.5 متر في أي وقت وسفن غاطسها 9.5 متر في أوقات المد العالي (النشرة التعريفية الصادرة عن مؤسسة الموانئ الكويتية، 2009، ص2).

ميناء الشعيبة: يقع جنوب مدينة الكويت ويحده شمالاً الرصيف الجنوبي لميناء الأحمدي وجنوباً منطقة ميناء عبدالله، ويحتوي على أرصفة للبضائع التجارية وأرصفة مخصصة للحاويات ورصيف للمنتجات البترولية تديره حالياً مؤسسة البترول الوطنية (النشرة التعريفية الصادرة عن مؤسسة الموانئ الكويتية، 2009، ص6).

ميناء الدوحة: وهو ميناء ساحلي صغير لاستخدام الجنائب والزوارق والسفن الصغيرة التي تقوم بالخدمة الساحلية بين دول الخليج، وهو عبارة عن حوض شبه مقفل بحواجز أمواج تمتد داخله عدة أحواض يبلغ عددها تسعة أحواض بها مراسي صغيرة (النشرة التعريفية الصادرة عن مؤسسة الموانئ الكويتية، 2009، ص8).

1-8 حدود الدراسة

تمثلت حدود الدراسة فيما يلي:

ا- اقتصرت هذه الدراسة على آراء المحاسبين الماليين والذين يعملون في مؤسسة الموانئ الكويتية والموانئ التابعة لها والمكلفين بتسيير الأعمال المحاسبية في المؤسسة، وبذلك تتحدد حدود الدراسة المكانية في النظام المحاسبي المطبق في مؤسسة الموانئ الكويتية، ولم تشمل الأنظمة المحاسبية المطبقة في بقية مؤسسات القطاع العام في دولة الكويت.

ب- اختار الباحث عينة من المحاسبين الماليين التابعين لمؤسسة الموانئ الكويتية والموانئ التابعة لها في دولة الكويت، كونهم تتوفر لديهم المعرفة الكافية بالأنظمة المحاسبية المطبقة في المؤسسة.

ج- أما الحدود الزمانية لهذه الدراسة فإنها كانت خلال الفترة الواقعة ما بين أيار 2010 وحتى كانون الأول 2010.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

تمهيد

المبحث الأول: النظام المحاسبي

2-1 النظام المحاسبي

2-2 النظام المحاسبي في مؤسسة الموانئ

المبحث الثاني: تطور مؤسسة الموانئ الكويتية

2-3 مؤسسة الموانئ الكويتية

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

2-4-1 الدراسات باللغة العربية

2-4-2 الدراسات باللغة الانجليزية

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

المبحث الأول

النظام المحاسبي

يحتل النظام المحاسبي مكانة أساسية بين كافة العلوم وفي مختلف النشاطات البشرية العلمية والعملية، وهو كنظام جاء كحصيلة لتفاعلات اقتصادية واجتماعية وقانونية، وحسب متطلبات العلم وحاجات المجتمع، حيث نتج عن ذلك ظهور فروع متخصصة له، شملت كافة أشكال النشاط الاقتصادي البشري، منها المحاسبة المالية، محاسبة التكاليف، المحاسبة الإدارية، محاسبة الشركات، المحاسبة الضريبية، محاسبة البنوك، وغيرها من الفروع، واليوم يطبق النظام المحاسبي عن طريق البرامج الالكترونية المتقدمة التي تلبي متطلبات تطور وتقدم المجتمع في مجال التكنولوجيا المعلوماتية (دهمش، وآخرون، 2007، ص19).

يعتبر النظام المحاسبي الجيد من المتطلبات اللازمة لإمداد الإدارة والإطراف بالبيانات والمعلومات المطلوبة لتحليل الأعمال واتخاذ القرارات باعتباره نظاماً للمعلومات، ولقد كان النظام المحاسبي في الماضي مجرد أداة لبيان طبيعة العمليات ذات الطابع المالي التي تمارسها المؤسسات، وتسجيل هذه العمليات دفترياً وفقاً للقواعد المحاسبية المتعارف عليها, ولكن أصبح ينظر إليه في الحاضر والمستقبل إلى جانب كونه أداة للتسجيل الدفتري للعمليات على أنه نظام

لإنتاج المعلومات المحاسبية اللازمة، ويوفر الأساس المطلوب لاتخاذ القرارات ويساعد في إعداد تقارير متابعة دورية تساعد بدورها على تحقيق رقابة فعالة (عبدالله، 2010، ص165).

إن اندماج البيئة المحاسبية الكويتية بالبيئة المحاسبية الدولية سيؤدي أولاً إلى ضغوط شديدة على المهنة المحاسبية لتضطلع بدورها في المرحلة الحالية والقادمة، ولا بد أن يكون لهذه المهنة أصولها وقواعدها التي تشكل إطار عام يساعد في أعداد التقارير المالية بناءً على معايير محاسبية ذات جودة عالية وإنجاز مزيد من الشفافية على أن تتصف بإمكانية المقارنة للمعلومات المالية المستخدمة في اتخاذ القرارات، وقد تجمعت المعايير المحاسبية تدريجياً لمعالجة المعاملات التي تستحدث مع الزمن وإلى أمدٍ قريب كانت الخبرة والعادة بل الضرورة العملية هي التي تقرر نوع المعالجة للمشاكل التي تطرأ وكان يتم إقرار هذه المعالجات وتصبح من المعالجات المتعارف عليها وفقاً لتبني الشركات والمؤسسات لها (التقرير السنوي الصادر عن مؤسسة الموانئ الكويتية، لعام 2009).

2-1-1 مكونات النظام المحاسبي

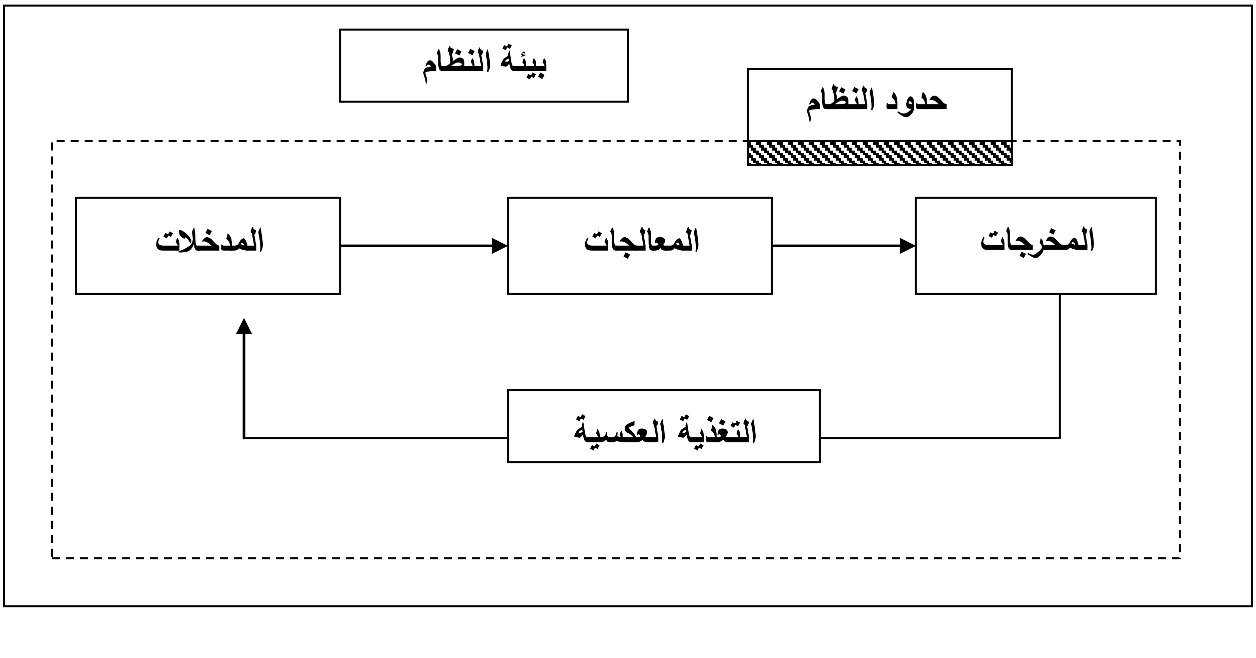
يشير كل من (الدهراوي, ومحمد، 2000، ص4) إلى أن النظام المحاسبي كغيره من الأنظمة مكون من المدخلات والمعالجات والمخرجات والرقابة بالإضافة إلى التغذية العكسية, إلا أن له مواصفات مميزة عن باقي نظم المعلومات, وهذه المميزات ترتبط بوظيفة المحاسبة, فنظام المعلومات المحاسبي يتعلق بالبيانات الاقتصادية الناتجة من العمليات الداخلية، أو الأحداث الخارجية المعبر عنها بصيغة مالية، أو ستترجم إلى صيغة مالية وفي جانب المخرجات، والشكل رقم (2-4) يوضح أجزاء وحدود والبيئة المحيطة بالنظام، وبالتالي فإن النظام المحاسبي ينتج

تقارير وقوائم وبعض المعلومات الأخرى المعبر عنها بصورة مالية، وهذه المعلومات تمثل عمليات:

أ- التسجيل (لتحديد نتائج العمليات وذلك لتحديد وقياس البيانات المالية والكمية التي تتعلق بالنشاط وإعداد تقارير عن نتائجه خلال فترة زمنية معينة).

ب- المعلومات الرقابية (وذلك يتمثل بتتبع الأصول والتزامات التنظيم وذلك بما يمكن من الحفاظ على أصول التنظيم وذلك عن طريق الاحتفاظ بحسابات مستقلة لكل أصل وكل التزام).

ج- معلومات لاتخاذ القرارات (وذلك يتمثل بمساعدة الإدارة على ممارسة وظائفها بشكل عام من خلال الأنظمة الفرعية المكونة للنظام المحاسبي مثل نظام الحسابات العامة, نظام المشتريات والمدفوعات النقدية, نظام التكاليف وغيرها).



الشكل رقم (2-1)

أجزاء وحدود والبيئة المحيطة بالنظام

المصدر: الدهراوي، كمال الدين, ومحمد، سمير كامل, 2000، ص4.

وضمن هذا الإطار يرى (سليمان، وإسبر،2000، ص 16) ان النظام المحاسبي يتكون مما يلي:

1- المدخلات أو الأحداث المالية: وهي عبارة عن المعاملات ذات الطبيعة المالية، التي تتم في المؤسسة والموثقة بمستندات تثبت وقوعها بتواريخ محددة، وتشكل الأحداث الاقتصادية المعبر عنها بشكل نقدي المادة الخام التي يعالجها نظام المعلومات المحاسبي، وتنشأ هذه الأحداث الاقتصادية من خلال ممارسة لفعاليتها، وتتكون من أحداث اقتصادية تتم داخل المؤسسة وأحداث اقتصادية تتم خارج المؤسسة، أي علاقتها مع البيئة المحيطة، حيث يتم توثيق هذه الأحداث الاقتصادية، من خلال الوثائق والمستندات وتعد هذه الوثائق والمستندات الأساس في عملية التسجيل المحاسبي، وتعتبر الدليل على حدوث الأحداث الاقتصادية، كما أنها تقوم بعكس الأحداث الاقتصادية للمؤسسة، لذلك تعتبر بمثابة المادة الخام التي تقوم بتزويد النظام المحاسبي بالبيانات التي تدخل في عملية المعالجة، وتلعب المستندات دوراً هاماً في النظام المحاسبي وفي فعالية دورة العمليات في المؤسسة للأسباب التالية:

أ- تشكل الأساس لتحديد تدفق البيانات داخل المؤسسة من خلال تحديد أماكن نشوء هذه المستندات وانتقالها وأماكن حفظها.

ب- تدل على حركة التدفقات المادية لأصول المؤسسة، فمثلاً تدل وثيقة الشحن على نقل البضاعة من المؤسسة إلى المتعاملين معها.

ج- تستخدم كوسيلة لإثبات العمليات وتسجيلها في السجلات المحاسبية.

د- تستخدم كأداة لمتابعة سير نظام العمليات في المؤسسة والرقابة عليه فعدم وصول تقارير الاستلام يدل على أن أمر الشراء لم ينفذ بعد.

هـ- تستخدم بعض المستندات كأساس في إعداد مستندات أخرى فمثلا إعداد الفاتورة يتم بناءً على أمر البيع.

2- المعالجـة: وتقوم عمليات المعالجة في النظام المحاسبي بتحويل البيانات المدخلة إلى معلومات، حيث تخضع المدخلات للمعالجة والتسجيل والتبويب والتلخيص لقيود تلك المعاملات المالية (العربيد، 2001، ص17-18).

3- المخرجات: وهي تتمثل في التقارير والقوائم المحاسبية التي ينتجها النظام وهي بمثابة المنتج النهائي للنظام المحاسبي، وقد تكون هذه التقارير في صورة قوائم محاسبية لأطراف خارج المؤسسة، أو تقارير وقوائم تستخدم داخل المؤسسة بغرض التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات والمتابعة، والتقارير المحاسبية هي الشكل الأكثر استخداما لتقديم مخرجات النظام المحاسبي للمستفيدين، وهذه التقارير تكون على شكل قوائم مالية، وهي بمثابة أدوات اتصال بين نظام المعلومات المحاسبي والمستفيدين المختلفين داخل المؤسسة وخارجها، لذلك تتعلق فعالية النظام المحاسبي بجودة هذه التقارير وملاءمتها للمستخدم، وتتم من خلال عرض المعلومات المحاسبية، التي يتم الحصول عليها من المرحلة السابقة، وذلك من خلال إعداد القوائم المالية والتقارير الأخرى التي تهدف بمجملها، إلى تحقيق الهدف الأساسي للمحاسبة في توصيل المعلومات المحاسبية إلى الأطراف ذات العلاقة (العربيد، 2001، ص17-18).

4- الرقابة: وتتم عملية الرقابة على كل من المدخلات وعمليات المعالجة، وتعرف الرقابة على أنها الخطة التنظيمية وكافة الطرق والمقاييس المتناسقة التي تتبناها المؤسسة لحماية أصولها وضبط الدقة والثقة في بياناتها المحاسبية والارتقاء بالكفاءة الإنتاجية وتشجيع الالتزام بالسياسات الإدارية الموضوعة مقدماً، (Dan, 2000, P231) ويوجز هذا الكاتب أهداف الرقابة الداخلية كالتالي:

أ- حماية الأصول: ويقصد بها حماية كافة الأصول للمؤسسة مثل الأبنية والتجهيزات والأصول المتداولة مثل الحسابات المدينة والنقدية من الخسائر التي قد تنتج عن الغش أو الخطأ أو الأمور الأخرى غير المرغوب فيها.

ب- دقة البيانات المحاسبية وتكاملها وملاءمتها: ونقصد بها أن تكون المعلومات كاملة وواضحة تعكس وضع المؤسسة الحقيقي وأن تقدم هذه المعلومات في الشكل الملائم والوقت المناسب.

ج- الالتزام بالسياسات الإدارية: حيث تتم ترجمة أهداف المؤسسة إلى مجموعة من السياسات والخطط والإجراءات المتكاملة، وتصدر على شكل قرارات وتعليمات من طرف الإدارة إلى منفذي العمليات المختلفة، وبالتالي فإن التنفيذ الدقيق لهذه السياسات والخطط والإجراءات ينعكس على مدى تحقيق الأهداف.

د- الاستخدام الاقتصادي الكفء للموارد: ويعني ذلك تجنب أوجه الإسراف والقصور والتبذير في استخدام الموارد المتاحة، ومن ثم الارتقاء بالكفاية الإنتاجية في استخدام تلك الموارد وتعني الكفاءة تحقيق الأهداف المطلوبة بأقل التكاليف الممكنة.

5- **التغذية العكسية:** تعتبر التغذية العكسية عملية أساسية لنجاح النظام المحاسبي ونموه فهي عملية قياس رد فعل المستفيدين والمتعاملين مع المؤسسة على عمل النظام المحاسبي.

2-1-2 وظائف النظام المحاسبي

تتشكل منهجية النظام المحاسبي من عمليات التسجيل والاحتساب وعرض النتائج على شكل التقارير المالية ومن ثم تفسير هذه النتائج وتقديمها إلى المستويات الإدارية المختلفة، للاستفادة منها في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية والإدارية، وبناءً على ذلك حدد (الشريف،

2000، ص51−53) الوظائف التي يمكن أن يؤديها النظام المحاسبي في مختلف المستويات الإدارية للاقتصاد الوطني هي:

1− تزويد المسؤولين بالمعلومات الجارية والزمنية، معبراً عنها بالأرقام والتي تعتبر ضرورية في عملية اتخاذ القرارات اللازمة لتوجيه النشاط الاقتصادي الكلي والجزئي، ويتم ذلك من خلال وسائل التسجيل وتقديم التقارير المالية، التي تهدف لخدمة ثلاث أغراض رئيسية هي:

أ− إعداد التقارير الإدارية الداخلية للإدارة التي تشمل على البيانات اللازمة للتخطيط ورقابة الوظائف الروتينية الدورية.

ب− إعداد التقارير الإدارية الداخلية للإدارة التي تشمل على البيانات اللازمة لاتخاذ قرارات غير روتينية، وإعداد الخطط والسياسات الهامة والإستراتجية للوحدة الاقتصادية.

ج− إعداد التقارير المطلوبة للجهات الخارجية، وخاصة لأصحاب الوحدات الاقتصادية في القطاعين الخاص والعام والجهات الضريبية والبنوك، وغيرها من الجهات الخارجية الأخرى.

2− خلق الظروف اللازمة لأداء عملية الرقابة الداخلية والخارجية للأنشطة الاقتصادية، وتحديد الحالة المالية للوحدة الاقتصادية من خلال قياس الأداء، وتحديد درجة تحقيق الأهداف الموضوعة في البرمجة أو الخطة، ومقارنتها بالمتحقق وبيان الانحرافات وأسبابها والمسؤولين عنها، وتتم الرقابة الداخلية من قبل الجهاز الإداري لقسم المحاسبة والمالية في الوحدة الاقتصادية، أما الرقابة الخارجية فتجري من قبل الجهات الخارجية كمكاتب المحاسب القانوني المعترف بها والمسجلة عند الجهات الحكومية الرسمية أو من قبل الإدارة الحكومية المتمثلة بالجهاز المركزي للرقابة المالية.

3- إعطاء صورة واضحة عن الوضع المالي للوحدة في الاقتصاد الكلي والجزئي، عن طريق عرض البيانات الموحدة والمستخلصة من عمليات التسجيل والاحتساب والتحليل، والتعبير عنها بالحسابات الختامية والمتمثلة بحسابات النتيجة والميزانية العمومية على صعيد الوحدة الاقتصادية للاقتصاد الجزئي، وكذلك إعداد الميزان القومي على صعيد الاقتصاد الكلي، والأخيرة تعتمد على مدى درجة وجود النظام المحاسبي الموحد الذي يساعد على عملية إنتاج البيانات اللازمة لهذا الغرض، ويشير (الشريف، 200، ص54-55) إلى أن النظام المحاسبي يؤدي مجموعة من الوظائف ضمن المؤسسة تتلخص فيما يلي:

أ- تجميع البيانات :Data Collection وهناك عدة خطوات تتم في هذه المرحلة والخطوة الأولى تتمثل في جذب البيانات إلى نظام المعلومات، ففي حالة ما إذا كانت البيانات كمية استلزم الأمر القيام بعملية قياس ثم الخطوة الثانية تتمثل في تسجيل هذه البيانات ثم تأتي الخطوة الثالثة وهي مرحلة تصنيف هذه البيانات إلى أقسامها الرئيسية وذلك بعد مصادقة هذه البيانات والتأكد من دقتها وصحتها.

ب- التصنيف :Classification حيث يتم في هذه العملية فصل البيانات الخاصة بنشاط معين إلى أنواع مختلفة، فمثلا بيانات نشاط المخزون قد تقسم إلى بيانات خاصة باستلام البضاعة وأخرى بإصدار أوامر الشراء، وكذلك قد يتم التصنيف بتجميع البيانات ذات الصفة المشتركة في مجموعة واحدة.

ج- الترتيب :Sorting ويتم في هذه المرحلة ترتيب البيانات في الملفات وفقاً لأساس معين، فقد يتم ترتيب البيانات الخاصة بحسابات المتعاملين مع المؤسسة، وفقاً لرقم حساب كل منهم وقد يتم ترتيب فواتير المشتريات وفقاً لرقم الفاتورة وهكذا.

د- التلخيص :Summarization ويتم بهذه العملية إضافة مجموعة من البيانات وعرضها في تقرير واحد، فمثلاً قد يتم تلخيص العمليات الجارية يومياً في تقرير واحد إجمالي، بدلاً من عرضها في صورة تفصيلية تشمل كل الأعمال التي تمت خلال اليوم، ويكون الغرض من التلخيص عادة هو إعطاء فكرة إجمالية لمستخدمي البيانات عن أنشطة معينة.

هـ- الحساب :Calculation وتشمل العمليات الحسابية التي تجرى على البيانات مثل الجمع والطرح والضرب والقسمة، فمثلاً احتساب أقساط اهتلاك الأصول الثابتة ومخصصات الديون المشكوك فيها، قد تحتاج إلى عمليات حسابية مختلفة، وتشغيل البيانات الخاصة بالقرارات الإدارية، قد تحتاج إلى نماذج رياضية معقدة، مثل البرمجة الخطية وأسلوب المدخلات والمخرجات وغيرها.

و- المقارنة: Comparative وتتمثل عملية المقارنة بإظهار أوجه الشبه والاختلاف بين مجموعات مختلفة من البيانات، فمثلاً قد يتم المقارنة بين البيانات الخاصة بالبضاعة المستلمة في كشف الاستلام، وبين البيانات الخاصة بذات البضاعة والموجودة بأمر الشراء حتى يتم التأكد من مطابقتهم.

ز- التخزين :Storing وتتم بهذه العمليات حفظ البيانات في ملفات خاصة تمهيداً لاستخدامها في الوقت المناسب مستقبلاً، أو تمهيداً لإجراء بعض العمليات عليها في المستقبل وتختلف طريقة التخزين في النظام اليدوي عنه في النظام الآلي، ففي النظام اليدوي يتم التخزين في ملفات أو دفاتر ورقية، بينما في النظام الآلي فتكون أداة التخزين شرائط وأسطوانات ممغنطة.

ح- الاسترجاع: Recovery وترتبط هذه العملية بعملية التخزين، فبعد تخزين البيانات لفترة ما، يتم استرجاعها وإحضارها في ملفات خاصة لاستخدامها أو إجراء عمليات أخرى عليها.

2-1-3 خصائص النظام المحاسبي

يرى (حسين، 2002، ص12) أن الدور الذي يمكن أن يؤديه النظام المحاسبي يزداد إذا ما توافرت له الخصائص والمقومات التالية:

1- توافر معايير البساطة والمنفعة

أ- معيار البساطة: حيث أن البساطة يجب ان تكون السمة الرئيسية للنظام المحاسبي في المؤسسة، بحيث لا يتضمن سجلات أو دفاتر ليس لها أهداف محددة، كما ينبغي عند تصميم المستندات مراعاة البساطة والوضوح، وان يراعى فيها أسس الرقابة الداخلية من توضيح للتاريخ والتوقيعات والأرقام المسلسلة وعدد النسخ وغيرها.

ب- معيار المنفعة: بحيث ترتبط البيانات المالية التي يقدمها النظام المحاسبي بأهداف محددة ومطلوبة، ويكون هناك دليل على فائدتها في مجال تحديد المسئولية ومتطلبات الإدارة.

2- توضيح نتائج الأعمال والأنشطة: حيث يتوجب أن تعد الحسابات والقوائم المحاسبية بشكل يوضح النتائج المالية والاقتصادية للأعمال والأنشطة التي تم إنجازها توضيحاً كاملا.

3- وضع دليل محاسبي موحد: ليس هناك نمط محاسبي وحيد يمكن أن يفي باحتياجات جميع الإغراض لمختلف المؤسسات, فلاشك أن احتياجات المؤسسات تختلف حسب الحجم وطبيعة النشاط، ولذلك يجب أن يتضمن اى دليل محاسبي العناصر التالية:

أ- الإجراءات التنظيمية للإدارة المالية بكافة عناصرها.

ب- طريقة إعداد الموازنات والحسابات والسجلات.

ج- طريقة إعداد التقارير وعملية التقييم النهائية للنتائج

د- مفاهيم وأسس الرقابة الداخلية لعناصر الأصول والخصوم.

2-1-4 عناصر ومقومات النظام المحاسبي

يشير (جعفر، 2006، ص56) إلى أن النظام المحاسبي تحكمه عدة عناصر تعبر عن الأدوات والإجراءات التي يتكون منها والتي تشترك بها جميع النظم المحاسبية، وهي تعمل وفق قواعد ومحددات ومستندات وهذه العناصر هي:

1- المجموعة المستندية: وتشمل المستندات المستخدمة في المؤسسة والتي تحوي بيانات عن العمليات المالية بين المؤسسة والأطراف الخارجية، والمستند عبارة عن وثيقة يستفاد منها كدليل موضوعي مؤيد لحدوث معاملة مالية، مثل مستند القبض والصرف والقيد والشيكات والفواتير والإيصالات وغيرها، وتعتبر المستندات ذات أهمية لأنها دليل إثبات في حالة نشوء منازعات قضائية بين المؤسسة والغير، وهي أساس القيد في الدفاتر المحاسبية كما يتم استخدامها أثناء عملية مراجعة الحسابات، وتنقسم المستندات إلى قسمين:

أ- المجموعة المستندية الداخلية: وهي مجموعة المستندات التي تعد داخل المؤسسة وهي محررة بمعرفة المؤسسة مثل صورة فاتورة البيع وأوامر الصرف والدفع الإشعارات والإيصالات.

ب- المجموعة المستندية الخارجية: وهي المستندات التي تعد خارج الوحدة المحاسبية، وهي محررة بمعرفة الغير وترد إليها كإثبات لوقوع عمليات مالية مع الغير مثل أصل فاتورة الشراء والكمبيالات والسندات الأذنية والشيكات.

2- **المجموعة الدفترية والسجلات المحاسبية:** وهي الدفاتر والسجلات التي تستخدمها المؤسسة سواءً كانت دفاتر مالية أو دفاتر إحصائية، حيث يتم التسجيل في هذه الدفاتر من واقع البيانات المدونة في الوثائق، ويتم بها إثبات القيود وتبويب الحسابات، ليتمكن من يطلع عليها أن يقرأ ما فيها من بيانات وأرقام، وتشمل دفاتر اليومية العامة والمساعدة التي تستخدم في تسجيل العمليات المالية، ودفاتر الأستاذ العام والمساعد، وتستخدم في تصوير الحسابات، ودفاتر إعداد موازين المراجعة والجرد وإعداد الحسابات الختامية والقوائم المالية، والسجلات التحليلية لاستخدام الأصول الثابتة والأجور وغيرها، ودفتر اليومية هو الدفتر الذي تقيد فيه العمليات المالية للمؤسسة، ووفقاً لقاعدة القيد المفرد أو القيد المزدوج للإثبات في الدفاتر، فان العمليات تقيد أولاً بأول حسب تسلسل تاريخ حدوثها،

3- **مجموعة التقارير المالية والكشوف:** وهي مجموعة القوائم المالية التي تمثل قائمة نتيجة الأعمال وقائمة المركز المالي، وهذه القوائم تُعد في قسم المحاسبة لتقديمها، إما إلى أصحاب المشروعات أو لعرضها على الجمهور أو تحتاجها الدولة، وهي تشمل التقارير الفورية والدورية التي تعد على أساس المستندات والسجلات المحاسبية، وتتضمن عرضاً وتحليلاً للبيانات المالية وتفسيراً لها.

4- **مجموعة الإجراءات المحاسبية:** وهي مجموعة قواعد الضبط والرقابة الداخلية والإجراءات والسياسات المتخذة التي تنظم العمل المحاسبي في المؤسسة، التي تضمن تحقيق رقابة صارمة

علـى معالجـة العمليـات الماليـة، وتبعـد احتمـالات حـدوث الأخطـاء أو ارتكـاب الغـش وتلافـي الاختلاسات.

5- دليل الحسابات: وهو قائمة منظمة أو جدول بأسماء وأرقام أو رموز الحسابات المفتوحة، ومصنفه في شكل مجموعات تمثل الأصول والخصوم وحقوق الملكية والإيرادات والمصروفات، في دفتر الأستاذ الذي يتم أعداده في ضوء خطة معينة لتبويب الحسابات، حيث يبين الحسابات مبوبة ومرقمة بما يسهل عمل المحاسب في تسجيل وتبويب وتحليل العمليات المالية وإعداد القوائم المالية، ويمكن القول بأن دليل الحسابات هو أداة لتصنيف العمليات المالية المختلفة، في إطار تبويب معتمد للحسابات في مجموعات متجانسة تساعد في مراقبة حسابات دفتر الأستاذ العام.

2-1-5 الحاسب الآلي في النظام المحاسبي

نظرا للصفات التي تتميز بها الحاسبات الإلكترونية، فإن النظم الحديثة للمعلومات ما كان لها أن تتطور بدون استخدام هذه الحاسبات في سرعة تشغيل البيانات وتحويلها إلى معلومات، بحيث لم يعد هناك في بعض النظم المتطورة فاصل زمني بين وقع حدث معين (المدخلات في البيانات) والتقرير (المخرجات في المعلومات)، فضلاً عن الدقة التي تتسم بها المعلومات المتولدة، وطاقتها التخزينية الكبيرة التي تمكنها من حفظ وتشغيل البيانات وتوفير معلومات بالكمية والنوعية التي يطلبها مستخدمو المعلومات.

وقد ساعد انتشار الحاسوب الإدارة في اختصار الوقت والجهد والتكاليف، أثناء معالجة البيانات المحاسبية المستمدة من المستندات والدفاتر المحاسبية، وتحويلها إلى معلومات يمكن

الاستفادة منها في وضع الخطط والبرامج لأداء الأعمال، والرقابة على تنفيذ هذه الخطط وصولاً لتحقيق أهداف المؤسسة، ويرى (مضر وعمر، 2002، ص100–103) أن فوائد استخدام الحاسوب ومزاياه تتمثل فيما يلي:

1– المرونة في تصميم النظام من خلال خزن واسترجاع المعلومات في الوقت المناسب.

2– انخفاض تكلفة العمليات الحسابية تزيد من دقة وسرعة هذه العمليات.

3– الدقة في استخراج المعلومات والنتائج النهائية، نظراً لاحتواء الحاسوب على وسائل وأساليب للضبط والتحقق تمكن الإدارة من التثبت من صحة العمليات.

4– سرعة إنجاز العمليات المتشابهة في وقت واحد، وتسجيل عدد كبير من العمليات المحاسبية واستخدام عدد أقل من الأفراد في وقت قصير.

ويشير (Clark & Mayer, 2003, p:11) إلى انه فيما يتعلق في استخدام الحاسوب بتصميم الوثائق والمستندات في ظل النظام الآلي، فإن الأمر يتطلب تعديلاً في الشكل أو طبيعة المستند، أو استخدام مستندات وسيطة تحوي على البيانات المدونة في المستندات الأصلية، ومترجمة بطريقة يتعامل مها الحاسوب لأجل تغذيته بهذه البيانات والتي تعد مدخلات النظام، ومن أهم وسائط حمل البيانات في ظل استخدام الحاسوب ما يلي:

1– الحبر الممغنط: حيث يتم استخدام هذا الحبر في تسجيل بيانات بعض المستندات، حتى يمكن للحاسوب تقبل وقراءة هذه البيانات بصورة مباشرة من واقع المستند الأصلي.

2– الأقراص: حيث يتم تخزين البيانات الموجودة في المستندات الأصلية في هذه الاسطوانات، ومن ثم يتم استخدام هذه الأقراص في أجهزة الحاسوب لمعالجتها.

3– الاسطوانات: وتستخدم في أجهزة الحاسوب لمعالجتها واستخلاص المعلومات المطلوبة.

4- الطرفيات: حيث يتم تغذية الحاسوب بالبيانات الموجودة في المستندات الأصلية مباشرة عن طريق لوحة المفاتيح المتصلة بالحاسوب وتتم عن طريقها التغذية وفي الوقت نفسه تتم طباعة البيانات على القرص أو الاسطوانة.

وقد أدى استخدام الحاسوب في تشغيل البيانات إلى التأثير على التقارير والقوائم المالية، من حيث نوعية التقارير والقوائم من جهة ومن حيث وسيلة عرضها، فمن حيث نوعية التقارير والقوائم نجد أن استخدام الحاسوب قد أدى إلى السرعة والدقة في إعداد التقارير والقوائم إذ أصبح بالإمكان معالجة كميات هائلة من البيانات في زمن قياسي، كما يتم عرض النتائج على شاشات مما يمكن من تدقيقها وتصحيح الأخطاء إن وجدت بسرعة قبل طباعة النتائج وكذلك إجراء التغيرات بسرعة وكفاءة (Loudon & Loudon, 2008, p:7).ويرى نفس الكاتب أنه بالرغم من هذه الفوائد فإنه توجد عدد من المشكلات في استخدام الحاسوب منها:

1- التقادم التكنولوجي السريع لأجهزة الحاسوب.

2- ارتفاع تكاليف أجهزة الحاسوب مما يدعو إلى الحاجة إلى استثمارات مالية عالية

3- يؤدي تعطل أو تلف الأجهزة إلى تلف كبير في المعلومات التي تحويها.

4- مشكلات متعلقة بمدى اهتمام مصممي البرامج بتخطيط البرامج بالكفاءة المطلوبة، وبأقل وقت ممكن وكتابة البرامج بطريقة يصعب تعديلها.

5- الغش والتلاعب والخطأ أثناء التعامل مع البيانات المحاسبية.

2-2 النظام المحاسبي في مؤسسة الموانئ

2-2-1 ماهية النظام المحاسبي المطبق في مؤسسة الموانئ

يتسم النظام المحاسبي المطبق في مؤسسة الموانئ الكويتية، وبحكم خصائص الأنشطة التي تمارسها المؤسسة بتعدد الإجراءات المحاسبية، نظراً للترابط والتنسيق بين أعمال الوحدات

الإداريـة والأقسـام والشـعب المختلفـة عن طريـق تنظـيم الكشـوفات، وإجراء المطابقـات واسـتخراج الموازين لغرض الرقابة وتوفير الحماية للموارد والموجودات من سوء التصرف، مع توفير الدقة والوضـوح فـي البيانـات والمعلومـات، وتتركـز هـذه الإجـراءات بتعـدد وتنـوع المسـتندات، كأسـاس للتسجيل سواء في نظام محاسبي يدوي تقليدي أو نظـام محاسبي الكتروني، يستخدم الأتمتة من أجل الحصـول علـى تقارير تفصيلية عن نتـائج الأعمـال لمختلف العمليـات يومياًً، وإجـراءات المطابقات الحسابية والتحري عن أسباب الفروقات إن وجدت، بالإضافة إلى تهيئة مستلزمات الرقابة الخارجية.

إن النظام المحاسبي المطبق في مؤسسة الموانئ الكويتية هو عبارة عن وسيلة لتحقيق هدفين رئيسـيين همـا: ضـبط العمليـات المنفذة لمختلـف جوانـب فعاليـات المؤسسـة بشكل يسـمح لـلإدارة العامـة بمتابعتها بشكل مستمر، واتخـاذ القرارات والإجراءات اللازمـة في الوقت المناسب لأغراض الرقابة وتقييم الأداء وإنتاج التقارير والإحصائيات والبيانات المحاسبية، تلبية لاحتياجات المسـتخدمين سـواء أكانـت جهـات داخليـة، مثـل إدارة المؤسسـة أم جهـات خارجيـة مثـل البنـك المركزي ووزارة الماليـة والمتعـاملين مـع المؤسسـة (التقريـر السـنوي الصـادر عن مؤسسـة الموانـئ الكويتية، لعام 2009).

واستناداً لهذين الهدفين فإن النظام المحاسبي يتماشى مع الهيكل التنظيمي للمؤسسة، من حيث عدد الأقسام المنفذة للعمليات التي تتم داخل المؤسسة وتحديد مسؤوليات واختصاصات كل قسم مـن الأقسـام وتوزيـع المسـؤوليات والاختصاصـات وتحديـد قنـوات الاتصـال بنقـل واسـتقبال المعلومات، حيث يؤدي ذلك إلى الدقة والوضوح في المصطلحات والتسميات وتقسيم الحسابات،

والسرعة في إعداد وتجهيز البيانات والمعلومات المحاسبية في الوقت المناسب، إضافة إلى التصميم المناسب للدورة المستندية بشكل يمنع التكرار والروتين.

ومن خلال هذه المعطيات يشير (قاسم، 2008، ص12)، إلى أنه يمكن توزيع الحسابات في المؤسسة من حيث طبيعتها، وانسجاماً مع ما ورد في أدبيات الفكر المحاسبي إلى ما يلي:

1- **الحسابات الشخصية:** وتشمل هذه المجموعة حسابات الأشخاص سواء كانوا أشخاصاً طبيعيين، أو معنويين، مثل حسابات المتعاملين مع المؤسسة.

2- **الحسابات غير الشخصية:** مثل حسابات الأصول والخصوم وحسابات المصروفات والإيرادات، حيث تقسم هذه المجموعة إلى:

أ- حسابات حقيقية: وهي الحسابات التي تدور أرصدتها من سنة إلى أخرى، مثل حسابات الأصول والخصوم (حسابات رأس المال، والأوراق التجارية، والأوراق المالية).

ب- حسابات وهمية: وهي الحسابات المتعلقة بالنشاط الجاري للمؤسسة مثل حسابات المصروفات والإيرادات التي تقفل في نهاية السنة المالية.

3- **مجموعات الحسابات الوسيطة أو المؤقتة:** وهي عبارة عن الحسابات التي تشكل حلقة الاتصال بين الأقسام المختلفة، إلى أن يتم تسجيل العمليات في حساباتها النهائية أو الحسابات المؤقتة للمتعاملين مع المؤسسة، وغيرها من العمليات المؤقتة العابرة، وتفتح هذه الحسابات لأغراض التسوية المحاسبية الداخلية بالمؤسسة ومن أمثلتها: محصلة تسديد سندات التحصيل، العمليات قيد التصفية، الديون قيد التسوية، والتأمينات وغيرها.

4- الحسابات المتقابلة "النظامية": وتشمل هذه المجموعة حسابات نظامية تستخدم لغرض تحديد التزامات المؤسسة، وحقوقها على الغير وبطبيعة الحال لا تؤثر هذه الحسابات على المركز المالي للمؤسسة، ولا على مطابقة ميزان المراجعة باستخدام هذه الحسابات.

ويقول (السيد، 2004، ص8-10) أنه على الرغم من وجود بعض الفوارق الجزئية التي يمكن ملاحظتها في أسلوب العمل، ومعالجة المعلومات من مؤسسة إلى أخرى، فإنه يمكن القول أن هناك أسلوبين متميزين للتنظيم الإداري، وبالتالي النظام المحاسبي للمؤسسات، فالأسلوب الأول يقوم على أساس المركزية في الإدارة العامة، والأسلوب الآخر يقوم على أساس إعطاء الفروع دوراً أوسع في معالجة عملياتها وإعداد حساباتها الخاصة بها، وفيما يلي خصائص كل من هذين النظامين من الناحية المحاسبية هما:

1- نظام المحاسبة المركزية: حيث تعتمد أغلب المؤسسات العالمية في الوقت الحاضر نظام المحاسبة المركزية، ويقتضي هذا النظام وجود محاسبة مركزية في الإدارة العامة للمؤسسة قادرة على معالجة البيانات والمعلومات الواردة من الفروع، ومن الأقسام في الإدارة العامة نفسها يومياً وإجراء القيود المحاسبية الخاصة بها في دفاتر المحاسبة المركزية، حيث إن دور الفروع في مثل هذا النظام يقوم أساساً على تنفيذ العمليات الحسابية، والتعامل مع مختلف الأطراف وتنظيم إشعارات القيد المحاسبية الخاصة بها، وتجميعها وإرسالها إلى إدارة المحاسبة في الإدارة المركزية، التي تقوم بدورها بتجميع الإشعارات الواردة من جميع الفروع، ومعالجتها وتسجيلها في الحسابات المركزية للمؤسسة ككل، ويوفر هذا النظام قدراً هاماً من العمليات والقيود المحاسبية من جهة، ويعطي الإدارة العامة للمؤسسة إمكانية الإطلاع على تطور أوضاع المؤسسة بجميع حساباتها يوماً بيوم من جهة أخرى، غير أن هذا النظام صعب التطبيق, عندما يكون للمؤسسة

فروعٌ متعددة ومنتشرة في حيز جغرافي واسع إذا لم تتوفر للمؤسسة وسائل الاتصال السريع والمنتظم من جهة، ووسائل المعالجة الآلية بواسطة الحواسيب الالكترونية الحديثة، التي يمكنها معالجة الأحجام الكبيرة من المعلومات والمعطيات والبيانات المحاسبية بالسرعة اللازمة وبشكل دقيق وسليم من جهة أخر.

2- نظام المحاسبة الخاصة لكل فرع: ويقوم هذا النظام على أساس مسك كل فرع من الفروع محاسبة للأحداث ذات الطبيعة المالية الخاصة به، وفي نهاية كل شهر ترسل الفروع موازين المراجعة إلى المحاسبة المركزية في الإدارة العامة التي تقوم بتوحيد معطيات موازين الفروع مع حساباتها الخاصة.

ويرى الباحث أن الجمع بين الطريقتين يتوجب استخدام نظام معلومات محاسبي الكتروني، وخصوصاً في حالة مؤسسة الموانئ الكويتية، الذي يتكون من إدارة عامة وثلاثة موانئ في الكويت، مما يؤدي إلى حجم كبير من المعلومات والمعطيات المحاسبية التي لا يمكن معالجتها بالسرعة والدقة اللازمة وبشكل سليم، إلا من خلال استخدام نظام معلومات محاسبي الكتروني، يستخدم الحواسيب الالكترونية الحديثة معتمداً الأتمتة الكاملة للعمل المحاسبي في مؤسسة الموانئ الكويتية، حيث أن استخدام الحواسيب الالكترونية الحديثة وأتمتة العمل في المؤسسات، لم يعد يقتصر في الوقت الحالي على معالجة بعض الأعمال المحاسبية, أو مسك حسابات المتعاملين مع المؤسسة، بل إنها أصبحت تتولى معالجة كل العمليات المحاسبية، انطلاقاً من إشعارات القيد المنظمة في مختلف الأقسام التي يتم تصنيفها ومعالجتها محاسبياً، وتثبت البيانات والمعلومات الواردة فيها في مختلف وحدات المعالجة في الحاسب الالكتروني، بشكل يمكن معه فيما بعد استخراج موازين المراجعة والبيانات والأوضاع المحاسبية المختلفة.

2-1-2 آفاق وإمكانيات تطوير النظام المحاسبي في مؤسسة الموانئ الكويتية

يعتبر وجود نظام محاسبي متكامل داخل مؤسسة الموانئ الكويتية ضروري وهام، ونظراً لهذه الأهمية الكبيرة فإنه من اللازم دائماً تحديث وتطوير هذه النظام، حتى يؤدي الأهداف المرجوة منه بكفاءة عالية وبالدقة المعقولة وبأدنى تكلفة ممكنة وفي التوقيت المناسب، وذلك باستخدام التقنيات العالمية الحديثة في تعاملات المؤسسة داخلياً وخارجياً، والتقيد بالمعايير المحاسبية الدولية، حيث توفر النظم المحاسبية المعلومات التي يمكن استخدامها في اتخاذ القرارات الاقتصادية، فهي تعبر عن النشاط الخدمي الذي يقدم المعلومات المالية الكمية لخدمة متخذي القرار في المؤسسة.

وقد أشارت قائمة مفاهيم المحاسبة المالية رقم (5) الصادرة من مجلس معايير المحاسبة المالي، بعنوان "الخصائص الوصفية للمعلومات المحاسبية" إلى أن هناك خاصيتين تجعل المعلومات المحاسبية مفيدة لمتخذي القرارات هما الملائمة والمصداقية، وحيث إن مؤسسة الموانئ الكويتية تعمل بوجه عام في بيئة أعمال تتسم بالديناميكية والحركية، ومن ثم يجب أن تظل النظم المحاسبية مفيدة بشكل مستمر، ولن يتأتى ذلك إلا عن طريق استمرار وفائها باحتياجات متخذي القرارات من المعلومات التي تتلاءم مع بيئة الأعمال الدائمة التغير في المؤسسة (مجلة الحاسبات الالكترونية، 2000، ص50-51).

وفي ظل الاقتصاد العالمي الشامل فإن الموارد المالية تنتقل بكفاءة وبسرعة كبيرة إلى أي جزء من العالم، وبناء عليه فإن اعتماد المعايير المحاسبية الدولية سوف توفر مصداقية

عالية، ومعلومات ملائمة إلى متخذي القرارات في ظل ذلك الاقتصاد العالمي، بما يساهم في اتخاذ القرارات المناسبة وبكفاءة عالية، بالإضافة إلى اعتماد المعايير الدولية للمحاسبة، فإن أهم تطورات نظم المعلومات المحاسبية، هو تحويل النظم اليدوية إلى نظم الكترونية حديثة، تعمل باستخدام الحاسب الآلي بكل ما يميزه بسرعة أداء الأعمال في عمليات التشغيل، مع إمكانية تخزين كميات كبيرة من البيانات، وسرعة تحليل وتلخيص وعرض المعلومات، وتحقيق فعالية أكبر في التشغيل والارتفاع بمستويات الكفاءة (قيطيم، وآخرون، 2006، ص20).

ويرى الباحث أن نظام المعلومات المحاسبية المطبق في المؤسسة، يلعب دوراً هاماً في نجاح المؤسسة، ويتيح آفاقاً واسعة للرقابة على العمليات وتحسين وتسريع أداء الأعمال وتوفير المعلومات اللازمة لدعم اتخاذ القرارات، لذلك فإنّ تطوير هذا النظام بما يتلاءم مع المستجدات والتطورات الحديثة، أمر في غاية الأهمية وذلك لإمكانية استمرار المؤسسة في العمل والتطور الدائم التجدد.

2-2-3 التشغيل الإلكتروني للبيانات المحاسبية وأتمتة النظام المحاسبي في مؤسسة الموانئ

يعتبر وجود نظام محاسبي متكامل أمرا ضروريا في جميع المؤسسات، الأمر الذي يتطلب البحث باستمرار في إمكانية تحديث وتطوير النظم المحاسبية، لتتمكن من تحقيق أهداف إداراتها ضمن معايير التوفير في الوقت والجهد والتكلفة، وتحقيق أقصى ما يمكن من الدقة والفعالية، ولعل أهم ما يجب تحقيقه في هذا الإطار هو السعي الحثيث للتحول بالأنظمة المحاسبية، من شكلها التقليدي اليدوي لتصبح أنظمة الكترونية، تعتمد بشكل كامل على الحاسب

الآلي، الذي يحقق بما يؤمنه من برامج متخصصة، سرعة كبيرة في الإنجاز وإتمام فعال لمعايير العمل الموضوعة (قيطيم، وآخرون، 2006، ص21).

وتعتبر ثورة تكنولوجيا المعلومات في الوقت الراهن من أهم التحديات التي تواجه المؤسسات الوطنية، إذ أنها تساهم في سيطرة المجموعات الدولية الضخمة، مما يضعف من قدرة المؤسسات الوطنية، فالأنشطة التي تمارسها مؤسسة الموانئ واحد من المجالات الهامة في هيكل الاقتصاد الوطني الكويتي، وبذلك فإن استخدام الوسائل الآلية كخطوة مبدئية باتجاه الأتمتة الكاملة في أنشطتها، تعتبر من أهم التطورات التي تحتاجها لما يتطلبه العمل في المؤسسة من السرعة والدقة، في استخراج البيانات التي تستخدم في مجالات الاقتصاد الأخرى واتخاذ القرارات الهامة، وقد جاءت الشبكات الحاسوبية لتؤدي دوراً رئيسياً في توزيع المعلومات، وتحقيق الوظائف المكتبية دون بذل مجهود كبير للتنظيم، حيث مكنت من تبادل ومشاركة البيانات التي تشكل أحد الأسباب الرئيسية للربط الشبكي (البساط، 2001، ص55).

إن الشرط الأساسي في إمكانية استخدام الحاسب الالكتروني في المحاسبة، هو القابلية على تجميع العمليات في مجموعات، بحيث تحتوي كل مجموعة على عدد كبير من العمليات التي تتطلب قيوداً متماثلة، وهذا الشرط يتوفر في مجال العمل في مؤسسة الموانئ، حيث يوجد عدد كبير من العمليات تتطلب قيوداً محاسبية متماثلة، وبذلك فإن استخدام الوسائل الآلية يأتي في المقدمة بمختلف أقسام الموانئ، لما يتطلبه من سرعة في ترحيل هذه العمليات من مستندات القيد إلى حسابات المتعاملين مع المؤسسة في دفتر أستاذ مساعد.

2-2-4 واقع الإفصاح في القوائم المالية

1- إن المعلومات المفصح عنها في القوائم المالية هي معلومات تقليدية، تقتصر على أرصدة الحسابات المتحركة في المؤسسة على شكل أرقام إجمالية خالية من أي تحليل، فعلى الرغم من أن المعلومات الخاصة بأصول والتزامات المؤسسة، توضح الأمور المتعلقة بالسيولة النقدية، إلا أنها لا تعد إفصاحا كافيا للمستخدم، وسيكون من الأفضل لو تم إضافة ملاحظات تفسيرية وتعليقات على القوائم المالية بالشكل الذي يبين طريقة إدارة السيولة النقدية، والرقابة على مخاطر العمل في المؤسسة من خلال الإيضاحات حول القوائم المالية.

2- إن المؤسسة تقدم تحليلاً موجزاً لأهم حسابات الميزانية، وذلك من خلال إجراء مقارنة بين أرصدة تلك الحسابات للعام الحالي وأرصدة العام السابق والتطورات الحاصلة فيها، دون تقديم أي تعليق يفيد في موضوع الرقابة على هذه الأعمال، بالإضافة إلى عدم إفصاح المؤسسة عن السياسات المحاسبية المتبعة، والتي تزود مستخدمي القوائم بفهم أكبر للأساس الذي أعدت في ضوئه القوائم المالية.

3- دراسة غرض نشر القوائم المالية، حيث إن غرض نشر القوائم المالية التي تعدها الفروع ليس بغرض النشر للجهات الخارجية، وإنما يقتصر هدفها على إمداد الإدارة العامة بالمعلومات اللازمة بغرض تحديد جميع الحسابات لجميع الفروع، ومن ثم عرضها ضمن تقرير سنوي للمؤسسة، مما يجعل قوائم المؤسسة غير قابلة للمقارنة مع ما تنص عليه معايير المحاسبة الدولية، حيث يذكر المعيار الدولي (30) بضرورة تطبيق ما نص عليه على القوائم المالية المنفصلة للمؤسسة وعلى القوائم المالية الموحدة لها، وبالتالي التمكن من اتخاذ القرار الاقتصادي المناسب.

4- ومن خلال مقارنة عرض عناصر الميزانية مع متطلبات المعيار الدولي (30)، نلاحظ التوافق من حيث تجميع الأصول والالتزامات حسب طبيعتها، وكذلك إدراجها بترتيب يعكس سيولتها النسبية، أما بالنسبة للأموال الثابتة والموجودات الأخرى، فقد تم الإفصاح عنها بشكل إجمالي لم يكن بالشكل الكافي، الأمر الذي يعتبر نوعاً من التضليل لمستخدمي القوائم المالية إذ من الممكن أن يكون أحد الموجودات مستهلكاً دفترياً بالكامل، حيث إن الإجراء المحاسبي الصحيح في هذه الحالة يقضي بضرورة إطفاء الأصل بالمخصص المقابل له بناءً على متطلبات المعايير الدولية.

5- أما بالنسبة لإعداد قائمة الدخل، فأن المؤسسة تنظم حساباً للأرباح والخسائر عوضاً عن قائمة الدخل وتعرضها في تقريرها السنوي، حيث أن النظام المحاسبي الموحد نص على ضرورة إعداد حساب استثمار في البداية تظهر فيه نتيجة أنشطة المؤسسة ثم تحول إلى حساب أرباح وخسائر، وبمقارنة قائمة الدخل المعدة في المؤسسة مع متطلبات الإفصاح حسب المعيار الدولي (30)، فأن الاختلاف يظهر من خلال عدم الالتزام بإعداد قائمة دخل عوضا عن حساب الأرباح والخسائر، لأن هذه القائمة تعطي فكرة واضحة عن صافي الدخل المحقق، من خلال الفرق بين الفوائد المدفوعة والمقبوضة، مطروحاً منها كافة النفقات الإدارية والاستثمارية، مضافا إليها الإيرادات المحققة للمؤسسة للحصول في النهاية على صافي الدخل الخاص بالدورة المحاسبية.

بالإضافة إلى أن المؤسسة ومن خلال حساب الأرباح والخسائر الذي لا يعطي فكرة واضحة، وبتفصيل ملائم عن الأنواع الأساسية للدخل والمصروفات الناجمة عن عملياته، وبالتالي يرى الباحث أنه لو قدمت المؤسسة مزيداً من التفصيل في عرضها للبيانات الواردة في

حساب الأرباح والخسائر، لحقق جزءاً لا بأس به من متطلبات الإفصاح بشكل يُمكّن المستخدمين من الحكم على نشاط المؤسسة وتقييم أدائها بفاعلية أكبر.

المبحث الثاني

تطور مؤسسة الموانئ في الكويت

اهتمت الدول بالموانئ لأهميتها في عملية استقبال وتنزيل ومناولة وتخزين البضائع في أماكن آمنة، والمحافظة عليها وصيانتها في كل مرحلة من هذه المراحل من أي عوامل قد تؤدي إلى تلفها، كما حرصت معظم الدول على تجهيز موانئها البحرية بأحدث الإمكانيات لخدمة التجارة الدولية والنقل البحري، لكونها مصدراً مهماً من مصادر الدخل القومي ومنفذاً لا يمكن الاستغناء عن خدماته لدعم الاقتصاد الوطني، وتتنافس الكثير من الدول في تقديم هذه الخدمات في موانئها، لتنال أكبر دخل ممكن من هذا المصدر المهم الذي يسهم إسهاماً فعالاً في دفع عجلة النمو والتقدم، ورفع مستوى المعيشة والرقي بالمستوى الاقتصادي والاجتماعي وكذلك السياسي لهذه الدول، وقد كان للتقدم التكنولوجي الحديث في تصنيع وسائل النقل والمناولة والتخزين، دوراً مميزاً في هذا المجال, حيث تم اختراع أفضل الوسائل لنقل وتوصيل ومناولة وتخزين هذه البضائع بطرق سريعة وآمنة ومتقنة, لإيصال البضائع من مصدرها الأصلي إلى يد مستخدميها النهائيين بكفاءة عالية، حيث لعبت التكنولوجيا دوراً فريداً في إحداث نقلات نوعية كبيرة في هذا المجال (جمال، 2002، ص18).

وقد أولت دولة الكويت منذ القدم أهمية كبرى لمنافذها المائية، وأعطتها الكثير من العناية والاهتمام، إلى أن أصبحت بجدارة أهم الموانئ في شمال الخليج، مما جعلها تتبوأ مركز الصدارة في عملية النقل البحري في المنطقة، حيث كانت البضائع تصل إليها قادمة من الهند وشرق أفريقيا, وفيما بعد من أوروبا وأمريكيا ليتم نقلها إلى الدول المجاورة وغيرها من البلدان

كالشام، وكانت تلك البضائع تنقل من الكويت على ظهور الجمال في قوافل كبيرة وصلت أعداد جمالها إلى زهاء الألف جمل أو أكثر للقافلة الواحدة في بعض الأحيان، وقد أستمر ذلك إلى مراحل متأخرة عندما بدأت سيارات النقل الكبيرة تلعب دوراً مهماً في الاضطلاع بتلك المهمة منذ بداية الأربعينات من القرن الماضي تقريباً. وقد أستمر دور موانئ الكويت في وقتنا الحاضر بالأهمية السابقة نفسها، بعد أن أدخلت عليها وسائل التكنولوجيا الحديثة وشهدت الكثير من التطوير والتوسعة لمواكبة الزيادة الكبيرة في كمية البضائع الواردة إليه، كما تم بناء موانئ أخرى جديدة على مدى السنوات الماضية جهزت كذلك بأحدث الوسائل المطلوبة لتؤدي بدورها الخدمات الضرورية الواجب تقديمها للبواخر مما يؤدي إلى احتفاظ موانئ الكويت بمركز الريادة بين موانئ المنطقة (جمال، 2002، ص19).

2-3 مؤسسة الموانئ الكويتية

2-3-1 نبذة تعريفية بالمؤسسة

أنشئت إدارة الموانئ الكويتية عام 1953م حيث أشرفت على إدارة ميناء المدينة (الفرضة)، وكذلك ميناء الشويخ وعاصرت مشروعات توسعته وتطويره، ثم ضم إليها ميناء الدوحة في 16 من نوفمبر عام 1977 ثم ميناء الشعيبة بتاريخ 18 من أكتوبر 1986م، الذي كانت مسئولية إدارته قبل ذلك مناطة بالإدارة العامة لمنطقة الشعيبة الصناعية، وبذلك أصبحت المؤسسة تقوم بإدارة وتشغيل الموانئ الثلاث المخصصة للملاحة التجارية، بما في ذلك السفن الكبيرة والصغيرة وسفن الصيد والركاب، وقد واكبت إدارة الموانئ الكويتية الزيادة الكبيرة في كميات البضائع الواردة إلى هذه الموانئ، وما تبع ذلك من تطوير للأجهزة الخاصة باستقبال البضائع ومناولتها وتخزينها، إلى أن أصبحت هذه الموانئ من أحدث وأكبر الموانئ في الخليج

العربي في الثمانينيات من القرن الماضي، بالرغم من أن إدارة الميناء كانت تعاني خلال تلك الفترة من عدم الاستقرار الإداري، حيث كانت تنقل من وزارة إلى أخرى، مما أدى إلى حرمانها من وجود إدارة متفرغة تبذل جهدها ووقتها في سبيل تطوير العمل، ورفع مستوى الأداء في الموانئ ليصل إلى مصاف أداء الموانئ العالمية الحديثة (النشرة التعريفية الصادرة عن مؤسسة الموانئ الكويتية، 2009، ص1).

بتاريخ 16 نوفمبر من عام 1977م صدر القانون رقم 77/133 والذي أنشئت بموجبه المؤسسة العامة للموانئ، برأسمال يقدر بمائتي مليون دينار عند تأسيسها لكن مجلس الإدارة قرر تخفيضه إلى 65 مليون دينار عام 1988، وبموجب قرار التأسيس أصبحت المؤسسة ذات شخصية اعتبارية مستقلة تدار على أسس تجارية، بعد أن كانت جزءاً يتبع مباشرة إحدى وزارات الدولة، متحملة بذلك كل سلبيات البيروقراطية والروتين الحكومي، الذي لا يستطيع مجاراة التقدم السريع الذي يشهده مجال النقل البحري، وما يتبعه من نشاطات تشهد تقدماً شبه يومي في نواحيه المختلفة، وقد كان قرار إنشاء المؤسسة من أهم القرارات التي اتخذت في سبيل تطوير هذا النشاط الحيوي ودفعه إلى الأمام وإعطائه الفرصة للمساهمة الفعالة، في بناء أسس الدولة الحديثة ودعم هياكلها الأساسية لتصل إلى مصاف الدول المتقدمة (جمال، 2002، ص133-134).

2-3-2 موارد المؤسسة

تضمنت المادة رقم 14 من القانون رقم 77/133 الخاص بإنشاء المؤسسة العامة للموانئ مادة تشير إلى الأجور والرسوم التي تقوم المؤسسة بتحصيلها مقابل الخدمات المقدمة في

الميناء، وقد تضمنت الفقرة الخاصة بذلك ما يلي: " تتكون موارد المؤسسة من الرسوم والأجور والأثمان المحصلة طبقا لأحكام القوانين والقرارات السارية على الميناء الذي يعهد إليها بإدارته وتشغيله، وكذلك من حصيلة مقابل الخدمات والأثمان التي يقررها مجلس إدارتها عن الأعمال التي تقوم بها وما يؤول إليها من أرباح الشركات التي تساهم فيها، وتخضع لوائح الأجور والأثمان التي تضعها المؤسسة لمراجعة مجلس الوزراء وموافقته قبل العمل بها " (جمال، 2002، ص135).

ورد في (نشرة تعرفة الرسوم والأجور في ميناء الشويخ، الصادر عن مؤسسة الموانئ الكويتية، 2001) ان موارد المؤسسة تتكون الرسوم والأجور التالية:

أولاً: أجور خدمات النقل والتخزين

أ- رسوم الحمولة.

ب- أجور التفريغ والشحن.

ج- المناولة داخل عنابر السفن.

د- مناولة الحاويات خارج عنابر السفن.

هـ- رسوم الأرضية.

ثانيا: الخدمات الملاحية

أ- رسوم الميناء.

ب- رسوم الأضواء البحرية.

ج- رسوم الإرشاد.

د- رسوم بقاء السفن.

هـ- خدمات الجرارات.

ثالثا: أجور الخدمات

أ- أجور السيارات.

ب- أجور الرافعات المتحركة.

ج- أجور السيارة ذات السلم المتحرك.

د- أجور خدمات القطع البحرية.

هـ- أجور خدمات الورشة البحرية.

و- أجور التنظيف.

ز- أجول العمل الإضافي.

ح- التزود بالمياه العذبة.

ط- رسوم المستندات الرسمية.

ي- رسوم منوعة.

2-3-3 الموانئ التي تديرها المؤسسة والتطور الذي شهدته في السنوات الأخيرة

تتلخص أهداف المؤسسة بإدارة وتشغيل الموانئ المخصصة للملاحة التجارية وإنشاء الأرصفة والمرافق والمنشات اللازمة وشراء واستئجار جميع الوسائل اللازمة للخدمات البحرية والبرية لأعمال الموانئ وكل ما يلزم لتطوير مرافقها وأجهزتها التنفيذية، وتدير المؤسسة حالياً ثلاث موانئ هي ميناء الشويخ وميناء الشعبية وميناء الدوحة, ويتعلق نشاطها أساسا بحركة دخول السفن وخروجها ومناولة البضائع والحاويات في الموانئ المذكورة، وقد شهدت هذه الموانئ تطوراً كبيراً في إدارتها والنظم التشغيلية الخاصة بها في السنوات الأخيرة، تركز في التوسع في

أنشطة مناولة البضائع والحاويات وإجراء تعديلات جذرية على نظام المناولة، وميكنة نظام التعرفة والأجور والأنظمة المالية والإدارية وإعداد الكوادر الوطنية المطلوبة، من خلال التدريب المكثف في مختلف مجالات العمل المتعلقة بالموانئ, الأمر الذي أدى إلى زيادة كبيرة في إيرادات المؤسسة أتاح لها أن تحقق فائضاً مالياً بلغ حوالي 6 ملايين دينار بنهاية العام المالي 98/97 (الكتاب التعريفي الصادر عن مؤسسة الموانئ الكويتية، 2000، ص9).

ويعد ميناء الشويخ الميناء التجاري الرئيسي في البلاد يليه ميناء الشعبية ثم ميناء الدوحة الذي خصص لاستقبال السفن الصغيرة, وفيما يلي شرح موجز عن كل من هذه الموانئ وما يتبعه من وسائل:

أولا: ميناء الشويخ

يقع ميناء الشويخ على خط عرض 29 درجة, 21 دقيقة شمالا وعلى خط طول 47 درجة, 56 دقيقة شرقاً، وتبلغ مساحة حوضه المائي 1.2 مليون متر مربع ومساحته الأرضية 3.2 مليون متر مربع، ويوجد بالميناء 21 مرسى منها 14 مرسى بعمق 10 أمتار وهي المراسي من رقم (1) إلى (14) وعدد 4 مراسي بمعمق 8.5 أمتار وهي المراسي من (18−21) و3 مراسي بعمق 6.7 أمتار وهي المراسي (15−16−17) ويبلغ إجمالي طول هذه المراسي 4.055 مترا (النشرة التعريفية الصادرة عن مؤسسة الموانئ الكويتية، 2009، ص2).

ويقول (جمال، 2002، ص143) إن حركة السفن القادمة إلى الميناء والمغادرة منه تعتمد على قناة ملاحية محفورة في جون الكويت يبلغ طولها حوالي 8 كيلو متر وعمقها 5.8

أمتار تحت منسوب أدنى جزر, ويستطيع الميناء استقبال سفن غاطسها 5.7 أمتار في أي وقت وسفن غاطسها 5.9 أمتار في أوقات المد العالي،

وصنف (عبد المقصود،2003، ص59) السلع المفرغة في ميناء الشويخ إلى ثلاث مجموعات سلعية مميزة هي:

1- مجموعة مواد البناء وتشمل الأسمنت والحديد والأخشاب.

2- مجموعة المواد الغذائية ومنها الحبوب والحيوانات والمواد الغذائية الأخرى.

3- مجموعة البضائع الاستهلاكية الأخرى وتشمل السيارات والآليات الثقيلة والأجهزة الكهربائية والإلكترونية والمنسوجات والملابس وغيرها.

وخصص المرسى رقم 1 بالميناء لاستقبال السفن الناقلة للحبوب، وهو مجهز برافعة لشفط الحبوب السائبة من السفن تبلغ طاقتها 400 طن في الساعة، حيث يتم نقل الحبوب بواسطة أنابيب الشفط الواصلة بين المرسى وصوامع الغلال العائدة لشركة مطاحن الدقيق والمخابز الكويتية، أما المرسى رقم 8 فترسو عليه سفن الاسمنت السائب، وهو مجهز برافعة لشفط الاسمنت تبلغ طاقتها 400 طن في الساعة لتخزينه في صوامع الاسمنت العائدة لشركة اسمنت بورتلاند، وتبلغ طاقة الصوامع الإجمالية 60000 طن ويتم بعد ذلك تعبئة الاسمنت داخل أكياس لنقلها إلى أماكن الطلب، والمرسيان رقم 12-13 مخصصان لاستقبال سفن الحاويات، وهما مجهزان برافعتين جسريتين لمناولة الحاويات تبلغ حمولة كل منها 40 طنا، أما المرسيان رقم 19 و 20 فترسو عليهما سفن المواد الغذائية، ويوجد بينهما مستودع لاستقبال المواد المبردة تبلغ طاقته 11500 طن تبريد وتقوم بإدارته شركة مخازن وصناعة التبريد

الكويتية، والمرسى رقم 21 مخصص لاستقبال السفن الناقلة للمواشي، ويقع مقابل حظيرة للمواشي تبلغ مساحتها 25700 متر مربع، أما باقي المراسي فتستخدم لاستقبال سفن البضائع العامة وهي مجهزة برافعات كهربائية تبلغ حمولتها 3 أطنان إلى 6 أطنان، وتتراوح الأعماق في الحوض الرئيسي لميناء الشويخ ما بين 7.6 أمتار و5.8 أمتار و10 أمتار، أما الحوض الشرقي فيبلغ عمقه 3 أمتار والحوض الغربي يبلغ عمقه 3.35 أمتار، كما يبلغ عمق الحوض الشمالي 6.7 أمتار تمتد داخله عشرة أرصفة صغيرة لإرساء الساحبات وزوارق الإرشاد والوحدات البحرية المساعدة والخاصة بخدمات الميناء، ويبلغ إجمالي طول الأرصفة الصغيرة 1.190 متر (النشرة التعريفية الصادرة عن مؤسسة الموانئ، 2009، ص2).

ويوجد بالميناء 25 مستودعا مغلقا تبلغ مساحتها الإجمالية 170.323 مترا مربعا ومستودعات طيارية (مغطاة ذات جوانب مفتوحة)، تبلغ مساحتها الإجمالية 13.137 متراً مربعاً وساحات تخزين مكشوفة مساحتها الكلية 485.718 متراً مربعاً، كما توجد مساحات تخزينية مختلفة خارج ميناء الشويخ، تبلغ مساحة المستودعات المغلقة منها 100.180 متر مربع ومساحة الشبرات الطيارية منها 40000 متر مربع ومساحة الساحات المكشوفة منها 775.100 متراً مربعاً (الكتاب التعريفي الصادر عن مؤسسة الموانئ، 2000، ص23).

وهناك محطة للحاويات شمال غرب ميناء الشويخ تبلغ مساحتها حوالي 260000 متراً مربعاً، وهي مخصصة لاستقبال الحاويات سواء الواردة أو المعاد تصديرها وهي مزودة بمآخذ كهربائية يبلغ عددها 128 لاستقبال الحاويات المبردة، وتعمل هذه المآخذ على نظام كهربائي متطور يضمن سلامة حفظ الأغذية المبردة، وقد خصصت المؤسسة المراسي رقم 12 و 13

بالميناء لمناولة الحاويات، وجهزتها برافعتين جسريتين حمولة كل منهما 40 طنا تحت ذراع الانفراج، كما تم تزويد محطة الحاويات برافعتين متحركتين لمناولة الحاويات حمولة كل منها 35 طن، لتدعيم قدرة مناولة الحاويات بميناء الشويخ، وهاتان الرافعتان مزودتان أيضا بإمكانية رفع أحمال ثقيلة تصل إلى 100 طن لكل رافعة، وتجري عمليات الرقابة الجمركية والأمنية للحاويات في مركز التفتيش الجمركي، حيث بالإمكان تفتيش 30 حاوية في وقت واحد (جمال، 2002، ص148).

ثانيا: ميناء الشعيبة

يقع ميناء الشعيبة على بعد 45 كيلومترا جنوب مدينة الكويت بموقع جغرافي على خط عرض 29 درجة، 2 دقيقة، 26 ثانية شمالا وخط طول 28 درجة، 10 دقائق، 56 ثانية شرقا ويحده شمالا الرصيف الجنوبي لميناء الأحمدي وجنوباً منطقة ميناء عبدالله، ويحتوي ميناء الشعيبة على أرصفة للبضائع التجارية وأرصفة مخصصة للحاويات ورصيف للمنتجات البترولية، وتدير هذا الرصيف حالياً مؤسسة البترول الوطنية الكويتية، وتشمل أرصفة ميناء الشعيبة 20 مرسى يبلغ مجموع أطوالها 4068 متر وتتراوح أعماقها من 10 أمتار إلى 14 مترا، منها 4 مراسي مخصصة لمناولة الحاويات، وهي المراسي 15 – 16 – 17 – 18، أما رصيف المنتجات البترولية فيبلغ عمق المياه أمامه 16 مترا، ويوجد بالميناء حوضان للقطع البحرية الصغيرة وللجنائب، ويصل عمق الحوض الأول إلى 4 أمتار ويضم 3 مراسي تبلغ أطوالها 100 و200 و175 مترا، أما الحوض الثاني فيصل عمقه إلى 6 أمتار ويحتوي على 4 مراس تصل أطوالها إلى 211 و 157 و 278 و 250 مترا، ويحتوي الميناء على سير متحرك لنقل صادرات شركة صناعة الكيماويات البترولية من سماد اليوريا من المصنع إلى السفينة على

المرسيين 1 و 2 وسير متحرك لنقل صادرات شركة البترول الوطنية، من مادة الكبريت من منطقة تحميلية إلى المرسى رقم 6 وسير آخر لنقل مادة الفحم البترولي إلى المرسى رقم 14 (النشرة التعريفية الصادرة عن مؤسسة الموانئ، 2009، ص6).

ويحتوي الميناء على عدة ورش حديثة تستخدم لصيانة القطع البحرية والمعدات، ويقوم نظام تسليم البضائع بميناء الشعيبة أساساً على نظام (الاستلام المباشر) لذلك تتوافر خارج الميناء الساحات المساندة لعمليات نقل البضائع، مثل ساحة الشاحنات المحملة وساحة الشاحنات الفارغة، ويضم ميناء الشعيبة أيضاً محطة للحاويات تعد من احدث المحطات المتطورة في منطقة الخليج العربي، وتبلغ مساحتها 310.000 متر مربع، وتتكون المحطة من أربعة مراسٍ لاستقبال ومناولة سفن الحاويات والدحرجة بطول إجمالي قدره 880 متر وبعمق مياه 14 مترا وتستقبل السفن حتى غاطس 13 مترا، كما ان المحطة مزودة بساحة تقع خارج حدود الميناء لاستقبال الحاويات الفارغة قبل نقلها إلى المحطة ثم تحميلها على السفن وتبلغ مساحتها حوالي 97 ألف متر مربع، وبالإضافة إلى وجود مستودعان مسقوفان لتفريغ الحاويات المختلطة بمساحة إجمالية قدرها 14500 متر مربع (جمال، 2002، ص152).

وهناك ساحة لتخزين الحاويات المملوءة المبردة التي تحتوي على مواد غذائية وهذه المساحة مزودة بعدد 80 نقطة تغذية بالتيار الكهربائي, كما تتوافر بالمحطة أيضا منصة للتفتيش الجمركي للحاويات, ويمكن إجراء تفتيش 16 حاوية عليها في وقت واحد، وقد بدأ تشغيل المحطة بتاريخ 4-5-1982 بالمرسيين رقمي 15 و 16 بعد تركيب وتشغيل رافعتين جسريتين حمولة 41 طنا للرافعة, وأعقب ذلك تشغيل المرسيين رقم 17 و 18 في أغسطس 1983م بعد تركيب

وتشغيل رافعتين جسريتين إضافيتين بالمواصفات نفسها، كما زودت المحطة بأسطول كبير من المعدات الحديثة الخاصة بمناولة الحاويات (الكتاب التعريفي الصادر عن مؤسسة الموانئ الكويتية، 2000، ص30).

ويقول (عبد المقصود،2003، ص64) أن ميناء الشعيبة كان قد أنشئ أصلاً ليتولى مهمة استقبال واردات المنطقة الصناعية بالشعيبة من المعدات والآلات وبعض المواد الخام ومواد البناء اللازمة لبناء هذه المصانع، وفي الوقت نفسه كنافذة لتصدير منتجات المنطقة الصناعية، خاصة وان معظم الصناعات مخطط لها ان تكون صناعات تصديرية بالدرجة الأولى، حيث ينقسم الميناء إلى قسمين هما:

1- الميناء التجاري, أو ما يسمى قطاع البضائع الجامدة, ومهمة استقبال الواردات وشحن الصادرات الصناعية الجامدة.

2- ميناء المنتجات السائلة, ومهمته تصدير منتجات المنطقة من صناعات سائلة ممثلة في مشتقات النفط والأمونيا السائلة.

وقد مرت عملية إنشاء ميناء الشعبية وتطور منذ عام 1964م في عدة مراحل تمثل كل مرحلة درجة من درجات التطور، وقد بدأ إنشاء الميناء عام 1964م وانتهى عام 1967م وتضمنت بناء خمس مراسٍ بطول إجمالي يبلغ 8.500 متر وبغاطس يتراوح بين 7-3 و 10 أمتار بين الجزر والمد على التوالي، كما تضمنت تلك المرحلة إقامة حوض للجنائب (الدوب) يتكون من مراس ثلاثة بطول يبلغ 475 مترا وبغاطس يبلغ 3.5 أمتار في حالة الجزر، وكانت طاقته تقدر بحوالي 1.2 مليون طن سنويا. وفي عام 1979 م تم الانتهاء من توسعة الميناء

وتعميقه ليخفف الضغط على ميناء الشويخ، وقد تم في هذه التوسعة تعميق منطقة الميناء إلى 14 مترا وإنشاء عشرة مراسٍ جديدة بنفس العمق, وبذلك ارتفعت طاقة الميناء إلى 3.5 مليون طن سنويا. وفي عام 1981 م تم إكمال المرحلة الثالثة بإقامة 5 مراسٍ جديدة وحوض أخر للجنائب, وبذلك أصبح الميناء يضم 20 مرسى وحوضين للجنائب وأصبحت طاقته 7,5 مليون طن سنويا. كما شهد الميناء تحديثاً في وسائل شحن الصادرات الصناعية، حيث تم في عام 1982م ميكنة نقل وسائل الشحن بالنسبة إلى الصادرات الصناعية، حيث تم في عام 1982م ميكنة نقل ومناولة الأسمدة الكيماوية المصدرة ومناولتها باستخدام السيور المتحركة من المصنع إلى السفينة مباشرة، كما أدخلت طرق جديدة لمناولة الأسمنت السائب باستخدام مضخات شافطة إلى صوامع خاصة أعدت لذلك (عبدالمقصود،2003،ص66–67).

أما ميناء المنتجات السائلة فقد أنشئ عام 1969م ويقع إلى الجنوب الشرقي من الميناء التجاري داخل الخليج لمسافة تبلغ حوالي كيلو متر واحد، ويربطه بالمنطقة الصناعية طريق يبلغ عرضه 16 مترا منها أربعة أمتار طريق مرصوف, والباقي تجري فوقه أنابيب نقل هذه المنتجات. وتبلغ طاقة قطاع المنتجات السائلة ما يقرب من 24 مليون طن سنويا, ولكن الذي يحدد حجم الحركة فيه إنتاج مصفاة الشعبية من ناحية ووحدة الأمونيا السائلة من ناحية أخرى.

وكان لإنشاء ميناء الشعيبة اثر كبير في الحركة التجارية الكويتية إذ ارتفع حجم المناولة فيه (صادرات وواردات) من حوالي 330000 طن عام 1976 إلى نحو 6500000 طن عام 1982م. وقد لعب ميناء الشعيبة دوراً هاماً عندما واجه ميناء الشويخ في عامي 1976م و 1977م أزمة في استقبال البضائع التي زادت كمياتها بصورة غير متوقعة في وقت لم يكن فيه الميناء مهيأً بعد لاستقبال ذلك السيل من البضائع التي تكدست فوق الأرصفة، واضطربت حركة

العمل داخل الميناء واضطرت السفن إلى الانتظار في المرسى الخارجي لمدة طويلة، تراوحت بين 50 و 60 يوما حتى حلول موعد دخولها منطقة التفريغ، فقد تم توجيه بعض السفن القادمة لميناء الشويخ لتفريغ حمولتها في ميناء الشعيبة، ضمن الخطة الطارئة لتخفيف الضغط وحل مشكلة التكدس وطول الانتظار في المرسى الخارجي لميناء الشويخ، وبتوجيه جزء من التجارة الخارجية الكويتية إلى ميناء الشعيبة، أصبح لأول مرة ميناءاً تجارياً لغير المنطقة الصناعية وتعدى بذلك أهدافه التي أنشئ لأجلها (عبدالمقصود،2003، ص71).

وفي عام 1980م و1981م شهد ميناء الشعيبة طفرة كبيرة ثانية عكست اثر الحرب العراقية–الإيرانية على مسيرة الميناء، فقد ترتب زيادة ضخمة في حجم تجارة العبور بشكل غير متوقع، شغلت معها معظم مراسي الميناء، حيث خصصت ثمانية منها لاستقبال سفن تجارة العبور فقط. وقد أدت هذه الطفرة إلى ارتفاع حجم الواردات، من 2.4 مليون طن عام 1979م إلى 6.2 مليون طن عام 1981م، وقد أصبحت بذلك حجم تجارة العبور في عامي 1981م و 1982م تمثل القطاع الأكبر من حجم حركة الواردات، كما أنه أصبح في السنوات التالية يستقبل البضائع التي تحتاج إليها السوق الكويتية ككل، ولم تعد واردته قاصرة على البضائع الخاصة بمنطقة الشعبية الصناعية, وإنما امتدت لتشمل بضائع متنوعة تنبع من احتياجات السوق الكويتية، وتبين نوعية البضائع الواردة إلى الميناء الشعبية في عامي 1981م و 1982م, حيث شملت بضائع متنوعة منها الأسمنت المعبأ والسائب والجبس والحديد والملح والأخشاب والقمح والذرة والشعير والأرز والسكر والتمر وغيرها (جمال، 2002، ص156).

ثالثا: ميناء الدوحة

يقع ميناء الدوحة على خط عرض 29 درجة, 23 دقيقة شمالا وخط طول 47 درجة, 48 دقيقة شرقاً, وهو عبارة عن حوض شبه مقفل بحواجز أمواج, تمتد داخله عدة أحواض يبلغ عددها تسعة أحواض بها مراس صغيرة يبلغ إجمالي طولها حوالي 2.600 متر، وميناء الدوحة ساحلي صغير يبلغ عمقه 4.3 أمتار لاستخدام الجنائب والزوارق والسفن الصغيرة التي تقوم بالخدمة الساحلية بين دول الخليج. ويضم الميناء 11 مستودعا مساحتها الإجمالية 8.100 متر مربع وعدد 4 مستودعات طيارية مساحتها الإجمالية 4.100 متر مربع إلى جانب حظائر للمواشي مساحتها 3.250 متر مربع (النشرة التعريفية الصادرة عن مؤسسة الموانئ الكويتية، 2009، ص8).

ويعد ميناء الدوحة من أحدث الموانئ الكويتية وفي الوقت نفسه أصغرها حجماً ومناولة وأقلها أهمية، ويرجع تاريخيه إلى عام 1978 عندما صدر الأمر بتحويل الجنائب واللنشات التجارية وسفن الصيد من ميناء الكويت القديم، إلى ميناء آخر بديل تفادياً لاختناق حركة المرور, وتقليل مشكلة الضوضاء في المنطقة المحيطة بقصر السيف. وقد وقع الاختيار على منطقة الدوحة التي تقع بالقرب من رأس عشيرج على الساحل الجنوبي أيضا لجون الكويت لتكون الموقع الجديد للميناء البديل (جمال، 2002، ص157).

وميناء الدوحة عبارة عن حوض شبه مقفل بحواجز أمواج من الشرق والشمال والغرب, تمتد داخله عدة مراسي صغيرة أصبعية الشكل يبلغ عددها تسعة مراسي (أحواض) ويتسع المرسي لاستقبال دوبة واحدة أو عدد من اللنشات (سفن خشبية صغيرة) يتراوح عددها ما بين 5

و 8 لنشات, حسب حجمها. وتتم المناولة في أغلب الأحيان يدوياً حيث تفتقر المراسي لأية رافعات باستثناء مرسى الدوب. ويعتبر ميناء بوشهر الإيراني الميناء الرئيسي الذي يتعامل مع ميناء الدوحة, فقد خصه وحده 88.5% من جملة الحمولة المفرغة عام 1982م. ومن البضائع الواردة من هناك الجبص والرخام وبودرة القيشاني والفستق والثوم والتمر والرمان وفسائل النخيل والليمون. أما الصادرات فتشمل السيارات والحديد الخردة والأرز وبعض الأجهزة الكهربائية وتصدر معظمها لإيران (عبد المقصود،2003، ص94).

2-3-4 دور الموانئ الكويتية في الاقتصاد الكويتي

لعبت الموانئ الكويتية التجارية دوراً مهماً وحيوياً في بناء الكويت منذ إنشائها حتى الآن، فقد نمت الكويت كدولة من حول ميناء الكويت القديم وأعتمد رخاؤها في فترة طويلة من مسيرة حياتها على ما كان يجلب إليها من خلال ذلك الميناء من بضائع، وقد تطورت الموانئ الكويتية التجارية تطوراً سريعاً وبخاصة في النصف الثاني من القرن العشرين من مجرد ميناء صغير محدود الأهمية والطاقة إلى ثلاث موانٍ, اثنان منها يعتبران من أكبر موانئ الخليج حركة ونشاطاً, وهما ميناء الشويخ وميناء الشعبية (عبد المقصود، 2003، ص22).

ومع بداية القرن العشرين أستطاع ميناء الكويت (الفرضة)، السيطرة على معظم تجارة المناطق الداخلية من شبه الجزيرة العربية لتشمل منطقتي نجد وشمر، فقد كانت القبائل تأتي من تلك المناطق إلى الكويت لاستقبال وتسلم ما يرد لها من أرز وسكر وأقمشة وأسلحة. ومما يؤكد تفوق ميناء الكويت على جذب تجار منطقة الجزيرة العربية، ان التجار كانوا يجدون في أسواق

الكويت دائماً ما يحتاجون إليه, ولأن تجارها يتساهلون معهم فلا يتقاضونهم دفع ما عليهم ولو مر على الدين سنتان أو ثلاث (جمال، 2002، ص160).

ومن ناحية أخرى كان تجار البصرة يلجؤون للاستيراد عن طريق ميناء الكويت، تفادياً للضرائب الباهظة التي كانت تفرض عليهم ثم يقومون بنقل بضائعهم براً من الكويت إلى كل من بغداد ودمشق وحلب وأزمير وغيرها، وهذا يؤكد العمق التاريخي لتجارة العبور وتجارة إعادة التصدير التي كانت ولا تزال تسهم بنصيب كبير في حجم البضائع الواردة إلى الموانئ الكويتية، التي كانت منذ نشأتها الأولى موانئ دولية أكثر من كونها موانئ محلية (عبدالمقصود، 2003، ص29).

2-3-5 نصيب الموانئ التجارية الكويتية من حجم التجارة الخارجية الوطنية

للموانئ الكويتية دور كبير في خدمة التجارة الخارجية بالمقارنة مع وسائل النقل الأخرى (البري والجوي)، والتي تسهم بدور يسير في حركة التجارة الخارجية، فقد أسهم ميناء الكويت تاريخيا في واردات الكويت الخارجية على مدى السنين الماضية، وأستمر في ذلك إلى الوقت الحاضر. وقد بلغت نسبة مساهمة الموانئ في حجم الواردات عام 1980م مثلاً 87.6% ونسبة 44.8% من حجم الصادرات، أما إذا أخذنا الاعتبار مجموع الواردات والصادرات فيبلغ نصيب الموانئ 87.2% والبر 21.4% والجو 0.4%. كما لعبت الموانئ الكويتية دورا مهما في تجارة العبور، التي أصبح لها وزن مهم في حجم الحمولة المفرغة في الموانئ الكويتية التجارة وخاصةً في الثمانينات من القرن العشرين، فقد مثلت هذه التجارة 40.5% من جملة الحمولة الواردة إلى

الموانئ الكويتية التجارية عام 1982م حيث بلغت حوالي 5.5 مليون طن من مجمل الحمولة في ذلك العام الذي بلغ 13.6 مليون طن بسبب الحرب العراقية الإيرانية (جمال، 2002، ص161).

وقد تراجعت تلك الأرقام في السنوات التالية لأسباب عدة طرأت على الساحة الدولية، ففي عام 1983م والأعوام التي تلته، حيث شهدت موانئ كويتية انخفاضاً مستمراً في الحركة نظرا للأزمات الاقتصادية، التي أصابت البلاد (ومن بينها أزمة المناخ عام 1983م) وتناقص الإيرادات النفطية بعد تدني أسعار النفط وإنتاجه معاً، مما أدى إلى حدوث عجز في ميزانيات الدولة لعامي 1984/83م و 1985/84م على التوالي, والإجراءات التي استتبعت ذلك لترشيد الإنفاق وتجميد بعض المشروعات لمواجهة هذا العجز، وتراجع نسبة النمو السكاني نسبياً بعد ضبط حركة الهجرة الوافدة، كما أن استكمال البنية الأساسية في معظم الدول الخليجية العربية جعلهم يتوجهون إلى الاتجار بصورة مباشرة مع الأسواق الخارجية، بدلاً من الاعتماد على السوق الكويتي، مما أدى إلى تناقص حجم إعادة التصدير, وكان لتوجه العراق لاستيراد احتياجاته عن طريق ميناء العقبة الأردني في تلك الفترة أثر كبير أيضاً في موانئ الكويت، حيث أدت تلك التطورات إلى فقدان السوق الكويتي للكثير من نشاطه وعائداته, وأستمر الانخفاض إلى أن بلغ أدنى مستوى له عام 1987م (غنيمي، 2005، ص10–11).

وقد أدى الغزو العراقي في أغسطس عام 1990م إلى توقف الحركة في موانئ الكويت إلى ما بعد التحرير بعدة أشهر، حيث عاد النشاط تدريجياً للموانئ فكان إجمالي البضائع المناولة فيها عام 1991م أكثر من مليون طن، أزداد تدريجياً ليصل إلى أرقام كبيرة فاقت الأرقام التي حققها عام 1983م بكثير بما فيها الصادرات، ويبين هذا أن موانئ الكويت تستطيع أن تلعب

دوراً مركزياً مهماً– كما كانت على مر القرون الماضية– في تجارة الخليج العربي مع بقية الدول المطلة على الخليج ودول الجوار الأخرى (جمال، 2002، ص162).

ويمكن ملاحظة الزيادة الكبيرة في حركة البضائع الواردة خلال الفترة 1981–1984م بسبب زيادة تجارة العبور خلال تلك الفترة التي شهدت إعادة تصدير كميات كبيرة من البضائع إلى العراق (عن طريق البر) في أثناء الحرب العراقية الإيرانية، فقد تراوحت الواردات خلال الفترة من 10.4 ملايين طن (عام 1984م) إلى حوالي 14 مليون طن عام 1982م، حيث أن واردات الكويت ازدادت بصورة كبيرة بعد التحرير لترتفع من حوالي مليون طن عام 1991م إلى 5.577.953 ملايين طن عام 1994 ثم إلى 13.194.067 طناً عام 2000م، كذلك يمكن ملاحظة ازدياد الصادرات من خلال الموانئ في السنوات الأخيرة بصورة كبيرة مقارنة بالسنوات السابقة, بما فيها فترة ما قبل الغزو العراقي. فقد كانت الصادرات عن طريق الموانئ قد وصلت أقصى كمية لها عام 1988م عندما تم تصدير 1.631.150 طن, بينما أرتفع الرقم إلى 3.608.286 طن عام 1999م مما يدل على ازدياد أهمية الموانئ فيما يخص تصدير البضائع الواردة إلى موانئ المؤسسة والتي يمكن تقسيمها إلى البضائع العامة، البضائع السائبة، المواشي الحية وبضائع الحاويات (التقرير السنوي الصادر عن مؤسسة الموانئ الكويتية، لعام 2000، ص33).

أما عدد السفن القادمة إلى موانئ المؤسسة خلال السنوات 96–2000 فقد تراوحت ما بين 2247 إلى 2640 سفينة كبيرة، وتبين هذه الأرقام ازدياداً ملحوظاً في كمية الواردات والصادرات وأعداد السفن والحاويات المكافئة، مما يدل على أهمية الدور الذي يمكن للموانئ

الكويتية أن تقوم به في التجارة الدولية. ويمكن لهذا الدور ان ينمو بصورة كبيرة في حالة قيام الحكومة بإدخال إصلاحات على أنظمة الجمارك والموانئ، وتسهيل إجراءات دخول التجار القادمين من الدول المجاورة، والراغبين في شراء البضائع لإعادة شحنها إلى بلدانهم وتخفيض الرسوم، مما يؤدي إلى زيادة التجارة البينية فيما بين موانئ الخليج. ويمكن الإشارة هنا إلى ان زيادة الواردات خلال السنوات 96–2000 يعود إلى كميات الصلبوخ المستورد، والذي وصلت كمياته إلى حوالي 6 مليون طن عام 2000 م وذلك بعد منع استخراجه من الدراكيل المحلية، أما زيادة الصادرات فيعود إلى بدء شركة (إيكويت) بتصدير منتجاتها إلى الخارج عام 1998 م وكذلك الزيادة الناتجة عن صادرات الصناعات البتروكيمائية (التقرير السنوي الصادر عن مؤسسة الموانئ الكويتية، لعام 2000، ص47–49).

أما ميناء الدوحة فقد استقبل في عام 2000 م ما مجموعه 8492 سفينة صغيرة معظمها من إيران، ويشار إلى ان الكويت تبوأت المركز الأول من بين دول مجلس التعاون في عدد السفن القادمة إلى الموانئ الكويتية، حيث بلغ مجموع سفنها 293 سفينة من بين 438 (أي حوالي 67%)، وبلغ عدد سفن إيران 420 سفينة من مجموع سفن دول آسيا ممثلة 61%، وبلغ عدد سفن ليبريا 63 سفينة من بين سفن أفريقيا ممثلة حوالي 82%، والمملكة المتحدة 38 سفينة ممثلة 11% من سفن اوروبا، وقبرص 84 سفينة ممثلة 24،5% من سفن أوروبا أيضا، وبنما 485 سفينة ممثلة 60% من سفن الأمريكتين (التقرير السنوي الصادر عن مؤسسة الموانئ الكويتية، لعام 2000، ص72).

6-3-2 إيرادات المؤسسة

تُعِد مؤسسة الموانئ الكويتية ميزانية خاصة بها سنوياً يتم فيها تقدير الإيرادات والمصروفات، وتبدأ من أول شهر يوليو من كل عام وتنتهي في أخر شهر يونيو من العام التالي، ويقر مجلس إدارة المؤسسة الميزانية التي على أساسها تقوم المؤسسة بتنفيذ برامجها وأعمالها المناطة بها. وبينما تأتي الإيرادات من الرسوم والأجور المحصلة من موانئ المؤسسة تتكون المصروفات من الرواتب والأجور لموظفي المؤسسة وكذلك المصروفات العامة والرأسمالية وغيرها (التقرير السنوي الصادر عن مؤسسة الموانئ الكويتية، لعام 2000، ص78).

وتراوحت إيرادات المؤسسة خلال الفترة من 1982-1981م إلى عام 1990-1989 م ما بين حوالي 17.2 مليون دينار عام 1987-1986 م – وهو أدنى مستوى تصل إليه الإيرادات في تلك الفترة – إلى 52.4 مليون دينار عام 1982-1981م. وقد تفاوتت النتائج المالية لأعمال المؤسسة في تلك الفترة ما بين ربح وخسارة، وبلغت أقصى أرباح لها عام 1982-1981م حيث وصلت إلى 29.5 مليون دينار تقريبا، بينما وصلت أقصى خسارة عام 1988-1987م بتحملها ما قيمته 4.4 ملايين دينار. كما استمرت المؤسسة في السنوات التالية بتحقيق خسائر إلى عام 1996-1995 وكانت أعلاها في عام 1992-1991م عندما بلغت الخسائر 9.4 ملايين دينار، وفي عام 1997-1996م بدأت المؤسسة بتحقيق أرباح سنوية متواضعة بلغت 58.550 دينار ارتفعت بعدها بصورة كبيرة عام 1998-1997م لتصل إلى أكثر من 6 ملايين دينار ثم استمرت في الصعود لتصل إلى 10.5 ملايين دينار عام 1998\1999م و 8.5 ملايين دينار عام 2002-2001، وتعود هذه الأرباح إلى الزيادة الكبيرة في واردات المؤسسة مقابل بقاء المصروفات كما هي أو انخفاضها، ومن المتوقع أن يبلغ صافي أرباح المؤسسة خلال العام

المالي 2010-2009 فإنها تقدر بحوالي 33 مليون دينار كويتي (التقرير السنوي الصادر عن مؤسسة الموانئ الكويتية، لعام 2009، ص17).

2-3-7 انجازات المؤسسة ودورها في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية

كان لإنشاء مؤسسة الموانئ الكويتية نتائج ايجابية عديدة، انعكست إيجاباً على أدائها الاقتصادي والاجتماعي والتنموي عبر السنين، وقد بدأت نتائج أعمال المؤسسة بالظهور بعد ان بدأت باستغلال طاقاتها الإنتاجية بصورة اكبر وقامت بالاستغناء عن أعداد كبيرة من الموظفين، مما نتج عن ذلك زيادة في الإيرادات ونقص بالمصاريف، كما ان المؤسسة لعبت أدواراً مهمة سواء على المستوى الاجتماعي أو الفني أو الإقليمي مما جعلها في مصاف المؤسسات الناجحة في الدولة (جمال، 2002، ص172).

ويمكن إيجاز أهم انجازات المؤسسة بما حققته من فوائض مالية أو أرباح، واهتمامها برفع كفاءة العاملين فيها من خلال الدورات التدريبية التي تقدم لهم، والاشتراك الفعال في المؤتمرات والندوات الإقليمية والدولية، والحرص على إحلال الكوادر الوطنية في المراكز القيادية للمؤسسة، والاستمرار في تطوير العمل في الموانئ والتوسع في جلب احدث الأجهزة والمعدات لرفع الكفاءة الاستيعابية للموانئ، مما أدى إلى زيادة الصادرات الكويتية إلى الخارج واستقبال الكميات الكبيرة من البضائع دون أي تأخير، ووضع الخطط المستقبلية لمواكبة التطور الذي يشهده هذا النشاط على المستوى الدولي، وإعطاء الفرصة للقطاع الخاص للمشاركة في بعض العمليات التي تؤدي إلى زيادة الكفاءة الإنتاجية وتخفيض المصاريف، بالإضافة إلى القيام بالدراسات والخطط المستقبلية لبعض الأنشطة ذات العلاقة بالنقل البحري وتنشيط الحركة

التجارية، ومن بين تلك الدراسات إنشاء منطقة تجارية حرة وتخفيض الرسوم لتشجيع المزيد من المستوردين لاستخدام الموانئ الكويتية، ويشير (جمال، 2002، ص173–180) إلى بعض انجازات مؤسسة الموانئ الكويتية هي:

1– الانجازات المالية والاقتصادية:

حققت المؤسسة نتائج مالية مشجعة عكست أداءها المميز وكفاءتها العالية، وتقديم خدماتها المتكاملة لعملائها من الشركات المستخدمة لمرافقها الحيوية وتجهيزاتها الحديثة، وتعتبر النتائج المالية خير دليل على الكفاءة العالية والنجاح الكبير الذي تحققه المؤسسة، وكان تحقيقها للأرباح التي تراوحت ما بين 5 مليون دينار و 35 مليون دينار خلال الفترة 1997–2009 مؤشراً يدعو إلى التفاؤل بالنسبة لدور هذه المؤسسة في المساهمة في ميزانية الدولة، التي تحتاج إلى مثل هذه المؤسسات لتلعب دوراً مركزياً مهماً في المستقبل للمساهمة في دخل الدولة ودعم إيراداتها المالية، إذ إن تنامي هذا النوع من الإيرادات والأرباح سنة بعد أخرى وتواردها من قبل مؤسسات مختلفة سيؤدي إلى تحولها إلى روافد ثابتة للاقتصاد الكويتي تؤدي إلى زيادة الدخل القومي، وبالتالي زيادة استفادتها من هذه المؤسسات بدلا من أن تكون عبئاً عليها (التقرير السنوي الصادر عن مؤسسة الموانئ، لعام 2009، ص17).

2– رفع كفاءة القوى الوطنية العاملة:

استحدثت المؤسسة إدارة متخصصة للتدريب أطلق عليها إدارة تنمية القوى العاملة، للتفرغ لتدريب وتأهيل الكوادر الوطنية ورفع مستوى الأداء عن طريق التدريب المحلي داخل المؤسسة أو خارجها، وقد استمرت المؤسسة بتشجيع موظفيها الإداريين والفنيين للاشتراك في

الندوات والدورات التدريبية التي تنظمها المؤسسة، مما أدى إلى زيادة معرفة هؤلاء بمجال عملهم وكسب الخبرة، وبالتالي رفع مستوى الأداء الوظيفي الذي أنعكس إيجابياً على المؤسسة لتحقيق أغراضها، وتتعاون المؤسسة في تنظيم الدورات التدريبية لموظفيها مع وزارات الدولة والمعاهد والمؤسسات المحلية، كوزارة التخطيط وجامعة الكويت والهيئة العامة للتعليم التطبيقي وديوان الموظفين وحماية البيئة ومعهد التربية للعلوم الإدارية، وجهات أخرى من القطاع الخاص المختص بالتدريب، كما تتعاون خارجياً مع الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا بالإسكندرية، ومع اليابان في التخصصات المرتبطة بأعمال الموانئ ونظم الملاحة الإلكترونية، وقد ركزت المؤسسة على الاشتراك في المؤتمرات والندوات الخارجية المتعلقة بأعمال الموانئ والنقل البحري، وخاصة التي تشرف عليها المنظمات الدولية والإقليمية بغرض الإطلاع على أحدث النظم ومواكبة التطور في هذا المجال، والإطلاع على المستجدات وبناء علاقات مهنية مع المسؤولين في المؤسسات المتشابهة في العالم وتبادل الخبرات معهم (الكتاب السنوي، الصادر عن وزارة الإعلام الكويتية،2004، ص286).

3- تكوين الوظائف القيادية:

قامت المؤسسة بعد التحرير بتكوين معظم الوظائف وتأهيل الكوادر الوطنية لإحلالها محل العمالة الأجنبية، كما قامت في عام 1994م بأجراء دراسات شاملة لتطوير الهيكل الإداري ونظم العمل لكل وحدة تنظيمية بالمؤسسة بهدف رفع كفاءة العمليات التشغيلية بموانئها، واستمرت المؤسسة في عملية التكوين في منصف التسعينات من القرن العشرين، حيث أعطت الفرصة للشباب الكويتي لأداء مختلف الأعمال والمساهمة في تطور البلاد، ودفع عجلة الاقتصاد عن طريق تأهيل الشباب لتبوء المراكز القيادية وغرس الشعور بالمسئولية فيهم وحثهم

على العمل الجاد ورفع الإنتاجية (الكتاب السنوي، الصادر عن وزارة الإعلام الكويتية، 2004، ص287).

4- إقامة المؤتمرات والندوات المتخصصة:

نظمت المؤسسة عدة مؤتمرات وندوات إقليمية كان من أبرزها مؤتمر لمناقشة الرؤية المستقبلية لموانئ دول مجلس التعاون الخليجي، وإقامة تعاون فيها بينها بهدف التنسيق بين تلك الموانئ لتحقيق الأهداف المشتركة، ولبحث المؤثرات وبخاصة أثر توقيع اتفاقية الجات وأثارها المترتبة على نشاط النقل البحري العالمي والخليجي، وكان المؤتمر حول (مستقبل موانئ مجلس التعاون لدول الخليج العربية)، وقد عقد المؤتمر في دولة الكويت وحضره نخبة من الخبراء والمختصين بشؤون النقل البحري والموانئ ومندوبين عن وزارات المواصلات والنقل وسلطات الموانئ وشركات التامين والنقل وغرف التجارة والصناعة في دول مجلس التعاون، وقد قدمت أبحاث عديدة وتم التعرف على ما هو جديد ومستحدث في مجالات التجارة والنقل البحري (الكتاب السنوي، الصادر عن وزارة الإعلام الكويتية، 2004، ص288).

5- المساهمة الفعالة في زيادة الصادرات:

قامت مؤسسة الموانئ الكويتية بأداء دورها بكفاءة عالية، ونجاح مميز من خلال إدارة موانئها التي ارتفع مستوى أدائها بصورة كبيرة، حيث اعتمدت عليها المصانع الوطنية في تصدير منتجاتها إلى الخارج، وخاصة منها مصانع البتروكيماويات التي ارتفع إنتاجها بصورة كبيرة، بعد التوسعات التي شهدتها منطقة الشعيبة الصناعية ابتداءً من أواخر التسعينات. وقد أدت هذه الزيادة في الإنتاج إلى زيادة الصادرات الكويتية، وبالتالي المساهمة في رفع مستوى الدخل

القومي، كما أدى استقبال موانئ المؤسسة للكميات الكبيرة من الصلبوخ القادم من دول الخليج، إلى الحفاظ على احتياطي البلاد من هذه المادة الناضبة، بعد ان تم منع استخراجها من المقالع المحلية (جمال،2002، ص177).

6- تفعيل نشاط إعادة التصدير إلى الدول المجاورة:

نظرا لخبرة الكويت الطويلة في النقل وارتباطها التاريخي مع البحر، فان ذلك أدى إلى تفعيل دور الموانئ لتكون رافداً من روافد الاقتصاد الكويتي، وتعتبر الموانئ الكويتية مراكز تجارية مهمة يعتمد عليها في إعادة التصدير للدول المجاورة، حيث كانت ولا زالت تلعب دوراً مهماً في هذا المجال. ونظرا للأهمية الكبيرة التي تتمتع بها تجارة العبور وإعادة التصدير من الموانئ الكويتية تاريخياً، ودور هذا النشاط الحيوي في تاريخ الكويت، فان هذه التوجهات التي تم التركيز عليها بدأت تجني ثمارها، حيث يمكن ملاحظة ذلك في أداء المؤسسة (جمال، 2002، ص178).

7- الخطة الخمسية ومشروعات المستقبل:

تقدمت المؤسسة بعدة مشاريع إلى مجلس الوزراء تهدف إلى تطوير العمل بموانئها، وإنعاش الحركة التجارية ووضع استراتيجية طويلة المدى وإعادة تقييم إمكانيات الموانئ، حيث تم التعاقد مع إحدى الجهات الاستشارية العالمية لانجاز مشروع تطوير نظم العمل بموانئ المؤسسة وتحديد الاستراتيجيات والأهداف. كما تضمن العقد كيفية رفع كفاءة اسلوب العمليات التشغيلية بموانئ المؤسسة، ودراسة حركة النقل البحري المتوقع بموانئ المؤسسة حتى عام 2010 م ووضع خطة لتطوير هذه الموانئ لاستيعاب حركة النقل البحري، كما تقدمت الإدارة العامة

للمؤسسة بمذكرة لمجلس الوزراء لإنشاء منطقة تجارية حرة، حيث وافق مجلس الوزراء على تشكيل لجنة من مؤسسة الموانئ الكويتية ووزارة الداخلية ووزارة المالية ووزارة التجارة والصناعة وبلدية الكويت والإدارة العامة للجمارك وغرفة تجارة وصناعة الكويت (جمال، 2002، ص179).

8- المساهمة في خصخصة عدد من الأنشطة الاقتصادية:

قامت المؤسسة منذ تحرير البلاد من الغزو العراقي بإشراك مؤسسات القطاع الخاص الكويتي وشركاته، في مشروعات كثيرة تمثلت في إصلاح منشات ومرافق المؤسسة التي أصابها الدمار من جراء الغزو الغاشم، كما أسندت إلى شركات القطاع الخاص أعمال مناولة البضائع في ميناءي الشويخ والشعيبة، ومناولة الحاويات في ميناء الشويخ واستئجار قطع بحرية، ووسائل نقل وأعمال تنظيف الموانئ والمرافق المختلفة، وكذلك أعمال الحراسة، بالإضافة إلى توفير العمالة الفنية المطلوبة لأعمال الصيانة المختلفة، وكذلك إسناد كافة المشروعات الإنشائية إلى شركات القطاع الخاص (جمال، 2002، ص180).

9- دراسة تعديل الرسوم والأجور لزيادة النشاط التجاري للموانئ

قامت المؤسسة بدراسة تعديل الرسوم والأجور وتمت مناقشتها مع كافة الجهات المعنية بالنقل البحري بدولة الكويت، حيث حازت هذه التعرفة على القبول من جميع الأطراف، لما لذلك من اثر كبير في اجتذاب مزيد من الخطوط الملاحية إلى موانئ المؤسسة وتنشيط الحركة التجارية في البلاد (جمال، 2002، ص180).

المبحث الثالث

الدراسات السابقة

قام الباحث بالاطلاع على الكثير من الأدبيات والدراسات التي ناقشت موضوع الدراسة الحالية، ومن هذه الدراسات ما يلي:

2-4-1 الدراسات باللغة العربية

– دراسة، حجر، عبد الملك إسماعيل، (2000)، بعنوان: **النظام المحاسبي الحكومي في الجمهورية اليمنية: التطبيق ومتطلبات التطوير ومدخل النظم.**

وهدفت الدراسة إلى دراسة الأسس النظرية والجوانب العملية في نظم المعلومات المحاسبية لاستخلاص ص مقومات أو أركان النظام المحاسبي، ومن ثم تقييم النظام المحاسبي الحكومي في الجمهورية اليمنية في ضوء تلك المقومات، كما تهدف إلى صياغة إطار مقترح لتطوير النظام المحاسبي الحكومي في ضوء مقومات النظام، وبما يتناسب ومفاهيم الموازنات والبيئة اليمنية، ومتطلبات توجه القيادة السياسية نحو الإصلاح المالي والإداري، وقد اتبع الباحث في ذلك تحليل المحتوى لمعالم النظام المحاسبي الحكومي المطبق في الجمهورية اليمنية من خلال دراسة متطلبات التطوير ومدخل النظم. وأهم ما توصلت إليه الدراسة من نتائج وتوصيات:

1- إن الاستمرار في تطبيق النظام المحاسبي الحكومي الراهن وعدم إدخال نظام المحاسبة الإدارية سوف يؤدي إلى الجمود في عقلية الكوادر البشرية التي تتعامل مع ذلك النظام إما كمشغل له أو كمستخدم لمخرجاته، ويحد من متابعة التطورات الجديدة في أساليب الإدارة والتحليل.

2- في النظام المحاسبي القائم الإنفاق لا يرتبط بالإنجاز، وبالتالي يجب تغيير الوضع الراهن بما يلزم الحكومة أكثر في تنفيذ برامج معينة، وأداء محدد في مختلف الوحدات.

3- في النظام المحاسبي القائم يؤثر نفوذ المسئولين في الوحدة الحكومية إلى حد كبير في تحديد حجم الإنفاق المخصص للوحدة دون أن يتبع ذلك أية أساليب مساءلة.

4- لا تتوفر في النظام المحاسبي القائم مقومات نظام محاسبة المسئولية وتقييم الأداء، مما يفقد الفرد الاهتمام الكامل بالعمل أو الرغبة في التطوير.

5- الحاجة إلى بلورة مرتكزات الموازنة المقترحة في صورة نظام محاسبي يمثل البيئة التي سيعمل فيها والتشريعات القانونية الخاصة بالدولة، والأسس التي يقوم عليها مدخل النظم كاتجاه حديث في نظم المعلومات.

- دراسة، المنايصة، (2004) بعنوان: **تقييم النظم المحاسبية المطبقة في الجامعات الأردنية.**

هدفت الدراسة إلى تقييم النظام المحاسبي للمؤسسات التي تهتم بتحقيق أهداف التعليم العالي والمتمثلة في إعداد كوادر بشرية مؤهلة ومتخصصة في حقول المعرفة المختلفة لتلبية حاجات المجتمع, وتوفير البيئة الأكاديمية والنفسية والاجتماعية الداعمة للإبداع والتميز والابتكار وصقل المواهب البشرية المؤهلة في مختلف أنواع التخصصات، واستخدم الباحث المنهج الوصفي والتحليلي في تقييم النظم المحاسبية المطبقة في الجامعات الأردنية، من خلال تطوير استبانة خاصة بالدراسة وتم توزيعها على عينة من مجتمع الدراسة.

وخلصت الدراسة إلى عدد من النتائج قدم الباحث في ضوءها عدداً من التوصيات أهمها:

1- وجوب استخدام محاسبة التكاليف على البرامج الدراسية لكل تخصص.

2- ضرورة تبني سياسات وتشريعات مالية قوية وذلك للحد من صلاحيات صانع القرار.

3- ضرورة تبني فكرة التقارب في المبادئ والمفاهيم والأساليب المحاسبية وإعداد تقارير وقوائم مالية متشابه للجامعات الرسمية والخاصة وذلك لتسهيل عملية المقارنة والتركيز على جلب التكنولوجيا الحديثة للجامعات.

4- ضرورة تفعيل الرقابة الداخلية بالجامعات الحكومية والخاصة واستخدام الأسلوب التجاري في الممارسات المحاسبية بالجامعات الحكومية.

- دراسة فخر، نواف، وآخرون، (2005)، بعنوان: **دراسة النظام المحاسبي في المؤسسة العامة للأسماك في سوريا وإمكانية تطويره.**

هدفت الدراسة التعرف على النظام المحاسبي المطبق بالمؤسسة العامة للأسماك في سوريا من كافة الجوانب وتحديد أهم الثغرات والمشكلات التي تكتنف هذا النظام، واعتمد هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي، من خلال تشخيص الواقع المحاسبي القائم بالمؤسسة العامة للأسماك وتحليله وتحديد نقاط القوة والضعف فيه، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

1- أن النظام المحاسبي المطّبق هو نظام ضعيف يقدّم مؤشرات إجمالية ويشّوه القياس المحاسبي، وإنّ مخرجاته غير مناسبة للتسعير وقياس الربحية وتقييم الأداء على أساسها.

2- النظام المحاسبي غير ملائم للهيكل التنظيمي والإداري للمؤسسة لأنه يختزل مجموعة مراحل في مرحلة واحدة ويدمج العمليات، وكأنّها تمّت بنشاط واحد.

3- يقّدم النظام القائم بيانات إجمالية خدمةً للمحاسبة المالية ولا يقدّم البيانات التشغيلية والتحليلية على مستوى المراحل والأقسام والأصناف المنتجة.

4- لا يحدد النظام المحاسبي المطّبق تكلفة كل نوع من الأنواع المنتجة على حدة، ويعتبر الإنتاج متجانساً والتكاليف مباشرة.

5- هناك عدة ثغرات في النظام المحاسبي المطبّق بالمؤسسة العامة للأسماك منها الافتقار للتقسيم الدقيق لمراكز التكلفة واستخدام سجلات إجمالية وعدم وجود سجلات تحليلية، واستخدام الوثائق والمستندات التي تعكس واقع فعلي وليس معياري، وعدم وجود آلية محددة وقواعد لعملية التخصيص والتحميل لعناصر التكاليف على المنتجات النهائية.

- دراسة قيطيم، حسّان، وآخرون، (2006)، بعنوان: **النظام المحاسبي في المصرف التجاري السوري وآفاق تطويره.**

هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع النظام المحاسبي وذلك من خلال حالة المصرف التجاري السوري، واعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي من خلال دراسة تحليلية تقوم على تتبع واستقصاء مادة البحث وتحليلها واستخلاص النتائج، بالإضافة إلى الاستعانة بمنهج تحليل النظم، وذلك من خلال التعرف على المشكلات المحاسبية التي واجهت اندماج مؤسسات القطاع العام انطلاقاً من النظام المحاسبي المطبق وتحليله ومقارنة ذلك مع متطلبات معايير المحاسبة الدولية، وذلك بالاستعانة بالمراجع والمصادر المتعلقة بالمحاسبة المتقدمة في الشركات والنظم المحاسبية والمعايير الدولية، بالإضافة إلى الأنظمة والتقارير الصادرة عن المؤسسة العامة للتجارة الخارجية. وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أبرزها:

1- قصور النظام المحاسبي الموحد للمصارف وعدم ملاءمته لضخامة العمل في المصرف.

2- لا يوجد مجموعة دفترية كاملة كما نص النظام المحاسبي الموحد، والتي تعتبر إحدى مقومات النظام المحاسبي الموحد الأساسية، وإنما يتم استخدام بطاقات ورقية أو كرتونية تعتمد كدفاتر يومية مساعدة ودفاتر أستاذ مساعدة وجميع هذه المسائل عرضة لمخاطر التلف بشكل كبير بسبب كثرة الملفات والمعاملات وحفظها بشكل عشوائي وغير منظم.

3- وجود فجوة واسعة بين واقع النظام المحاسبي المطبق في المصرف وبين متطلبات معايير المحاسبة الدولية، متمثلة بقصور الإفصاح في التقارير المالية وبعض الأخطاء في إعداد القوائم الختامية.

- دراسة الحبيشي, وهيب عبد العزيز (2007), بعنوان: **واقع النظام المحاسبي الحكومي في اليمن وأفاق تطويره.**

هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع النظام المحاسبي الحكومي في اليمن وأفاق تطويره، وقد أجريت الدراسة على عينة عشوائية مكونة من 100 عامل يعمل في وزارة المالية القائمون بالعمل المحاسبي, إضافة إلى 150 فاحص يعملون في الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة القائمون بأعمال الفحص والمراجعة لوحدات القطاع الإداري في اليمن.

توصلت الدراسة إلى عدة نتائجها أهمها:

1- القصور في توفير القوائم المالية والتقارير المحاسبية القادرة على توفير المعلومات التي تفي بمختلف الاحتياجات ويبدو ذلك من خلال:

أ- المجموعة المستندية المصممة لخدمة مستوى التنفيذ الفعلي للموازنة.

ب- أن عملية المعالجة للبيانات المدخلة لا تتعدى كونها إثباتاً لما تم إنفاقه أو تحصيله وترحيله للحسابات المختلفة.

ج- أن مخرجات النظام من القوائم والتقارير المحاسبية تتمثل بالحساب الختامي وكشف الحساب الشهري وكشف حساب المدة.

2- عدم قدرة النظام على توفير أدنى متطلبات قياس وتقييم أداء مختلف الوحدات الحكومية وذلك ناتج عن:

أ- عدم قدرة الأسس والقواعد المحاسبية على توفير معلومات كاملة عن جميع العمليات وتكاليف التي قامت بها الوحدات الحكومية.

ب- عدم كفاية التبويب الحالي للحسابات وأساليب المعالجة لاحتساب تكاليف الأنشطة والبرامج المختلفة.

ج- عدم إرساء مبدأ المساءلة عن التكاليف وربطها بمستويات الإنجاز، حيث أنه بمجرد اعتماد مبالغ النفقات في الموازنة حتى تنتهي معه أساليب المساءلة المحاسبية.

3- وجود اتفاق بين المحاسبين في وزارة المالية والعاملين في الجهاز المحاسبي للرقابة بشأن أوجه القصور التي يعاني منها النظام المحاسبي الحكومي في اليمن.

4- يؤدي الاستفادة من الأساليب المحاسبية المختلفة وتطبيقها في القطاع الحكومي إلى تفعيل دور النظام المحاسبي الحكومي في المحافظة على المال العام وحمايته واستغلاله.

- دراسة الفقيه، صالح ناصر، (2007)، بعنوان: **دور نظام المعلومات المحاسبي في تقويم برنامج الإصلاح المالي بالجمهورية اليمنية دراسة تحليلية تطبيقية.**

هدفت الدراسة إلى تحديد المعلومات المحاسبية الحكومية اللازمة لتحقيق الإصلاح المالي والإداري، من خلال وضع نموذج مقترح لتطوير فاعلية هذه المعلومات بما يجعلها قادرة على خدمة وتفعيل الأنظمة الرقابية بشقيها الداخلي والخارجي، حيث تناولت الدراسة دور المعلومات المحاسبية في تقويم برنامج الإصلاح المالي القائم في الجمهورية اليمنية، وتمثلت مشكلة البحث في قصور دور المعلومات المحاسبية المقدمة من النظام المحاسبي الحكومي اليمني في إنجاح برنامج الإصلاح المالي وفي تقويم واختبار مدى نجاح هذا البرنامج، ولتحقيق

أهداف الدراسة أجرى الباحث دراسة ميدانية، وتوصل إلى نتائج أثبتت صحة الفروض التي قامت عليها الدراسة وأهم هذه النتائج:

1- مخرجات النظام المحاسبي الحكومي اليمني (التقارير المالية ومعلوماتها المحاسبية) ليست فاعلة، كما ينبغي أن تكون عليه مخرجات النظام المحاسبي الحكومي السليم، حيث أن معلومات النظام المحاسبي الحكومي اليمني لا تتوافر به أهم خصائص المعلومات المحاسبية، وأن تقارير النظام المحاسبي الحكومي اليمني، لا تقدم جميع المعلومات الهامة الخاصة بالأداء المالي والإداري الحكومي وكذلك الخاصة بكفاءة تنفيذ الإصلاحات المالية القائمة.

2- أن نظام الموازنة القائم غير فاعل وغير ملائم لاحتياجات إنجاح الإصلاح المالي.

3- أن نظام موازنة البرامج والأداء يساعد على إنجاح برنامج الإصلاح المالي.

4- أن دور الأنظمة الرقابية بالجمهورية اليمنية ضعيف ويعاني من القصور، بحيث لا يساعد على تنفيذ الإصلاحات المالية.

- دراسة مزياني، نورالدين، (2009)، بعنوان: **النظام المحاسبي الجزائري الجديد، بين الاستجابة لمتطلبات تطبيق معايير المحاسبة الدولية وتحديات البيئة الجزائرية.**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى توافق النظام المحاسبي الجزائري الجديد مع معايير المحاسبة الدولية (IAS / IFRS)، ومن أجل الوصول إلى هذا الهدف قام الباحث بدراسة أهم معالم النظام المحاسبي الجديد، ومقارنته مع معايير المحاسبة الدولية من حيث الإطار المفاهيمي النظري من جهة، والمعالجة المحاسبية لأهم القضايا المطروحة على مستوى المحاسبة من جهة أخرى، وقد اتبع الباحث في ذلك تحليل المحتوى لمعالم النظام المحاسبي الجديد في الجزائر.

وقد توصل الباحث إلى نتيجة أساسية مفادها أن النظام المحاسبي الجزائري الجديد يتوافق بشكل كبير مع معايير المحاسبة الدولية إلا أن سريان العمل به بداية العام (2010) يواجه عدة تحديات تتعلق بشروط ومستلزمات التطبيق الجيد له، مما يجعل المنافع المنتظرة من تطبيقه محل شك، كما بينت الدراسة أن الجزائر استجابت للمستجدات الدولية وعولمة الشركات والأسواق المالية وحرية انتقال رؤوس الأموال عبر القارات، وكذلك التطور السريع في مجال الاتصالات والمعلوماتية، وذلك بتبنيها لنظام محاسبي جديد يتوافق بدرجة عالية مع معايير المحاسبة الدولية سواء من حيث الإطار المفاهيمي النظري أو من حيث المعالجة المحاسبية لبعض المسائل المطروحة في المحاسبة.

– دراسة القشي، ظاهر، والعبادي، هيثم، (2009)، بعنوان: **أثر العولمة على نظم المعلومات المحاسبية لدى شركات الخدمات المالية في الأردن.**

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى امتلاك شركات الخدمات المالية للآليات المناسبة في نظام معلوماتها المحاسبي التي تؤهلها لتصبح شركات عالمية وبالتالي قدرتها على دخول عالم العولمة بخطى ثابتة، ومعرفة المعوقات التي تواجهها دون امتلاك تلك الآليات.

وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج كان من أهمها:

1– إن نظام المعلومات المحاسبي في اغلب الشركات عينة الدراسة يستطيع التأقلم مع التغيرات التي تطرأ على معايير المحاسبة، وخصوصا في القيمة العادلة.

2– ان نظام المعلومات المحاسبي المحوسب في اغلب شركات الخدمات المالية الأردنية قابل للتحديث كي يتماشى مع التطورات التكنولوجية المتسارعة.

2-4-2 الدراسات باللغة الانجليزية

- دراسة (Ringelman. 1999) بعنوان:

The Effect of Event-based Accounting System Usage on the Organizational Design of Accounting Control Systems

اثر استخدام نظام محاسبي قائم على الحدث من خلال تصميم الأساليب الرقابية المحاسبية

هدفت الدراسة إلى بيان اثر استخدام نظام محاسبي قائم على الحدث من خلال تصميم الأساليب الرقابية المحاسبية، حيث أشار الباحث إلى ان النظريات تتطور في شرح التنبؤ بأثر النظم التكنولوجية الجديدة للمعلومات على الأفراد والمنظمات، مثال على هذه النظريات نظرية هوبرز لأثر التكنولوجيا المعلومات المتقدمة على التصميم التنظيمي والاختبار ووضع القرار بالنظر إلى اثر التكنولوجيا المساندة لمنفذ القرار في الوحدة ككل وعلى مستوى الفروع.

قام الباحث بإجراء الاختبار التجريبي للنظرية على الجانب المتعلق بتأثير وحدات الفروع التنظيمية، لتحدد ما إذا كانت النظرية تساند نظام المحاسبة القائم على الحدث المستخدم في إعداد الموازنة، من خلال النظام الرقابي المحاسبي للفرع. بينت نتائج الدراسة ان استخدام هذا النظام يؤثر على اسلوب الرقابة المحاسبي للوحدة الفرعية، ولكن ليس بالضرورة بأسلوب نظرية هوبرز، كما أنها تدعم المصداقية وشرعية المنفعة وأنهما تسهلان استخدام مستويات تطبيقية بنجاح لمساندة نظم التشغيل التحليلية الفورية آلياً. ولو نظرنا إلى كل وحدة تنظيمية على إنها وحدة محاسبة فرعية وبان الوحدة المحاسبة الكلية، تمثل كل النظم المحاسبية الفرعية للوحدة الفرعية لاستطعنا الخروج بنظام متكامل وشامل يستطيع استيعاب كافة المتغيرات، التي مكن ان تطرأ والحصول على معلومات فورية (دون الرجوع إلى كافة الوحدات الفرعية) تساعد متخذي القرارات على التحليل والتنبؤ واتخاذ القرارات المناسبة مثل إجراء أي إصلاحات تشريعية في التنظيم المحاسبية. لذلك فان إدراك المحاسب لحجم المسؤولية ودقة البيانات والتقارير التي

يصدرها وقدرته وبالبيئة المحيطة أصبحت من الأمور المرغوب فيها لأهميتها في معالجة العديد من القضايا المحاسبية.

- دراسة (Edwards, Donald; Kusel, Jim Oxner, Tom, 2001)، بعنوان:

Discussion of Information Technology, Related Activities of Internal Auditors

دور نظام الرقابة الداخلية كأحد الأنظمة الفرعية المكونة للنظام المحاسبي

هدفت الدراسة إلى التعرف دور نظام الرقابة الداخلية كأحد الأنظمة الفرعية المكونة للنظام المحاسبي في التأكد من صحة وسلامة مدخلات النظام المحاسبي وبيان أثر العوامل التنظيمية في كفاءة وفعالية نظام الرقابة، ويشمل ذلك المنفعة الاقتصادية للنظام، مستوى كفاءة وتأهيل العاملين في النظام، مدى كفاءة نظم المعالجة الإلكترونية للبيانات وأنظمة الحاسوب والبرمجيات التطبيقية وأنظمة الحماية وغيرها من مقومات النظام المحاسبي، كما ناقشت الدراسة أهمية التدقيق والرقابة الداخلية ودور المعلومات التي يقدمها المدقق الداخلي في تحقيق أهداف المنشأة، وكشف الأخطاء ومعالجتها ومنع عمليات الغش والاحتيال وتامين الحماية المناسبة لأصول المنشأة وممتلكاتها، والتقليل من حجم المخاطر الني تتعرض لها الإدارة وذلك بالتركيز على مهام وأعمال التدقيق والرقابة الداخلية واختبار مدى كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية بشقيه التنظيمي والتطبيقي، وقد تمت الدراسة بإجراء مسح عام شمل المدققين الداخليين في البنوك والمؤسسات المصرفية في الولايات المتحدة لعام 2000. وتوصل الباحثون إلى عدد من النتائج أهمها: أن نظم الرقابة والتدقيق الداخلي المستخدمة في هذه المصارف تسهم في إضافة قيمة جديدة للمنظمة وتساعد في تحقيق الأهداف بخطط الأعمال وتقارير الرقابة والتدقيق وبما تتضمنه من توصيات لإصلاح الأخطاء وتطوير الأعمال. كما أشارت النتائج إلى تطور مفهوم

الرقابة من مجرد اكتشاف الأخطاء وعمليات الغش والتلاعب إلى تطوير ضوابط ومعايير رقابية تتعلق بالجوانب التنظيمية والتطبيقات العملية لنظم المعلومات المحاسبية.

2-4-3 ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

تتضح مميزات الدراسة الحالية من خلال مقارنتها مع الدراسات السابقة وكما هو مبين بالجدول التالي (2-1):

جدول (2-1)

الإسهامات المتوقعة من الدراسة الحالية مقارنةً بالدراسات السابقة

المجال	الدراسات السابقة	الدراسة الحالية
الأهداف	هدفت إلى التعرف على النظم المحاسبية كأحد الأنظمة الفرعية المكونة للنظام المحاسبي	هدف الدراسة الحالية هو التعرف على النظام المحاسبي المطبق في مؤسسة الموانئ الكويتية
الموضوعات	ركّزت على دراسة الأسس النظرية والجوانب العملية في نظم المعلومات المحاسبية لاستخلاص مقومات أو أركان النظام المحاسبي	ركزت على دراسة النظام المحاسبي المطبق في مؤسسة الموانئ الكويتية
مجتمع الدراسة	تكوّن المجتمع من قطاع واحد أو قطاعين أو ثلاثة قطاعات من القطاعات الاقتصادية	مجتمع الدراسة الحالية فإنه يتكون من المحاسبين العاملين في مؤسسة الموانئ الكويتية
المنهجية	اعتمدت المنهج الوصفي والاستكشافي والميداني للتعرف على مدى تطبيق النظم المحاسبية	تعتبر دراسة ميدانية بحثت في جوانب عمل المحاسبين في مؤسسة الموانئ الكويتية
نوع المنظمات المبحوثة	تم إجراء الدراسات السابقة على منظمات من القطاعين العام والخاص والشركات المساهمة	تم إجراء الدراسة الحالية على مؤسسة الموانئ وهي إحدى مؤسسات القطاع العام في الكويت
بيئة الدراسة	أجريت في بيئات مختلفة شملت دولاً عربية أخرى ودولاً أسيوية ودولاً غربية بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية.	تم إجراءها في دولة الكويت لبيان النظام المحاسبي المطبق في مؤسسة الموانئ الكويتية

الفصل الثالث

منهجية الدراسة

3-1 منهجية الدراسة

3-2 مجتمع الدراسة والعينة

3-3 أداة الدراسة

3-4 ثبات وصدق الأداة

3-5 المعالجة الإحصائية

3-6 إجراءات الدراسة

3-6-1 نوع الدراسة

3-6-2 أساليب جمع البيانات والمعلومات

الفصل الثالث

منهجية الدراسة

يتناول هذا الفصل وصفاً للمنهجية التي استخدمها الباحث في القيام بهذه الدراسة من أجل الإجابة عن الأسئلة التي تمثل مشكلتها وهدفها، حيث يتضمن وصفاً لنوع وطبيعة الدراسة ومجتمع الدراسة والعينة وكذلك أداة جمع البيانات وثباتها وصدقها، كما يتضمن الطرق المتبعة في جمع البيانات والأساليب الإحصائية لتحليل البيانات.

3-1 منهجية الدراسة

تعد هذه الدراسة من الدراسات الميدانية التي اعتمد فيها الباحث على المنهج الوصفي التحليلي القائم على دراسة الحالة، وذلك بهدف اختبار الفرضيات وبيان نتائج وتوصيات الدراسة والنابعة من دراسة وتقييم فعالية النظام المحاسبي المطبق في مؤسسة الموانئ في دولة الكويت، وبالتالي الوقوف على إمكانيات تطويره بما يتناسب مع احدث الأنظمة المحاسبية المطبقة في مختلف دول العالم.

3-2 مجتمع الدراسة والعينة

تركزت الدراسة على مؤسسة الموانئ في دولة الكويت تحديداً في الإدارة العامة والموانئ التابعة لها (ميناء الشويخ وميناء الدوحة وميناء الشعبية)، ويأتي اختيار دراسة النظام المحاسبي في دولة الكويت وذلك من خلال حالة مؤسسة الموانئ الكويتية، نظراً للدور المهم الذي تلعبه هذه المؤسسة كواجهة للتعاملات الداخلية والخارجية على حد سواء، الأمر الذي يقتضي دراسة

العوائق والمشكلات التي تعترض سبل تطوير هذا النظام ورفع كفاءته وفعاليته ليتكامل مع بقية أركان القطاع العام بما يمكنه من رفع وتيرة الأداء.

وقد بلغ عدد الذين يمارسون العمل المحاسبي فيها (67) مديراً مالياً ومحاسباً, وذلك حسب ما ورد في النشرة التعريفية الصادرة عن مؤسسة الموانئ الكويتية، 2009، حيث تم توزيع الاستبانات بطريقة المسح الشامل على كامل هذا المجتمع، وقد استرد الباحث (56) استبانة وبنسبة (83.58%) من إجمالي الاستبانات الموزعة, وبعد أن تم فرز الاستبانات تم استبعاد (4) استبانات لعدم صلاحيتها للتحليل الإحصائي أو لعدم اكتمال تعبئة بعضها من المبحوثين, وبذلك استقرت العينة على (52) مديراً مالياً ومحاسباً يمارسون العمل المحاسبي في مؤسسة الموانئ في دولة الكويت، وبنسبة (77.61%) من أصل المجتمع الكلي الخاضع للدراسة، والجدول رقم (3−1) يوضح الإطار العام للدراسة.

الجدول (3−1)

الإطار العام للدراسة

	الاستبانات الموزعة على المبحوثين	**الاستبانات المستردة من المبحوثين**	**الاستبانات الخاضعة للتحليل الإحصائي**
العدد	67	56	52
النسبة المئوية	% 100	%83.58	%77.61

المصدر: الجدول من إعداد الباحث اعتماداً على نسبة الردود.

3-3 أداة الدراسة

تم جمع بيانات هذه الدراسة من خلال استبانة خاصة بها، حيث قام الباحث بتصميمها وتطويرها لتغطي الفرضيات التي استندت عليها، وباستخدام عبارات تقييميه حسب مقياس ليكرت الخماسي (موافق جدا 5 علامات, موافق 4 علامات, محايد 3 علامات, غير موافق علامتان, غير موافق جدا علامة واحدة).

3-4 صدق وثبات الأداة

تم عرض الاستبانة على ذوي الخبرة والاختصاص وهيئة محكمين للحكم على مدى صلاحيتها كأداة لجمع البيانات، وبعد استرجاع الاستبانات قام الباحث بإجراء التعديلات المقترحة من المحكمين والأساتذة المختصين قبل أن يتم توزيعها على عينة الدراسة. وللتأكد من مدى صلاحية الاستبانة كأداة لجمع البيانات اللازمة للدراسة الحالية تم اختبارها, حيث تم اختبار مدى الاعتمادية على أداة جمع البيانات باستخدام معامل كرونباخ ألفا, وقد بلغت درجة اعتمادية هذه الاستبانة حسب معيار كرونباخ ألفا (80.88 %) وهي نسبة جيدة جدا لاعتماد نتائج هذه الدراسة، حيث أن النسبة المقبولة لتعميم نتائج مثل هذه الدراسات هي 60% والجدول رقم (3-2) يوضح معاملات الثبات لمتغيرات الدراسة.

الجدول (3-2)

قيمة معاملات الثبات لمتغيرات الدراسة

تسلسل الفقرات	المتغير	كرونباخ ألفا
1-11	الثغرات والمشاكل في تطبيق النظام المحاسبي	% 70.84
12-19	التخصص والخبرة والتدريب	% 80.62
20-29	الأتمتة الحديثة	% 73.61
30-42	الانسجام مع معايير المحاسبة الدولية والإبلاغ المالي الدولية	% 82.75
43-50	الاستجابة لمتطلبات التطوير والتحديث	% 72.77
51-58	فعالية النظام المحاسبي في مؤسسة الموانئ الكويتية	% 92.46
1-58	المعدل العام للثبات	% 80.88

ولاختبار مقياس الاستبانة فقد تم اعتماد مقياس ليكرت المكون من خمس درجات لتحديد درجة الأهمية النسبية لكل بند من بنودها، وذلك كما هو موضح في الجدول رقم (3-3).

الجدول رقم (3-3)

اختبار مقياس الاستبانة

الدرجة	1	2	3	4	5
مستوى الملاءمة	معدومة	ضعيفة	متوسطة	عالية	عالية جدا

كما تم وضع مقياس ترتيبي لهذه الأرقام لإعطاء الوسط الحسابي مدلولاً باستخدام المقياس الترتيبي للأهمية، وذلك للاستفادة منها فيما بعد عند تحليل النتائج وذلك كما هو موضح بالجدول رقم (3-4).

الجدول رقم (3-4)

مقياس لتحديد الأهمية النسبية للوسط الحسابي

الوسط الحسابي	الأهمية النسبية	مستوى الملاءمة
اقل من 2	غير موافق بشدة	معدومة
2-اقل من 3	غير موافق	ضعيفة
3- اقل من 3.75	محايد	متوسطة
3.75 اقل من 4.5	موافق	عالية
4.5- اقل من 5	موافق بشدة	عالية جدا

3-5 المعالجة الإحصائية

قام الباحث بتفريغ البيانات التي تم جمعها من خلال الدراسة الميدانية في الحاسوب وتمت الاستعانة ببرنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) وبالتحديد استخدم الباحث الأساليب التالية:

1- الوسط الحسابي: تم استخدام الوسط الحسابي وذلك لتحديد أهمية العبارات الواردة في الاستبانة.

2- **الانحراف المعياري:** تم استخدام الانحراف المعياري لتحديد مدى تشتت الإجابات عن وسطها الحسابي.

3- **التكرارات والنسب المئوية:** تم استخدامها لوصف آراء العينة المبحوثة حول متغيرات الدراسة.

4- **اختبار (ت) الإحصائي (T-Test):** تم استخدام للمقارنات الثنائية وفي اختبار فرضيات الدراسة للتأكد من الدلالة الإحصائية للنتائج التي تم التوصل إليها.

5- **اختبار تحليل التباين** الأحادي (Anova): لاختبار الفروق ذات الدلالة الإحصائية في المتغير التابع طبقا لعدد من المتغيرات المستقلة.

6- **اختبار ألفا كرونباخ:** وذلك لاختبار مدى الاعتمادية على أداة جمع البيانات المستخدمة في قياس المتغيرات التي اشتملت عليها الدراسة.

3-6 إجراءات الدراسة

3-6-1 نوع الدراسة

تعد هذه الدراسة من الدراسات الوصفية التحليلية التي تهدف إلى تقييم مدى فعالية النظام المحاسبي في مؤسسة الموانئ في دولة الكويت وإمكانية تطويره.

3-6-2 أساليب جمع البيانات والمعلومات

لتحقيق أهداف الدراسة واختبار الفرضيات التي بنيت عليها فان الأمر استدعى التعامل مع نوعين من البيانات هما البيانات الثانوية والبيانات الأولية وكما يلي:

1- البيانات الأولية: وهي تلك البيانات التي تم جمعها من خلال الدراسة الميدانية وباستخدام الاستبانة التي تم تصميمها لغرض الدراسة الحالية، بحيث غطت كافة الجوانب النظرية والفرضيات، حيث تم توزيع الاستبانات على عينة الدراسة من خلال الباحث شخصيا.

وقد تكونت الاستبانة من جزأين رئيسين هما:

أ- الجزء الأول: وقد خصص هذا الجزء من اجل التعرف على العوامل الديموغرافية للمبحوثين من المديرين والمحاسبين العاملين في مؤسسة الموانئ الكويتية، مثل (الجنس، العمر، سنوات الخبرة، الدورات المحاسبية، الشهادات المهنية).

ب- الجزء الثاني: وقد شمل هذا الجزء على (58) عبارة تقييمية، حيث تم تغطيتها بالعبارات من (1-58) وكما يلي:

1- الثغرات والمشاكل في تطبيق النظام المحاسبي: وقد شمل هذا المتغير على (11) عبارة تقييمية, حيث تم قياسها بالعبارات من (1-11).

2- التخصص والخبرة والتدريب: وقد شمل هذا المتغير على (8) عبارات تقييمية وتم قياسها بالعبارات من (12-19).

3- الأتمتة الحديثة: وقد شمل هذا المتغير على (10) عبارات تقييمية وتم قياسها بالعبارات من (20-29).

4- الانسجام مع معايير المحاسبة الدولية والإبلاغ المالي الدولية: وقد شمل هذا المتغير على (13) عبارة تقييمية وتم قياسها بالعبارات من (30-42).

5- الاستجابة لمتطلبات التطوير والتحديث: وقد شمل هذا المتغير على (8) عبارات تقييمية وتم قياسها بالعبارات من (43-50).

6- فعالية النظام المحاسبي في مؤسسة الموانئ الكويتية وهو المتغير التابع في هذه الدراسة: وقد شمل هذا المتغير على (8) عبارات تقييمية وتم قياسها بالعبارات من (51-58).

ز- الملحق المرفق يبين نموذج الاستبانة كما تم توزيعه على مجتمع الدراسة الممثل بالمديرين والمحاسبين العاملين في مؤسسة الموانئ الكويتية.

2- البيانات الثانوية: وهي البيانات التي استخدمت لتكوين الإطار النظري للدراسة، حيث تم الرجوع إلى المصادر المكتبية المختلفة للاطلاع عليها ومراجعة الأدبيات السابقة، وتحديداً تم الاستعانة بالمصادر التالية:

أ- المراجع والمصادر المتعلقة بالنظم المحاسبية والكتب العلمية والمنهجية المختصة في علم المحاسبة.

ب- الدوريات العالمية المتخصصة والنشرات التي كتبت حول الأنظمة المحاسبية.

ج- الإحصاءات الرسمية الصادرة عن مؤسسة الموانئ في دولة الكويت.

د- الرسائل العلمية (ماجستير ودكتوراه) التي تبحث في الأنظمة المحاسبية.

هـ- التقارير الصادرة عن الهيئات المختصة ومراكز الأبحاث الدولية.

و- الإنترنت والمواقع الالكترونية.

الفصل الرابع

عرض وتحليل البيانات واختبار الفرضيات

4-1 نتائج الإحصاء الوصفي والتحليلي للمتغيرات

4-2 خصائص عينة الدراسة للمديرين والمحاسبين الماليين العاملين في مؤسسة الموانئ الكويتية

4-3 نتائج الإحصاء الوصفي والتحليلي للبيانات

4-4 المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمتغير التابع: فعالية النظام المحاسبي المطبق في مؤسسة الموانئ الكويتية

4-5 نتائج تحليل التباين الأحادي (One way Anova) للفروق في إجابات عينة من المديرين والمحاسبين الماليين العاملين في مؤسسة الموانئ الكويتية

الفصل الرابع

عرض وتحليل البيانات واختبار الفرضيات

بعد أن أنهى الباحث عملية جمع المعلومات والبيانات اللازمة بواسطة أداة الدراسة المعدة خصيصا لغرضها تم معالجتها من خلال جهاز الحاسوب، وتم تحليلها باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS).

4-1 نتائج الإحصاء الوصفي والتحليلي للمتغيرات

تم استخدام الأساليب الإحصائية التالية:

1- تم اعتماد اختبار t-test (One sample t- test) للمقارنات الثنائية في اختبار فرضيات الدراسة، وذلك بحساب قيمة (t) والتعرف على رأي العينة وقياس إمكانية وجود علاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، وتشير قاعدة القرار للاختبار على رفض الفرضية العدمية Ho وقبول الفرضية البديلة Ha إذا كانت قيمة (t) المحسوبة أكبر من قيمتهما الجدولية وذلك عند مستوى معنوية (Sig.) 5%، ومستوى ثقة 95 % (Malhotra, 2003, p.503).

2- تم دراسة الإحصاء الوصفي Descriptive Statistics، لمتغيرات الدراسة بإيجاد المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والتوزيع التكراري والنسب المئوية، بهدف التعرف على تقييمات المديرين والمحاسبين المبحوثين لكل عبارة من العبارات الواردة باستبانة الدراسة، ولتدعيم صحة الفرضيات الأساسية أو عدم صحتها.

3- تم اختبار تحليل التباين الأحادي: (Anova) لاختبار الفروق ذات الدلالة الإحصائية التي تعزى للعوامل الديموغرافية للمديرين والمحاسبين العاملين في مؤسسة الموانئ الكويتية.

4-2 خصائص عينة الدراسة للمديرين والمحاسبين الماليين في مؤسسة الموانئ الكويتية

الجدول التالي يبين النتائج التي تم التوصل إليها:

الجدول (4-1)

توزيع عينة الدراسة من المديرين والمحاسبين الماليين

المتغير	الفئات والمسميات	التكرارات	النسبة المئوية %
الجنس	ذكر	37	71.2
	أنثى	15	28.8
العمر	25 سنة فأقل	7	13.5
	26 سنة- 35 سنة	4	7.7
	36 سنة- 45 سنة	10	19.2
	46 سنة- 55 سنة	19	36.5
	56 سنة فأكثر	12	23.1
سنوات الخبرة	5 سنوات فأقل	1	1.9
	6-10 سنوات	10	19.2
	11-15 سنة	4	7.7
	16-20 سنة	2	3.8
	21 سنة فأكثر	35	67.3
التخصص	محاسبة	39	75.0
	علوم مالية ومصرفية	1	1.9
	نظم معلومات إدارية	8	15.4
	اقتصاد	4	7.7

يتضح من البيانات الواردة بالجدول السابق رقم (4- 1) ما يلي:

1- أن نسبة الذكور بلغت 71.2 % من إجمالي عينة الدراسة، في حين بلغت نسبة الإناث 28.8 % من عينة الدراسة. مما يعطي دلالة على أن مهنة المحاسبين يسيطر عليها في الغالب

الذكور ذلك أن من متطلبات هذه المهنة القدرة والحزم لتصحيح الأمور ووضعها في نصابها القانوني، الأمر الذي يجعل الرجال اقدر على القيام بهذه المهمة من الإناث، إضافة إلى الجهد الكبير الذي يحتاجه الفرد للقيام بها من حيث الدقة في التعامل مع الأرقام المحاسبية.

2- أن أعمار النسبة الأعلى من المستجيبين في عينة الدراسة يتركزون في الفئة التكرارية (46 سنة- 55 سنة) وشكلوا ما نسبته 36.5 % من إجمالي عينة الدراسة، ثم الفئة التكرارية (أكثر من 56 سنة) وشكلوا ما نسبته 23.1 % من إجمالي حجم العينة، ثم الفئة التكرارية (36 سنة- 45 سنة) وشكلوا ما نسبته 19.2 % من إجمالي عينة الدراسة، ثم الذين تقل أعمارهم عن 25 سنة وشكلوا ما نسبته 13.5 % من إجمالي حجم العينة, فيما شكل الذين تتراوح أعمارهم ما بين 26 سنة- 35 سنة النسبة المتبقية وهي 7.7 %. إذ أن الإنسان في هذه المرحلة من العمر يتميز بالاتزان والهدوء، وبالتالي فان القرارات الصادرة منه سوف تعبر عن قدرته على فهم الأمور المحاسبية ووضعها في مكانها الصحيح, كما يشير التوزيع المتقارب لأعمار مجتمع الدراسة أن هذه المهنة يتوفر فيها عنصر الاستمرارية في الإقبال عليها من مختلف الفئات العمرية.

3- أن اغلب المستجوبين تزيد خبرتهم عن 21 سنة, حيث بلغ عددهم 35 مستجيب وبنسبة 67.3 % من إجمالي عينة الدراسة، فيما شكل المستجيبون الذين يملكون خبرة من 6-10 سنوات نسبة 19.2 % حيث بلغ عددهم 10 مستجيبين من إجمالي عينة الدراسة, وبلغ عدد المستجيبون الذين يملكون خبرة 11-15 سنة أربعة مستجيبين, وشكلوا ما نسبته 7.7% من إجمالي عينة الدراسة, أما المستجيبون الذين يملكون خبرة 16-20 سنة فقد بلغ عددهم

مستجيبان اثنان وبنسبة بلغت 3.8% من إجمالي عينة الدراسة, فيما كان هناك مستجيباً واحداً فقط خبرته اقل من 5 سنوات. وهذا مؤشر على أن خبرة هؤلاء المحاسبين جيدة حيث تمنحهم ميزة ايجابية إضافية تمكنهم من التعامل مع الأمور المحاسبية بطريقة مهنية كبيرة.

4- أن اغلب المبحوثين من المديرين والمحاسبين العاملين في مؤسسة الموانئ الكويتية, هم ممن يحمل مؤهلاً علمياً في تخصص المحاسبة، حيث بلغ عددهم 39 مستجيباً وبنسبة وصلت إلى 75% من إجمالي عينة الدراسة، فيما شكل المستجيبون الذين يحملون مؤهلاً علمياً في نظم المعلومات الإدارية نسبة 15.4 % حيث بلغ عددهم 8 مستجيبين من إجمالي عينة الدراسة, وبلغ من يحملون مؤهلا في الاقتصاد 4 مستجيبين وبنسبة 7.7% من إجمالي عينة الدراسة، فيما كان هناك مستجيبا واحداً فقط يحمل مؤهلا في العلوم المالية والمصرفية. وهذا مؤشر على أن الدارسين لتخصص المحاسبة هم اقدر من غيرهم على العمل في مجال المحاسبة، وبالتالي فان ذلك يمنحهم ميزة إضافية في القدرة على التعامل مع الأرقام المحاسبية.

4-3 نتائج الإحصاء الوصفي والتحليلي للبيانات

تم إيجاد المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفرضية الأولى وكانت كما يلي:

الجدول (4- 2)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفرضية الأولى

ت	(العبارات)	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة	مستوى الأهمية
1	يعاني النظام المحاسبي من مشاكل وثغرات تتعلق في تطبيق قواعد وتعليمات النظام من جوانبه المختلفة	3.057	.80229	3	متوسطة
2	يلبي النظام المحاسبي المطبق في المؤسسة احتياجات المستخدمين للتقارير والإحصائيات والبيانات المحاسبية	3.423	.91493	3	متوسطة
3	يقدم النظام المحاسبي البيانات المحاسبية اللازمة في الوقت المناسب ويحقق الفوائد المرجوة منه	3.884	.47087	4	عالية
4	يفتقر النظام المحاسبي المطبق في المؤسسة إلى الدقة والوضوح في البيانات والمعلومات	2.423	.75006	2	ضعيفة
5	النظام المحاسبي المطبق في المؤسسة قادر على ضبط العمليات المنفذة لمختلف جوانب فعاليات المؤسسة	3.346	.98786	3	متوسطة
6	يحتاج النظام المحاسبي إلى إيجاد آلية جديدة تتعلق به لتمكنها من العمل على كافة الأصعدة وبكفاءة عالية	3.403	.99528	3	متوسطة
7	يتماشى النظام المحاسبي مع الهيكل التنظيمي للمؤسسة من حيث عدد الأقسام المنفذة للعمليات داخل المؤسسة	3.115	1.00301	3	متوسطة
8	يعاني النظام المحاسبي من القصور في توفير القوائم المالية والتقارير المحاسبية	2.596	.91308	2	ضعيفة
9	يحتاج النظام المحاسبي إلى إيجاد صيغة من الرقابة على آفاق تطبيقها مقارنة مع المعايير الموضوعة لذلك	2.865	.95031	2	ضعيفة
10	يعاني النظام المحاسبي من أوجه قصور تجعله غير قادر على تلبية مختلف الاحتياجات المحاسبية	2.942	.75182	2	ضعيفة
11	يحتاج النظام المحاسبي المطبق في المؤسسة إلى إعادة النظر باعتباره المنتج الأساسي للمعلومات المحاسبية	3.519	.75382	3	متوسطة
	المتوسط الحسابي لمجموع الفقرات	**3.143**	**0.8448**	3	متوسطة

تراوحت المتوسطات الحسابية للفرضية الأولى ما بين (2.423–3.884) وأن العبارة رقم (3) والتي تنص على أن " النظام المحاسبي المطبق في المؤسسة يقدم البيانات المحاسبية اللازمة في الوقت المناسب ويحقق الفوائد المرجوة منه " هي الأعلى بين متوسطات الإجابات، حيث بلغ متوسطها (3.884) وبانحراف معياري بلغ (.47087). في حين أن العبارة رقم (4) والتي تنص على أن " النظام المحاسبي المطبق في المؤسسة يفتقر إلى الدقة والوضوح في البيانات والمعلومات " كانت الأقل بين متوسطات الإجابات، حيث بلغ متوسطها (2.423) وبانحراف معياري بلغ (.75006).

اختبار الفرضية الأولى

HO1 أن مؤسسة الموانئ الكويتية تعاني من ثغرات ومشاكل كبيرة في تطبيق قواعد وتعليمات النظام المحاسبي القائم.

الجدول (4– 3)

نتائج اختبار T . test للفرضية الأولى

المتغير المستقل	**قيمةt المحسوبة**	**قيمة t الجدولية**	**قيمة t المعنوية Sig-t**	**القرار الإحصائي**
الثغرات والمشاكل في تطبيق النظام المحاسبي	83.140	1.676	.000	رفض الفرضية العدمية

يتضح من البيانات الواردة في الجدول السابق (4– 3) أن قيمة t المحسوبة بلغت (83.140) في حين تم استخراج قيمتها الجدولية البالغة (1.676) وبمقارنة القيم التي تم التوصل إليها في اختبار هذه الفرضية، يتبين أن قيمة t المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية، لذلك فإنه يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على انه " أن مؤسسة

المؤانئ الكويتية لا تعاني من ثغرات ومشاكل كبيرة في تطبيق قواعد وتعليمات النظام المحاسبي القائم". ويؤكد ذلك قيمة .Sig المعنوية والتي تساوي صفراً.

تم إيجاد المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفرضية الثانية وكانت كما يلي:

الجدول (4− 4)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفرضية الثانية

ت	(العبارات)	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة	مستوى الأهمية
12	يتوفر لدى العاملين في أقسام المحاسبة في المؤسسة المؤهل العلمي المناسب للعمل بأقسام المحاسبة	4.403	.49545	4	عالية
13	يتمتع العاملون في أقسام المحاسبة بالكفاءة المناسبة	4.211	.53638	4	عالية
14	يتمتع العاملون في أقسام المحاسبة بالخبرة المناسبة	4.192	.56146	4	عالية
15	تعقد دورات (داخلية أو خارجية) منتظمة لتحسين أداء العاملين في أقسام المحاسبة وتطوير قدراتهم	3.173	1.07960	3	متوسطة
16	يحتاج العاملون في أقسام المحاسبة في المؤسسة للمزيد من الدورات لتطوير أدائهم	3.980	.41963	4	عالية
17	الأجهزة والمعدات اللازمة للعمل المحاسبي في كافية	4.211	.45747	4	عالية
18	يتوفر في المؤسسة محاسبين على دراية جيدة وتامة بالنظام المحاسبي المطبق فيها	4.250	.47999	4	عالية
19	يحتاج العاملون إلى عقد دورات تثقيفية تأهيلية بتكنولوجيا المعلومات لمستخدمي النظام المحاسبي	3.307	.70122	3	متوسطة
	المتوسط الحسابي لمجموع الفقرات	3.965	0.5914	4	عالية

تراوحت المتوسطات الحسابية للفرضية الثانية ما بين (3.173 –4.403) وأن العبارة رقم (12) والتي تنص على أنه " يتوفر لدى العاملين في أقسام المحاسبة في المؤسسة المؤهل العلمي المناسب للعمل بأقسام المحاسبة " هي الأعلى بين متوسطات الإجابات، حيث بلغ متوسطها (4.403) وبانحراف معياري بلغ (.49545). في حين أن العبارة رقم (15) والتي

تنص على أنه " تعقد دورات (داخلية أو خارجية) منتظمة لتحسين أداء العاملين في أقسام المحاسبة وتطوير قدراتهم " كانت الأقل بين متوسطات الإجابات، حيث بلغ متوسطها (3.173) وبانحراف معياري بلغ (1.07960). ويلاحظ بشكل عام أن استجابات عينة الدراسة كانت إيجابية على جميع العبارات، حيث أن جميع المتوسطات الحسابية التي تم التوصل إليها أعلى من متوسط أداة القياس وهو (3).

اختبار الفرضية الثانية

HO2 أن الكادر المحاسبي الذي يعمل في مؤسسة الموانئ الكويتية يعاني من ضعف التخصص والخبرة والتدريب.

الجدول (4– 5)

نتائج اختبار T . test للفرضية الثانية

المتغير المستقل	قيمةt المحسوبة	قيمة t الجدولية	قيمة t المعنوية Sig-t	القرار الإحصائي
التخصص والخبرة والتدريب	117.249	1.676	.000	رفض العدمية

يتضح من البيانات الواردة في الجدول السابق (4– 5) أن قيمة t المحسوبة بلغت (117.249) في حين تم استخراج قيمتها الجدولية البالغة (1.676) وبمقارنة القيم التي تم التوصل إليها في اختبار هذه الفرضية، يتبين أن قيمة t المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية، لذلك فإنه يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على " أن الكادر

المحاسبي الذي يعمل في مؤسسة الموانئ الكويتية لا يعاني من ضعف التخصص والخبرة والتدريب ". ويؤكد ذلك قيمة .Sig المعنوية والتي تساوي صفراً.

تم إيجاد المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفرضية الثالثة وكانت كما يلي:

الجدول (4- 6)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفرضية الثالثة

ت	(العبارات)	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة	مستوى الأهمية
20	يتوفر في المؤسسة الأنظمة المحاسبية المحوسبة	3.211	.80041	3	متوسطة
21	تتوافر بالمعلومات المستخرجة من النظام المحاسبي الموضوعية	3.576	.84821	3	متوسطة
22	تنال عملية الإفصاح عن القوائم المعدة بواسطة النظام المحاسبي المحوسب ثقة عالية من إدارة المؤسسة	3.807	.39796	4	عالية
23	يتوفر في النظام المحاسبي للنواحي الشكلية والفنية والقانونية التي تناسب العمل المحاسبي في إطار الأتمتة	3.461	.75307	3	متوسطة
24	النظام المحاسبي بحاجة للاستبدال بنظام محاسبي إلكتروني قادر على تمثيل معطيات التطور التكنولوجي	3.615	.63102	3	متوسطة
25	يحتاج النظام المحاسبي المطبق في المؤسسة إلى أنظمة مؤتمتة لجعل البيانات أكثر توفراً وأسهل للمستخدمين	3.730	.76991	3	متوسطة
26	يتوافر في المؤسسة أفراد لديهم القدرة والتخصص على التعامل مع النظام المحاسبي المحوسب	3.365	.84084	3	متوسطة
27	يتوافر فرق عمل لصيانة الأجهزة المستخدمة في النظام المحاسبي المحوسب عند حدوث الأعطال	3.730	.59788	3	متوسطة
28	تستند عملية اتخاذ القرارات في المؤسسة على قاعدة متكاملة يوفرها نظام المعلومات المحاسبي المحوسب	3.269	.81926	3	متوسطة
29	تستخدم البرامج الحاسوبية الحديثة في نظامها المحاسبي	3.403	.74780	3	متوسطة
	المتوسط الحسابي لمجموع الفقرات	3.516	0.72063	3	متوسطة

تراوحت المتوسطات الحسابية للفرضية الثالثة ما بين (3.211–3.807) وأن العبارة رقم (22) والتي تنص على أن " عملية الإفصاح عن القوائم المعدة بواسطة النظام المحاسبي المحوسب تنال ثقة عالية من إدارة المؤسسة " هي الأعلى بين متوسطات الإجابات، حيث بلغ متوسطها (3.807) وبانحراف معياري بلغ (.39796)، في حين أن العبارة رقم (20) والتي

تنص على أنه " يتوفر في المؤسسة الأنظمة المحاسبية المحوسبة " كانت الأقل بين متوسطات الإجابات، حيث بلغ متوسطها (3.211) وبانحراف معياري بلغ (.80041)، ويلاحظ بشكل عام أن استجابات عينة الدراسة كانت إيجابية على جميع العبارات، وأعلى من متوسط أداة القياس وهو (3).

اختبار الفرضية الثالثة

HO3 أن النظام المحاسبي المطبق في مؤسسة الموانئ الكويتية يفتقر إلى الأتمتة الحديثة.

الجدول (4– 7)

نتائج اختبار T . test للفرضية الثالثة

المتغير المستقل	قيمةt المحسوبة	قيمة t الجدولية	قيمة t المعنوية Sig-t	القرار الإحصائي
الأتمتة الحديثة	78.720	1.676	.000	رفض العدمية

يتضح من البيانات الواردة في الجدول السابق (4– 7) أن قيمة t المحسوبة بلغت (78.720) في حين تم استخراج قيمتها الجدولية البالغة (1.676) وبمقارنة القيم التي تم التوصل إليها في اختبار هذه الفرضية، يتبين أن قيمة t المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية، لذلك فإنه يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على " أن النظام المحاسبي المطبق في مؤسسة المؤانئ الكويتية لا يفتقر إلى الأتمتة الحديثة وهو قادر على الارتقاء بأنشطة المؤسسة من خلال النتائج التي يقدمها ". ويؤكد ذلك قيمة .Sig المعنوية والتي تساوي صفراً.

تم إيجاد المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفرضية الرابعة وكانت كما يلي:

الجدول (4- 8)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفرضية الرابعة

ت	(العبارات)	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة	مستوى الأهمية
30	يتفق النظام المحاسبي مع معايير المحاسبة الدولية فيما يتعلق بعرض التدفقات النقدية أثناء الدورة المالية	3.500	1.0000	3	متوسطة
31	تتطابق الخصائص النوعية المحددة في النظام المحاسبي مع تلك المقررة لدى معايير المحاسبة الدولية	3.634	.48624	3	متوسطة
32	يأخذ النظام المحاسبي المطبق في المؤسسة بالتعريف الشامل للخصوم الذي تبنته معايير المحاسبة الدولية	3.480	.85154	3	متوسطة
33	يتفق النظام المحاسبي المطبق في المؤسسة مع المعايير المحاسبية الدولية في الحصول على المعلومات والبيانات	3.846	.36432	4	عالية
34	يتفق النظام المحاسبي مع المعايير المحاسبية الدولية في موضوع الإفصاح والإبلاغ في القوائم المالية	3.846	.36432	4	عالية
35	يتفق النظام المحاسبي مع معايير المحاسبة الدولية فيما يتعلق بشكل الميزانية وطرق عرض عناصرها	3.346	.73790	3	متوسطة
36	يستطيع نظام المعلومات المحاسبي المطبق في المؤسسة التأقلم مع التغيرات التي تطرأ على معايير المحاسبة	2.980	.67127	2	ضعيفة
37	يتفق النظام المحاسبي المطبق في المؤسسة مع معايير المحاسبة الدولية في تعريف الإيرادات والأعباء	3.846	.36432	4	عالية
38	تتطابق المعلومات المنشورة في القوائم المالية الختامية مع تلك المقررة لدى معايير المحاسبة الدولية	3.769	.42544	4	عالية
39	تتفق المبادئ المحاسبية المعتمدة مع المقررة بالمعايير الدولية	3.923	.26907	4	عالية
40	النظام المحاسبي يواكب للتطورات التي تفرضها المعايير الدولية	2.941	.60758	2	ضعيفة
41	يستجيب النظام المحاسبي لمستجدات المعايير المحاسبية الدولية	2.942	.60758	2	ضعيفة
42	ينسجم إعداد التقارير المالية مع المعايير الدولية	3.269	.79497	3	متوسطة
	المتوسط الحسابي لمجموع الفقرات	**3.486**	**0.5803**	**3**	**متوسطة**

تراوحت المتوسطات الحسابية للفرضية الرابعة ما بين (2.941–3.923) وأن العبارة رقم (39) والتي تنص على أن " المبادئ والفروض المحاسبية المعتمدة في النظام المحاسبي المطبق في المؤسسة تتفق مع تلك المقررة في معايير المحاسبة الدولية " هي الأعلى بين

متوسطات الإجابات، حيث بلغ متوسطها (3.923) وبانحراف معياري بلغ (.26907)، في حين أن العبارة رقم (40) والتي تنص على أن " النظام المحاسبي المطبق في المؤسسة يواكب للتطورات التي تفرضها المعايير الدولية " كانت الأقل بين متوسطات الإجابات، حيث بلغ متوسطها (2.941) وبانحراف معياري بلغ (.60758)، ويلاحظ أن استجابات عينة الدراسة كانت إيجابية على معظم العبارات، باستثناء العبارات أرقام (36, 40, 41) كانت إجاباتها سلبية واقل من متوسط أداة القياس المستخدم في هذه الدراسة وهو (3)، ويرى الباحث وعلى ضوء النتائج أن النظام المحاسبي المطبق لابد أن يواكب ويتأقلم مع التطورات والمستجدات في المعايير الدولية.

اختبار الفرضية الرابعة

HO4 أن النظام المحاسبي المطبق في مؤسسة الموانئ الكويتية لا ينسجم مع معايير المحاسبة الدولية بشكل دقيق وصحيح.

الجدول (4- 9)

نتائج اختبار T . test للفرضية الرابعة

المتغير المستقل	**قيمةt المحسوبة**	**قيمة t الجدولية**	**قيمة t المعنوية Sig-t**	**القرار الإحصائي**
الانسجام مع معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية	95.022	1.676	.000	رفض العدمية

يتضح من البيانات الواردة في الجدول السابق (4- 9) أن قيمة t المحسوبة بلغت (95.022) في حين تم استخراج قيمتها الجدولية البالغة (1.676) وبمقارنة القيم التي تم التوصل إليها في اختبار هذه الفرضية، يتبين أن قيمة t المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية، لذلك فإنه

يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على " أن النظام المحاسبي المطبق في مؤسسة الموانئ الكويتية ينسجم مع معايير المحاسبة الدولية بشكل دقيق وصحيح ". ويؤكد ذلك قيمة .Sig المعنوية والتي تساوي صفراً.

تم إيجاد المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفرضية الخامسة وكانت كما يلي:

الجدول (4– 10)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفرضية الخامسة

ت	(العبارات)	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة	مستوى الأهمية
43	يتم تطوير نظام المعلومات المحاسبي بشكل مستمر	2.500	.89662	2	ضعيفة
44	يتم الاستعانة بخبرات خارجية لتطوير نظام المعلومات المحاسبي المطبق في المؤسسة	3.500	.77964	3	متوسطة
45	نظام المعلومات المحاسبي المطبق في المؤسسة لديه القدرة على التأقلم مع التطورات التكنولوجية المتسارعة	2.826	.67798	2	ضعيفة
46	يتم إعادة تقييم دورية لبرمجيات نظام المعلومات المحاسبي المطبق في المؤسسة	2.980	.80417	2	ضعيفة
47	النظام المحاسبي القائم يستجيب لمتطلبات التطوير التكنولوجي والتحديث المستمر في النظم المحاسبية	2.461	.50338	2	ضعيفة
48	يتوفر بالنظام المحاسبي إمكانية لاستبداله بنظام محاسبي الكتروني قادر على التعاطي مع معطيات هذا التطور	3.115	1.40941	3	متوسطة
49	نظام المعلومات المحاسبي قابل للتحديث كي يتماشى مع التطورات التكنولوجية المتسارعة	2.980	.54198	2	ضعيفة
50	يتوفر في النظام المحاسبي إمكانيات للتعامل مع عمليات التجارة الإلكترونية	2.673	.47367	2	ضعيفة
	المتوسط الحسابي لمجموع الفقرات	**2.879**	**0.76085**	**2**	**ضعيفة**

تراوحت المتوسطات الحسابية للفرضية الخامسة ما بين (2.461–3.500) وأن العبارة رقم (44) والتي تنص على أنه " يتم الاستعانة بخبرات خارجية لتطوير نظام المعلومات المحاسبي المطبق في المؤسسة " هي الأعلى بين متوسطات الإجابات، حيث بلغ متوسطها

(3.500) وبانحراف معياري بلغ (.77964)، في حين أن العبارة رقم (47) والتي تنص على أن " النظام المحاسبي القائم في المؤسسة يستجيب لمتطلبات التطوير التكنولوجي والتحديث المستمر في النظم المحاسبية " كانت الأقل بين متوسطات الإجابات، حيث بلغ متوسطها (2.461) وبانحراف معياري بلغ (.50338)، ويلاحظ بشكل عام أن استجابات عينة الدراسة كانت سلبية على معظم العبارات، باستثناء العبارات أرقام (44, 48) كانت إجاباتها ايجابية وأعلى من متوسط أداة القياس المستخدم في هذه الدراسة وهو (3).

اختبار الفرضية الخامسة

HO5 هناك حاجة لتطوير النظام المحاسبي القائم لكي يستجيب لمتطلبات التطوير والتحديث المنشودة ويسهم في رفع كفاءة الأداء المحاسبي بمؤسسة الموانئ الكويتية.

الجدول (4– 11)

نتائج اختبار T . test للفرضية الخامسة

المتغير المستقل	قيمةt المحسوبة	قيمة t الجدولية	قيمة t المعنوية Sig-t	القرار الإحصائي
الاستجابة لمتطلبات التطوير والتحديث	1.063	1.676	.031	قبول العدمية

يتضح من البيانات الواردة في الجدول السابق (4– 11) أن قيمة t المحسوبة بلغت (1.063) في حين تم استخراج قيمتها الجدولية البالغة (1.676) وبمقارنة القيم التي تم التوصل إليها في اختبار هذه الفرضية، يتبين أن قيمة t المحسوبة اقل من قيمتها الجدولية، لذلك فإنه يتم قبول الفرضية العدمية التي تنص على أن " هناك حاجة لتطوير النظام المحاسبي القائم لكي يستجيب لمتطلبات التطوير والتحديث المنشودة ويسهم في رفع كفاءة الأداء المحاسبي بمؤسسة الموانئ الكويتية ". ويؤكد ذلك قيمة .Sig المعنوية والتي تساوي 031. وهي اقل من 5%.

4-4 المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمتغير التابع: فعالية النظام المحاسبي المطبق في مؤسسة الموانئ الكويتية

تم إيجاد المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمتغير التابع وكانت كما يلي:

الجدول (4- 12)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفعالية النظام المحاسبي في المؤسسة

ت	(العبارات)	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة	مستوى الأهمية
51	تتمتع مخرجات النظام المحاسبي بخاصية الموثوقية والمصداقية	3.846	1.03629	4	عالية
52	تتمتع مخرجات النظام المحاسبي بالملائمة والتوقيت المناسب	3.692	.67267	3	متوسطة
53	النظام المحاسبي فعال وملائم للاستخدامات المتعددة ولنماذج القرارات تشغيلية أو استثمارية	3.019	.85154	3	متوسطة
54	مخرجات النظام المحاسبي المطبق في المؤسسة بالشمولية والفاعلية والكفاءة العالية	3.326	1.11533	3	متوسطة
55	يتيح النظام المحاسبي آفاقاً واسعة للرقابة وتحسين أداء الخدمات وتوفير المعلومات لدعم اتخاذ القرارات	3.153	.82568	3	متوسطة
56	مخرجات النظام المحاسبي تؤدي إلى تقليل فرص ارتكاب الخطأ والغش في البيانات التي يقدمها	3.115	.80814	3	متوسطة
57	يسهم النظام المحاسبي المطبق في المؤسسة في اتخاذ القرارات المناسبة وبكفاءة عالية	3.365	.92945	3	متوسطة
58	يلعب النظام المحاسبي المطبق في المؤسسة دوراً هاماً في نجاح المؤسسة في أداء أعمالها	3.634	.88625	3	متوسطة
	المتوسط الحسابي لمجموع الفقرات	**3.393**	**0.8906**	**3**	**متوسطة**

تراوحت المتوسطات الحسابية لفعالية النظام المحاسبي المطبق في مؤسسة الموانئ الكويتية ما بين (3.846– 3.019) وأن العبارة رقم (51) والتي تنص على أن " مخرجات

النظام المحاسبي المطبق في المؤسسة تتمتع بخاصية الموثوقية والمصداقية " هي الأعلى بين متوسطات الإجابات، حيث بلغ متوسطها (3.846) وبانحراف معياري بلغ (1.03629)، في حين أن العبارة رقم (53) والتي تنص على أن " النظام المحاسبي المطبق في المؤسسة فعال وملائم للاستخدامات المتعددة ولنماذج القرارات المتباينة سواء كانت تشغيلية أو استثمارية " كانت الأقل بين متوسطات الإجابات، حيث بلغ متوسطها (3.019) وبانحراف معياري بلغ (.85154)، ويلاحظ بشكل عام أن استجابات عينة الدراسة كانت إيجابية على جميع العبارات، حيث أن جميع المتوسطات الحسابية التي تم التوصل إليها كانت أعلى من متوسط أداة القياس المستخدم وهو (3).

5-4 نتائج تحليل التباين الأحادي (One way Anova) للفروق في إجابات عينة من المديرين والمحاسبين الماليين العاملين في مؤسسة المؤانئ الكويتية

اختبار الفرضية السادسة

وللتعرف على مدى وجود فروق في إجابات عينة الدراسة حول فعالية النظام المحاسبي المطبق في مؤسسة الموانئ الكويتية تعزى للعوامل الديموغرافية للمستجيبين, فقد تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (One way Anova), حيث تنص قاعدة القرار على قبول الفرضية العدمية ورفض الفرضية البديلة إذا كانت قيمة F المحسوبة أقل من قيمة F الجدولية ومستوى المعنوية .Sig اكبر من 05. (Sekaran, 2000,p.317), وتنص هذه الفرضية على أنه:

HO6 لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات عينة الدراسة حول فعالية النظام المحاسبي المطبق في مؤسسة الموانئ الكويتية تعزى للعوامل الديموغرافية (الجنس، العمر، سنوات الخبرة، الدورات المحاسبية، الشهادات المهنية).

الجدول (4- 13)

نتائج تحليل التباين (One way Anova) للفروق في الإجابات تعزى للعوامل الديموغرافية

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية df	قيمة F المحسوبة	قيمةF الجدولية	مستوى المعنوية Sig.	النتيجة
الجنس	بين المجموعات	7.173	8	11.016	3.04	.000	لا يوجد فروق
	داخل المجموعات	3.500	43				
	التباين الكلي	10.673	51				
العمر	بين المجموعات	83.981	8	150.46	3.04	.000	لا يوجد فروق
	داخل المجموعات	3.000	43				
	التباين الكلي	86.981	51				
سنوات الخبرة	بين المجموعات	73.269	8	29.172	3.04	.000	لا يوجد فروق
	داخل المجموعات	13.500	43				
	التباين الكلي	86.769	51				
التخصص	بين المجموعات	37.308	8	267.37	3.04	.000	لا يوجد فروق
	داخل المجموعات	.750	43				
	التباين الكلي	38.058	51				

يتبين من البيانات الواردة في الجدول السابق (4- 13) عدم وجود فروق في فعالية النظام المحاسبي المطبق في مؤسسة الموانئ الكويتية، تبعا لمتغيرات الجنس والعمر وسنوات الخبرة والتخصص, بينما توجد فروق بالإجابات تبعا لمتغير الشهادات المهنية في التدقيق.

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

5-1 تحليل ومناقشة النتائج

5-2 التوصيات

الفصل الخامس

النتائـج والتوصيات

يتناول هذا الفصل عرضاً لمجمل النتائج التي توصل إليها الباحث في اختبار الفرضيات, والذي تم عرضه ضمن الفصل الرابع، والتي جاءت كإجابة عن الأسئلة المطروحة في الفصل الأول من هذه الدراسة وفرضياتها المقترحة، وفي ضوء التحليل لإجابات المبحوثين والنتائج التي تم التوصل إليها، قدم الباحث عدداً من التوصيات، ويمكن تلخيص أهم نتائج الدراسة وفق ما تم التوصل إليه من خلال إجابات المبحوثين بما يلي:

5-1 تحليل ومناقشة النتائـج

يمكن تلخيص نتائج التحليل واختبار الفرضيات على النحو التالي:

5-1-1 الثغرات والمشاكل في تطبيق النظام المحاسبي القائم

بينت نتائج الدراسة الميدانية أن مؤسسة الموانئ الكويتية لا تعاني من ثغرات ومشاكل كبيرة في تطبيق قواعد وتعليمات النظام المحاسبي القائم, حيث تبين أن النظام المحاسبي المطبق في المؤسسة يقدم البيانات المحاسبية اللازمة في الوقت المناسب ويحقق الفوائد المرجوة منه, وانه يلبي احتياجات المستخدمين للتقارير والإحصائيات والبيانات المحاسبية. وتتعارض هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة الحبيشي (2007), حول أوجه القصور التي يعاني منها النظام المحاسبي الحكومي في اليمن. وكذلك تتعارض مع نتيجة دراسة فخر، وآخرون، (2005)، والتي توصلت إلى أن النظام المحاسبي المطّبق بالمؤسسة العامة للأسماك هو نظام ضعيف يقدّم

مؤشرات إجمالية ويشّوه القياس المحاسبي، وإنّ مخرجاته غير مناسبة للتسعير وقياس الربحية وتقييم الأداء على أساسها, وانه غير ملائم للهيكل التنظيمي والإداري للمؤسسة لأنه يختزل مجموعة مراحل في مرحلة واحدة ويدمج العمليات، وكأنّها تمّت بنشاط واحد.

5-1-2 التخصص والخبرة والتدريب

بينت نتائج الدراسة الميدانية أن الكادر المحاسبي الذي يعمل في مؤسسة المؤانئ الكويتية لا يعاني من ضعف التخصص والخبرة والتدريب, حيث تبين أنه يتوفر لدى العاملين في أقسام المحاسبة في المؤسسة المؤهل العلمي المناسب للعمل بأقسام المحاسبة, وان هؤلاء العاملون يتمتعون بالكفاءة المناسبة والخبرة الكافية للقيام بعملهم, وإنهم على دراية جيدة وتامة بالنظام المحاسبي المطبق في المؤسسة. وتتشابه هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة ندا، (2002)، والتي توصلت إلى أن المحاسبين في الوحدات الحكومية في مصر لديهم الكفاءة والخبرة والمؤهلات العلمية التي تمكنهم من تطبيق أساس الاستحقاق كبديل للأساس النقدي، وإن كانوا قد يحتاجون إلى بعض البرامج التدريبية التي تساعدهم على مواجهة المشاكل التي قد تعترضهم أثناء تطبيق أساس الاستحقاق.

5-1-3 الأتمتة الحديثة

بينت نتائج الدراسة الميدانية أن النظام المحاسبي المطبق في مؤسسة المؤانئ الكويتية لا يفتقر إلى الأتمتة الحديثة وهو قادر على الارتقاء بأنشطة المؤسسة من خلال النتائج التي يقدمها, حيث تبين انه يتوفر في المؤسسة الأنظمة المحاسبية المحسوبة, والتي توفر معلومات محاسبية موضوعية تنال ثقة عالية من إدارة المؤسسة, كما تبين أن النظام المحاسبي المطبق في المؤسسة

تتوفر فيه النواحي الشكلية والفنية والقانونية التي تناسب العمل المحاسبي في إطار الأتمتة. وتتشابه هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (Burton, Richard N. 2000) والتي توصلت إلى أهمية دور نظم وتكنولوجيا المعلومات المحاسبية في حماية الممتلكات وذلك لرفع مستوى كفاءة نظم وتكنولوجيا المعلومات المحاسبية. ولكنها تتعارض مع نتيجة دراسة ندا، (2002)، والتي توصلت إلى أن النظام المحاسبي الحكومي في مصر غير قادر على توفير المعلومات اللازمة لتقييم الأداء الحكومي واتخاذ القرارات المناسبة لتحسين الأداء مستقبلا.

4-1-5 الانسجام مع معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولي

بينت نتائج الدراسة الميدانية أن النظام المحاسبي المطبق في مؤسسة الموانئ الكويتية ينسجم مع معايير المحاسبة الدولية بشكل دقيق وصحيح, حيث تبين أن المبادئ والفروض المحاسبية المعتمدة في النظام المحاسبي المطبق في المؤسسة تتفق مع تلك المقررة في معايير المحاسبة الدولية, فيما يتعلق بالحصول على المعلومات والبيانات وعرض التدفقات النقدية أثناء الدورة المالية. وتتشابه هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة مزياني (2009) والتي توصلت إلى أن النظام المحاسبي الجزائري الجديد يتوافق بشكل كبير مع معايير المحاسبة الدولية, وأن الجزائر تبنت نظام محاسبي جديد يتوافق بدرجة عالية مع معايير المحاسبة الدولية سواء من حيث الإطار المفاهيمي النظري أو من حيث المعالجة المحاسبية لبعض المسائل المطروحة في المحاسبة. ولكنها تتعارض مع ما توصلت إليه دراسة قيطيم، وآخرون، (2006)، والتي توصلت الدراسة إلى وجود فجوة واسعة بين واقع النظام المحاسبي المطبق في المصرف السوري وبين متطلبات معايير المحاسبة الدولية، متمثلة بقصور الإفصاح في التقارير المالية وبعض الأخطاء في إعداد القوائم الختامية.

5-1-5 الاستجابة لمتطلبات التطوير والتحديث

بينت نتائج الدراسة الميدانية أن هناك حاجة لتطوير النظام المحاسبي القائم لكي يستجيب لمتطلبات التطوير والتحديث المنشودة, وليسهم في رفع كفاءة الأداء المحاسبي بمؤسسة الموانئ الكويتية. وتتعارض هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة القشي، والعبادي، (2009)، والتي توصلت إلى إن نظام المعلومات المحاسبي في شركات الخدمات المالية الأردنية يستطيع التأقلم مع التغيرات التي تطرأ على معايير المحاسبة، وانه قابل للتحديث كي يتماشى مع التطورات التكنولوجية المتسارعة, وتتعارض أيضا مع ما توصلت إليه دراسة مزياني (2009) والتي توصلت إلى إن الجزائر استجابت للمستجدات الدولية وعولمة الشركات والأسواق المالية وحرية انتقال رؤوس الأموال عبر القارات، وكذلك التطور السريع في مجال الاتصالات والمعلوماتية.

6-1-5 فعالية النظام المحاسبي المطبق في مؤسسة الموانئ الكويتية

بينت نتائج الدراسة الميدانية أن مخرجات النظام المحاسبي المطبق في المؤسسة تتمتع بخواص الموثوقية والمصداقية والملائمة والتوقيت المناسب والشمولية والفاعلية والكفاءة العالية, وان هذه المخرجات تؤدي إلى تقليل فرص ارتكاب الخطأ والغش في البيانات التي يقدمها النظام المحاسبي. وتتعارض هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة الفقيه (2007)، والتي بينت أن مخرجات النظام المحاسبي الحكومي اليمني (التقارير المالية ومعلوماتها المحاسبية) ليست فاعلة، كما ينبغي أن تكون عليه مخرجات النظام المحاسبي الحكومي السليم، حيث أن معلومات النظام المحاسبي الحكومي اليمني لا تتوافر به أهم خصائص المعلومات المحاسبية، وأن تقارير

النظام المحاسبي الحكومي اليمني، لا تقدم جميع المعلومات الهامة الخاصة بالأداء المالي والإداري الحكومي, وكذلك الخاصة بكفاءة تنفيذ الإصلاحات المالية القائمة.

5-2 التوصيات

يوصي الباحث بما يلي:

1- حصر التعامل بالنظام المحاسبي في مؤسسة الموانئ الكويتية بأصحاب الاختصاص ممن يحملون شهادات مختصة بعلم المحاسبة، وابتعاثهم إلى دورات خارجية في الدول المتقدمة لإكسابهم الخبرة المطلوبة.

2- العمل على تنظيم وعقد دورات تثقيفية وتأهيلية بتكنولوجيا المعلومات لمستخدمي النظام المحاسبي المطبق في مؤسسة الموانئ الكويتية لكي يلموا بالاختصاص والتطور التكنولوجي، واطلاعهم على آخر المستجدات التكنولوجية والمحاسبية.

3- تحديد عدد العاملين بالإدارات المالية وأقسام المحاسبة وبما يتناسب والهيكل التنظيمي وحجم الأعمال المطلوب تنفيذها في الإدارة المالية العامة للمؤسسة والموانئ التابعة لها.

4- عقد دورات دورية لمستخدمي النظام المحاسبي لاطلاعهم على آخر المستجدات التكنولوجية والمحاسبية وبالأخص على أية تغييرات في معايير المحاسبة الدولية.

5- استقطاب تكنولوجيات أنظمة المحاسبة الالكترونية المتطورة، وربط حواسب إلكترونية بين الإدارة العامة والموانئ التابعة لها, حيث أن استخدام النظم المحاسبية سوف يجعل المؤسسة تستغني عن الكم الهائل من المستندات الورقية التي تعيق سرعة الإنجاز في العمل.

6- ضرورة تطوير النظام المحاسبي القائم لكي يستجيب لمتطلبات التطوير والتحديث بشكل دوري، وذلك لتلافي أوجه القصور التي يعاني منها.

7- إيجاد الآليات والطرق المناسبة لتثقيف القائمين على تطبيق النظام المحاسبي بأهمية تطوير الأنظمة المحاسبية وما ستعود عليه من منفعة على نظام المعلومات المحاسبي في مؤسسة الموانئ الكويتية بالمدى المتوسط والطويل.

8- ضرورة إشراك القائمين على الإدارات المالية في وضع السياسات والإجراءات والتعليمات المالية المتعلقة بالنظام المحاسبي المطبق في المؤسسة.

9- ضرورة زيادة الاهتمام في تطبيق قواعد وتعليمات النظام المحاسبي القائم, ليستمر في تقديم البيانات المحاسبية اللازمة في الوقت المناسب وليلبي احتياجات المستخدمين للتقارير والإحصائيات والبيانات المحاسبية.

10- الاستمرار بإعادة النظر في مكونات النظام المحاسبي المطبق في مؤسسة الموانئ الكويتية وفق متطلبات المعايير الدولية ذات الصلة، وبشكل يجعله قادر على تلبية مختلف الاحتياجات المحاسبية, وليكون قادراً على التأقلم مع التطورات التكنولوجية المتسارعة.

11- ضرورة إعادة تقييم دورية لبرمجيات نظام المعلومات المحاسبي المطبق في مؤسسة الموانئ الكويتية، وإجراء إصلاحات سريعة ودقيقة تمس الأنظمة القانونية والمالية في المؤسسة.

12- تذليل المعوقات والصعوبات المختلفة لعملية التطوير وتوفير المتطلبات اللازمة لها, مع مراعاة طبيعة نشاط كل ميناء عند البدء بتطوير النظام المحاسبي في المؤسسة.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

الكتب

– البساط، هشام، (2001)، **تحديث وتطوير القطاع المالي والمصرفي في سوريا**، صندوق النقد العربي، أبو ظبي: الإمارات العربية المتحدة.

– جعفر، عبد الإله نعمة، (2006)، **محاسبة المنشآت المالية: البنوك وشركات التأمين**، دار حنين، عمان: الأردن.

– جمال، محمد عبدالهادي، (2002)، **الموانئ الكويتية بين الأمس واليوم**، مكتبة الكويت الوطنية: الكويت.

– جمعة، أحمد، العربيد، وعصام، (2004)، **نظم المعلومات المحاسبية:** مدخل تطبيقي معاصر، جامعة الزيتونة، عمان: الأردن.

– حسين، احمد حسين علي, (2002)، **نظم المعلومات المحاسبية**, مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية, الإسكندرية: مصر.

– دهمش، نعيم، وابونصار، محمد، والخلايلة، محمود، (2007)، **مبادئ المحاسبة: الأصول العلمية والعملية**، دار وائل للنشر، عمان: الأردن.

– الدهراوي، كمال الدين, ومحمد، سمير كامل, (2000)، **نظم المعلومات المحاسبية**, دار الجامعة الجديدة للنشر, الإسكندرية: مصر.

– السيد، لطفي أمين، (2004)، **المحاسبة الدولية والشركات متعددة الجنسية**، الدار الجامعية، مصر.

- سليمان، علي، وإسبر، عزيز، (2000)، **برمجة نظام المحاسبة العامة**، دار شعاع، حلب، سوريا.

- شحاته، شوقي إسماعيل، (2000)، **نظرية المحاسبة المالية**، الزهراء للإعلام العربي، مدينة نصر، القاهرة: مصر.

- الشرع، مجيد جاسم، (2003)، **المحاسبة في المنظمات المالية (المصارف وشركات التأمين المحلية)**، جامعية فيلادلفيا، عمان: الأردن.

- الشريف، عليان، (2000)، **مبادئ المحاسبة المالية**، دار المسيرة للنشر، عمان: الأردن.

- عبدالله، خالد أمين، (2010)، **علم تدقيق الحسابات: الناحية النظرية والعملية**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان: الأردن.

- عبد المقصود، زين الدين، (2003)، **الموانئ الكويتية التجارية**، جامعة الكويت: الكويت.

- العربيد، عصام، (2001)، **دراسات معاصرة في البنوك التجارية والبورصات**، دار الرضا، دمشق: سوريا.

- فخر، نواف، (2002)، **مدخل إلى المحاسبة**، الطبعة الأولى، جامعة تشرين: سوريا.

- قاسم، محمود، (2008)، **نظم المعلومات في المحاسبة والمراجعة المهنية**، بيروت: لبنان.

- القاسم، عبد الرزاق محمد، (2004) **تحليل وتصميم نظم المعلومات**، دار الثقافة للنشر، عمان: الأردن.

- القاسم، عبد الرزاق محمد، (2004)، **نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة**، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

- كامل، محمد سمير، (2002)، **أساسيات المراجعة في ظل بيئة نظم التشغيل الالكتروني للبيانات**، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية: مصر.

– الكبيسي، عبدالستار، (2008)، **الشامل في مبادئ المحاسبة**، دار وائل للنشر، عمان: الأردن.

– محمد، بسام، (2002)، **أسس تصميم الشبكات الحاسوبية**، جامعة دمشق: سوريا.

– معايير المحاسبة الدولية الصادرة عن لجنة المعايير المحاسبية الدولية، (2008)، منشورات المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، عمان: الأردن.

– مضر، عدنان زهران، وعمر، عدنان زهران، (2002)، **التعليم عن طريق الإنترنت**، عمان: دار زهران للنشر والتوزيع.

– منصور، عوض، وأبو النور محمد، (2001)، **مقدمة في تحليل النظم**، دار الفرقان، عمان: الأردن.

– ياسين، فؤاد توفيق، ومناع، وضاح صبحي، (2003)، المحاسبة الحكومية وتطبيقاتها النظرية والعملية، الكلية الجامعية المتوسطة، عمان: الأردن.

الرسائل الجامعية

– الحبيشي، وهيب عبد العزيز، (2007), **واقع النظام المحاسبي الحكومي في اليمن وأفاق تطويره**، رسالة ماجستير غير منشورة, كلية الاقتصاد، قسم المحاسبة، جامعة دمشق: سوريا.

– الفقيه، صالح ناصر، (2007)، **دور المعلومات المحاسبية في تقويم برنامج الإصلاح المالي بالجمهورية اليمنية دراسة تحليلية تطبيقية**، رسالة ماجستير غير منشورة, كلية الدراسات العليا، قسم المحاسبة، جامعة النيلين: السودان.

– القشي، ظاهر, (2003)، **مدى فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في تحقيق الأمان والتوكيدية والموثوقية في ظل التجارة الالكترونية**, أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا, عمان, الأردن,.

– المنايصة، محمود، (2004)، **تقييم النظم المحاسبية المطبقة في الجامعات الأردنية**, رسالة ماجستير غير منشورة, جامعة عمان العربية للدراسات العليا: عمان, الأردن.

المجلات المحكمة

– توفيق، محمد شريف (2011): رؤية مستقبلية نحو المحاور الرئيسة لتطوير بناء المعايير المحاسبية في المملكة العربية السعودية، **مجلة الإدارة العامة**، العدد 5، سبتمبر، الرياض.

– حجر، عبد الملك إسماعيل، (2000)، بعنوان: **النظام المحاسبي في الجمهورية اليمنية التطبيق ومتطلبات التطوير ومدخل النظم**، مجلة كلية التجارة والاقتصاد، جامعة صنعاء، العدد الثالث عشر والرابع عشر، ص ص 37–51.

– حماد، أكرم إبراهيم، (2003). **اثر الإدارة الرشيدة على تطوير الاستثمارات**، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الدولي الثالث عشر، بيروت.

– زيود، لطيف، وقيطيم، حسان، وعيسى، ريم علي (2007)، **إمكانية تطبيق معايير المحاسبة الدولية على مؤسسات القطاع العام المندمجة: دراسة ميدانية على المؤسسة العامة للتجارة الخارجية**، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (29) العدد (1)، ص ص 121–134.

- الصعيدي، إبراهيم أحمد، (2002)، **تطوير كفاءة وفعالية نظرية الأموال المخصصة لأغراض الرقابة وتقييم الأداء**، الاتحاد العام للمحاسبين والمراجعين العرب، مؤتمر تحديث نظم الموازنة والرقابة على الأداء، القاهرة.

- عيشي، بشير، (2009)، **المعايير المحاسبية الدولية والبيئة الجزائرية: متطلبات التطبيق**، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الثالث لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة العلوم التطبيقية الخاصة، نيسان 2009.

- عليان، عبد الرحمن،(2002)، **موازنة البرامج والمحاسبة عن الأداء: القواعد والتطبيق**، الاتحاد العام للمحاسبين والمراجعين العرب، مؤتمر تحديث نظم الموازنة والرقابة على الأداء، القاهرة.

- غنيمي، زين الدين، (2005)، **دور الموانئ الكويتية في إحياء طريق التجارة العالمي عبر الخليج العربي**، ندوة الموانئ والتنمية في دول الخليج العربية، جامعة الكويت.

- فخر، نواف، والدغيم، عبد العزيز، وعلي، عفراء، (2005)، **دراسة النظام المحاسبي في المؤسسة العامة للأسماك في سوريا وإمكانية تطويره**، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (27) العدد (3)، ص ص 13-22.

- القشي، ظاهر، والعبادي، هيثم،(2009)، بعنوان: **أثر العولمة على نظم المعلومات المحاسبية لدى شركات الخدمات المالية في الأردن**، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، كلية التجارة، جامعة القاهرة، العدد 72.

- قيطيم، حسّان، وأسعد، باسل وجنود، عامر علي، (2006)، **النظام المحاسبي في المصرف التجاري السوري وآفاق تطويره**، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية: سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد، (28)، العدد (4)، ص ص 61-73.

- مجلة الحاسبات الالكترونية، (2000)، الخصائص الوصفية للمعلومات المحاسبية، العدد الأول، دبي: الإمارات العربية المتحدة، ص ص 58-62.

- مزياني، نورالدين، (2009)، **النظام المحاسبي الجزائري الجديد ، بين الاستجابة لمتطلبات تطبيق معايير المحاسبة الدولية وتحديات البيئة الجزائرية**، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الثالث لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة العلوم التطبيقية الخاصة، نيسان.

- ندا، محمد صبري إبراهيم، (2002)، **تطوير النظام المحاسبي الحكومي في جمهورية مصر العربية ليتمشى مع موازنة البرامج والأداء**، القاهرة: مؤتمر تحديث نظم الموازنة والرقابة على الأداء، المنعقد في أكتوبر.

التقارير والكتب السنوية

- التقرير السنوي الصادر عن مؤسسة المؤانئ الكويتية، لعام 2009.

- التقرير السنوي الصادر عن مؤسسة الموانئ الكويتية، لعام 2008.

- التقرير السنوي الصادر عن مؤسسة الموانئ الكويتية، لعام 2000.

- الكتاب التعريفي الصادر عن مؤسسة الموانئ الكويتية، 2000.

- الكتاب السنوي، الصادر عن وزارة الإعلام الكويتية، لعام 2004.

- النشرة التعريفية الصادرة عن مؤسسة الموانئ الكويتية، 2009.

- نشرة تعرفة الرسوم والأجور في ميناء الشويخ الصادر عن مؤسسة الموانئ، 2001.

المراجع باللغة الأجنبية

- Burtuon, Richard N (2000), Discussion of Information Technology, Related Activities of Internal Auditors. **Journal of Information Systems**, Supplement, Vo.19, No.1, pp.57-68.

- Clark, R.C.,& Mayer, R. E. (2003),"*E-Learning and the Science of Instruction: Proven Guidelines for Consumers and Designers of Multimedia Learning*", Pfeiffer.

- Dan Guy M. (2000), *Auditing Harcourt Brace & Company*, New Yourk.

-Danlington, J., John, I., and Flcomer, M., and Jon, W, 1992, "Throughput Accounting: The Garrett Automotive Experience, **"Management Accounting, Uk**, April,. PP.32-38.

- Date,C. J. (2000), *An Introduction to Database Systems*, Seven Edition, Addison-Wesley publishing Company.

- Kieso, donald E., and Jerry J. Wygandt (2001) *"International Accounting*", 8th Ed., John Wiley & Sons, NY

- Edwards, Donald ;Kusel,Jim Oxner, Tom. *Internal Auditing in the Banking Industry Bank Accounting & Finance*, (Euromoney Publications PLC), Fall 2001. vol 15 Issue 1. PP4-63

- Frost and Sullivan. 1986, *"Flexible Manufacturing Systems Market in the U.S* **",** New York: Frost and Sullivan, P.9.

- Innes, J. and F. Mitchell,1990, "The Process Of Change In Management Accounting: Some Field Study Evidence, " **Management Accounting Research** , March, PP.3-19.

- Laudon, K.C., Laudon, J.P. (2008) *"Management Information Systems-Managing The Digital Firm*", 8th, Pearson International Firm.

- Kendall and Kendall,(2002), *Systems Analysis and Design*, Fifth Edition, Phipe Prentice Hall.

- Macarthur, J., 1996, "From Activity Based Costing to Throughput Accounting," **Management Accounting**, April ,PP..30-38.

- Malhotra N., (2003), *Marketing Research*, 4th ed., Prentice Hall.

- Ringelman Christopher, (1999) *The Effect of Event-based Accounting System Usage on the Organizational Design of Accounting Control Systems*, Cleveland State University DBA, USA

- Sadhwani, Arijan T. Sarhan, M.H. and Kiringoda, Dayal, 1985, "Just In Time and Inventory Whose Time has Come **" Management Accounting,** USA,Dec.PP.101-105.

- Sekaran, U. (2000), *Research Methods For Business*, A Skill-Building Approach. John Wiley and Sons Inc, New York.

ملحق الدراسة

الاستبانة

جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا

كلية الأعمال / قسم المحاسبة

بسم الله الرحمن الرحيم

أختي المستجيبة:

أخي المستجيب:

تحية احترام وتقدير,,,

استبانة حول موضوع:

تقييم مدى فعالية النظام المحاسبي في مؤسسة الموانئ في دولة الكويت وإمكانية تطويره

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل وتقييم تقييم مدى فعالية النظام المحاسبي في مؤسسة الموانئ في دولة الكويت وإمكانية تطويره، ولأهمية رأيكم حول موضوع الدراسة, يرجى التكرم بالإجابة على الأسئلة المرفقة علما بأنه سيتم التعامل مع هذه البيانات بسرية تامة ولإغراض البحث العلمي فقط.

وشكرا لتعاونكم

القسم الأول: البيانات الشخصية

1- الجنس:

☐ ذكر ☐ أنثى

2- العمر:

☐ 25 سنة فأقل ☐ 26-35 سنة

☐ 36-45 سنة ☐ 46 - 55 سنة

☐ 56 سنة فأكثر

3- سنوات الخبرة:

5 سنوات فاقل ☐ 6-10 سنوات ☐ 11-15 سنة ☐

16-20 سنة ☐ 21 سنة فأكثر ☐

4- التخصص

محاسبة ☐ مالية ومصرفية ☐ نظم معلومات ☐

إدارة أعمال ☐ اقتصاد ☐ أخرى اذكرها ☐

القسم الثاني: معلومات حول متغيرات الدراسة.

يرجى قراءة العبارات التالية وبيان رأيكم فيها وذلك بوضع إشارة (√) إزاء الجواب الذي تراه مناسبا.

الثغرات والمشاكل في تطبيق النظام المحاسبي

التسلسل	العبـارة	موافق جداً	موافق	محايد	غير موافق	غيرموافق جداً
1	يعاني النظام المحاسبي المطبق في المؤسسة من مشاكل وثغرات تتعلق في تطبيق قواعد وتعليمات النظام المحاسبي من جوانبه المختلفة					
2	يلبي النظام المحاسبي المطبق في المؤسسة احتياجات المستخدمين للتقارير والإحصائيات والبيانات المحاسبية					
3	يقدم النظام المحاسبي المطبق في المؤسسة البيانات المحاسبية اللازمة في الوقت المناسب ويحقق الفوائد المرجوة منه					
4	يفتقر النظام المحاسبي المطبق في المؤسسة إلى الدقة والوضوح في البيانات والمعلومات					
5	النظام المحاسبي المطبق في المؤسسة قادر على ضبط العمليات المنفذة لمختلف جوانب فعاليات المؤسسة					
6	يحتاج النظام المحاسبي المطبق في المؤسسة إلى إيجاد آلية جديدة تتعلق بهذا النظام لتمكنها من العمل على كافة الأصعدة وبكفاءة عالية					
7	يتماشى النظام المحاسبي المطبق في المؤسسة مع الهيكل التنظيمي للمؤسسة من حيث عدد الأقسام المنفذة للعمليات التي تتم داخل المؤسسة					
8	يعاني النظام المحاسبي من القصور في توفير القوائم المالية والتقارير المحاسبية القادرة على توفير المعلومات التي تفي بمختلف الاحتياجات					
9	يحتاج النظام المحاسبي المطبق في المؤسسة إلى إيجاد صيغة من الرقابة على آفاق تطبيقها مقارنة مع المعايير الموضوعة لذلك					
10	يعاني النظام المحاسبي المطبق في المؤسسة من أوجه قصور تجعله غير قادر على تلبية مختلف الاحتياجات المحاسبية					
11	يحتاج النظام المحاسبي المطبق في المؤسسة إلى إعادة النظر باعتباره المنتج الأساسي للمعلومات المحاسبية					

التخصص والخبرة والتدريب

التسلسل	العبارة	موافق جداً	موافق	محايد	غير موافق	غيرموافق جداً
12	يتوفر لدى العاملين في أقسام المحاسبة في المؤسسة المؤهل العلمي المناسب للعمل بأقسام المحاسبة					
13	يتمتع العاملون في أقسام المحاسبة في المؤسسة بالكفاءة المناسبة لعملهم					
14	يتمتع العاملون في أقسام المحاسبة في المؤسسة بالخبرة المناسبة لعملهم					
15	تعقد دورات (داخلية أو خارجية) منتظمة لتحسين أداء العاملين في أقسام المحاسبة وتطوير قدراتهم					
16	يحتاج العاملون في أقسام المحاسبة في المؤسسة للمزيد من الدورات لتطوير أدائهم					
17	اعتقد ان الأجهزة والمعدات اللازمة للعمل المحاسبي في المؤسسة كافية					
18	يتوفر في المؤسسة محاسبين على دراية جيدة وتامة بالنظام المحاسبي المطبق فيها					
19	يحتاج العاملون إلى عقد دورات تثقيفية تأهيلية بتكنولوجيا المعلومات لمستخدمي النظام المحاسبي					

الأتمتة الحديثة

التسلسل	العبارة	موافق جداً	موافق	محايد	غير موافق	غيرموافق جداً
20	يتوفر في المؤسسة الأنظمة المحاسبية المحوسبة					
21	تتوافر في المعلومات المستخرجة من النظام المحاسبي المحوسب الموضوعية					
22	تنال عملية الإفصاح عن القوائم المعدة بواسطة النظام المحاسبي المحوسب ثقة عالية من إدارة المؤسسة					
23	يتوفر في النظام المحاسبي المطبق في المؤسسة للنواحي الشكلية والفنية والقانونية التي تناسب العمل المحاسبي في إطار الأتمتة					

24	النظام المحاسبي المطبق في المؤسسة بحاجة للاستبدال بنظام محاسبي إلكتروني قادر على تمثيل معطيات التطور التكنولوجي المستمر					
25	يحتاج النظام المحاسبي المطبق في المؤسسة إلى أنظمة مؤتمتة لجعل البيانات أكثر توفراً وأسهل للمستخدمين					
26	يتوافر في المؤسسة أفراد لديهم القدرة والتخصص على التعامل مع النظام المحاسبي المحوسب					
27	يتوافر في المؤسسة فرق عمل لصيانة الأجهزة المستخدمة في النظام المحاسبي المحوسب عند حدوث الأعطال					
28	تستند عملية اتخاذ القرارات في المؤسسة على قاعدة متكاملة يوفرها نظام المعلومات المحاسبي المحوسب					
29	تستخدم المؤسسة البرامج الحاسوبية الحديثة في نظامها المحاسبي					

الانسجام مع معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية

التسلسل	العبـارة	موافق جداً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق جداً
30	يتفق النظام المحاسبي المطبق في المؤسسة مع معايير المحاسبة الدولية فيما يتعلق بعرض التدفقات النقدية أثناء الدورة المالية					
31	تتطابق الخصائص النوعية المحددة في النظام المحاسبي مع تلك المقررة لدى معايير المحاسبة الدولية					
32	يأخذ النظام المحاسبي المطبق في المؤسسة بالتعريف الشامل للخصوم الذي تبنته معايير المحاسبة الدولية					
33	يتفق النظام المحاسبي المطبق في المؤسسة مع المعايير المحاسبية الدولية في الحصول على المعلومات والبيانات					
34	يتفق النظام المحاسبي المطبق في المؤسسة مع المعايير المحاسبية الدولية في موضوع الإفصاح والإبلاغ في القوائم المالية					
35	يتفق النظام المحاسبي المطبق في المؤسسة مع معايير المحاسبة الدولية فيما يتعلق بشكل الميزانية وطرق عرض عناصرها					
36	يستطيع نظام المعلومات المحاسبي المطبق في المؤسسة التأقلم مع					

	التغيرات التي تطرأ على معايير المحاسبة					
37	يتفق النظام المحاسبي المطبق في المؤسسة مع معايير المحاسبة الدولية في تعريف الإيرادات والأعباء					
38	تتطابق المعلومات المنشورة في القوائم المالية الختامية في النظام المحاسبي مع تلك المقررة لدى معايير المحاسبة الدولية					
39	تتفق المبادئ والفروض المحاسبية المعتمدة في النظام المحاسبي المطبق في المؤسسة مع تلك المقررة في معايير المحاسبة الدولية					
49	النظام المحاسبي المطبق في المؤسسة يواكب للتطورات التي تفرضها المعايير الدولية					
41	يستجيب النظام المحاسبي المطبق في المؤسسة لمستجدات ومتطلبات المعايير المحاسبية الدولية					
42	ينسجم النظام المحاسبي المطبق في المؤسسة في مجال أعداد التقارير المالية مع المعايير المحاسبية الدولية					

الاستجابة لمتطلبات التطوير والتحديث

التسلسل	العبـارة	موافق جداً	موافق	محايد	غير موافق	غيرموافق جداً
43	يتم تطوير نظام المعلومات المحاسبي المطبق في المؤسسة بشكل دوري					
44	يتم الاستعانة بخبرات خارجية لتطوير نظام المعلومات المحاسبي المطبق في المؤسسة					
45	نظام المعلومات المحاسبي المطبق في المؤسسة لديه القدرة على التأقلم مع التطورات التكنولوجية المتسارعة					
46	يتم إعادة تقييم دورية لبرمجيات نظام المعلومات المحاسبي المطبق في المؤسسة					
47	النظام المحاسبي القائم في المؤسسة يستجيب لمتطلبات التطوير التكنولوجي والتحديث المستمر في النظم المحاسبية					
48	يتوفر في النظام المحاسبي القائم في المؤسسة إمكانية لاستبداله بنظام محاسبي الكتروني قادر على التعاطي مع معطيات هذا التطور					

49	نظام المعلومات المحاسبي المطبق في المؤسسة قابل للتحديث كي يتماشى مع التطورات التكنولوجية المتسارعة					
50	يتوفر في النظام المحاسبي إمكانيات للتعامل مع عمليات التجارة الإلكترونية					

فعالية النظام المحاسبي في مؤسسة الموانئ الكويتية

التسلسل	العبارة	موافق جداً	موافق	محايد	غير موافق	غيرموافق جداً
51	تتمتع مخرجات النظام المحاسبي المطبق في المؤسسة بخاصية الموثوقية والمصداقية					
52	تتمتع مخرجات النظام المحاسبي بخاصية الملائمة والتوقيت المناسب					
53	النظام المحاسبي المطبق في المؤسسة فعال وملائم للاستخدامات المتعددة ولنماذج القرارات المتباينة سواء كانت تشغيلية أو استثمارية					
54	مخرجات النظام المحاسبي المطبق في المؤسسة بالشمولية والفاعلية والكفاءة العالية					
55	يتيح النظام المحاسبي المطبق في المؤسسة آفاقاً واسعة للرقابة على العمليات وتحسين أداء الخدمات وتوفير المعلومات لدعم اتخاذ القرارات					
56	مخرجات النظام المحاسبي المطبق في المؤسسة تؤدي إلى تقليل فرص ارتكاب الخطأ والغش في البيانات التي يقدمها					
57	يسهم النظام المحاسبي المطبق في المؤسسة في اتخاذ القرارات المناسبة وبكفاءة عالية					
58	يلعب النظام المحاسبي المطبق في المؤسسة دوراً هاماً في نجاح المؤسسة في أداء أعمالها					

انتهت الاستبانة

شاكرا لكم حسن تعاونكم